الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـة الشـــعبية
وزارة التعليم العـــالي والبـحث العلمي
جـامعة محمـد خيضـر - بسكرة
كـلية الآداب واللـغات
قسم الآداب واللغة العربية

الحملُ اللُّغَويُّ في تـفسير "الجامِع لأحـكَام القُرآن" لِلـقُرطُبِي

رِسَالَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيْلِ شَهَادَةِ دُكْتُورَاهْ الطَّوْرِ الثَّالِثِ (ل. م. د) في الآداب واللغة العربية
تَخَصُّص: اللسانيات واللغة العربية.

إعداد الطّـالـبة:
سـهام مـاصة

إشراف الدكـتورة:
فـوزية دنـدوقة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	زينب مزاري	أستاذ محاضر أ	بسكرة	رئيسا
02	فوزية دندوقة	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
03	صالح حوحو	أستاذ محاضر أ	بسكرة	مناقشا
04	أبو بكر زروقي	أستاذ محاضر أ	بسكرة	مناقشا
05	دليلة مزوز	أستاذ	باتنة	مناقشا
06	دلال وشن	أستاذ محاضر أ	الوادي	مناقشا

السنة الجامعيّة: 1442 هـ/1443هـ
2021م/2022م

﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ١١٣ ﴾

{النساء: 113}

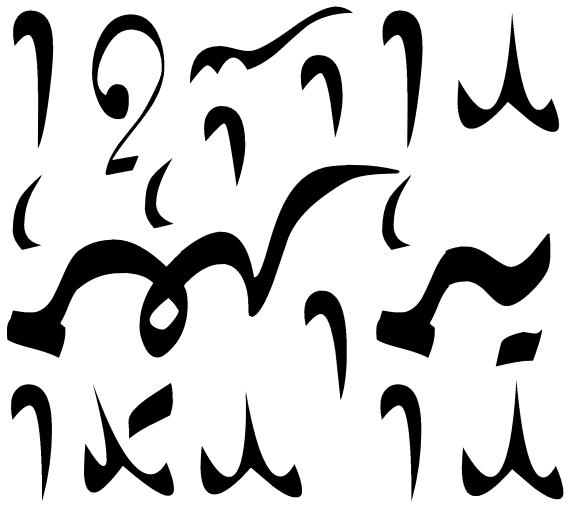

تميّزت اللغة العربية بنظامها الخاص الذي لم يخرج المتكلم العربي عن قوانينه، حيث نشأ وتربى على حفظ تلك القوانين الراسخة في ذهنه، بيد أنّ دخول الأعاجم إلى الإسلام أدى إلى تفشي اللّحن فتوجس علماء العربية خيفة من وقوع الاضطراب في النظام اللّغوي، إذ انبروا يدرسون تلك اللغة وفق مقاييس وقواعد استنبطوها من منطوق العرب، ليكون بذلك العربي المشرّع الأول لما تمّ التوصل إليه من قوانين تضمن النطق السليم لمفردات وتراكيب اللغة التي اتصفت بالمرونة والتنوع عند الاستعمال، وعلى هذا كانت الممارسة اللّغوية هي الضابط لعلل وتفسيرات النحاة والمجوّزة لما خرج عمّا هو مطرد في نظامها.

ودرءا لوقوع الخلاف بين ظواهر اللغة وبين ما توصل إليه النحاة من قواعد وأقيسة. لجأوا إلى وسائل لغوية ترخّص لهم وضع تعليلات، وتفسيرات لما عدَل عن المطرد من اللغة، ومن أبرز تلك الوسائل: الحمل اللّغوي بوصفه أداة يتم من خلالها إلحاق الألفاظ والمعاني اللّغوية التي خالفت في ظاهرها نصوص العربية، كما يتم بواسطته حمل ظاهرة على أخرى لعلة جامعة بينهما وحكم يجمع الفروع بالأصول؛ أي: إنّ الحمل كظاهرة لغوية أو علة نحوية يعّلل ويفسّر جلّ أنواع العدول في اللغة خاصة ما تعذر فهمه من النص الشرعي، فقد شهدت كتب التفاسير دراسات مختلفة كان القاسم المشترك بينها الكشف عن معاني آيات القرآن الكريم، فنجد المفسر يعتمد الحمل عند التأويل، أو التعليل، أو، التوجيه لتلك الآيات.

ولتتضح العلاقة بين الحمل اللغوي وكيفية استثمار المفسرين له كان موضوع بحثنا موسوما بـ: الحمل اللغوي في تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي –رحمه الله-، حيث تمحورت إشكالية البحث على النحو الآتي: كيف تعامل القرطبي مع الحمل اللغوي في تفسير النص القرآني؟ وقد تفرعت منه جملة من التساؤلات أبرزها: ما المقصود بالحمل اللغوي في العربية، وما أهم أركانه وضوابطه؟ ثم ما العلاقة التي تجمع بينه وبين القياس؟ و أين يتجلى الحمل في تفسير الجامع؟

ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى البحث في مثل هذا الموضوع هو محاولة الوصول إلى بيان منهج المفسرين في التعامل مع النظم القرآني في المخالف لمعهود القاعدة التي بناها النحاة.

أما عن الأهداف المراد الوصول إليها فتتمثل في بيان قدرة المفسرين في استثمار الفكر اللغوي وتجاوزه في دراسة ظواهر لغة القرآن المتفردة عن ظاهر عموم القاعدة، بالاحتكام إلى الدلالة والمقصد ومرام النص.

وقد اقتضت الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الظاهرة اللغوية وعرض معطياتها، وتحليل أبعادها وتأويلها، واستقراء ما جاء من شواهدها في تفسير الجامع. مقسمين البحث إلى : مقدمة، و مدخل، وفصول ثلاثة، وخاتمة.

وسم المدخل: **الإمام القرطبي وتفسيره الجامع لأحكام القرآن** وقسمناه إلى قسمين الأول: سنخصّصه للقرطبي وحياته وآثاره، والثاني لتفسير الجامع: عنوانه، ومصادره، وقيمته العلمية.

وعُقد الفصل الأول: **الحمل اللغوي مصطلحات ومفاهيم** وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان: الحمل اللّغوي مفهومه وأركانه. وسنبيّن من خلاله مفهوم الحمل من الناحية اللّغوية والاصطلاحية. إضافة إلى تحديد أركانه وعلاقته بالقياس، والمبحث الثاني بعنوان: الحمل ظاهرة لغوية أم علة نحوية؟ نحاول فيه الإجابة عن هذا التساؤل اعتمادا على ما ورد في مصنفات النحاة قديما وحديثا، والمبحث الثالث بعنوان: تحرير المصطلحات: التأويل، والتعليل، والتضمين، والاتساع، والتوجيه، حيث نخصّ هذا المبحث بالنظر في مصطلح الحمل وعلاقته بالمصطلحات السابق ذكرها.

أما الفصل الثاني فعنوانه: **الحمل على اللفظ وعلى المعنى في تفسير الجامع لأحكام القرآن** وهو على ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان: الحمل على اللفظ، والثاني بعنوان: الحمل على المعنى، والثالث بعنوان: الحمل على اللفظ والمعنى معا، وفي كل مبحث نستخرج عددا من النماذج القرآنية التي فسّرها القرطبي مستفيدا من ظاهرة الحمل.

وسِيغ الفصل الثالث: **الحمل على الجوار في تفسير الجامع لأحكام القرآن** وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان: مفهوم الحمل على الجوار وآراء العلماء فيه، وسيتم من خلاله تحديد مفهوم

الحمل على الجوار، وبيان شروطه وأنواعه، إضافة إلى الخلاف الحاصل بين النحاة والمفسرين حول جواز المسألة أو منعها، والمبحث الثاني بعنوان: الحمل على الجوار وعلاقته بالإتباع و سيتم البحث فيه عن مفهوم الإتباع وشروطه، وأنواعه، ثم العلاقة التي تجمع بينه وبين الحمل على الجوار، و المبحث الثالث بعنوان: شواهد الحمل على الجوار والإتباع في تفسير الجامع، نتناول فيه إيراد القرطبي –رحمه الله- لبعض الشواهد القرآنية الخاصة بهذا المبحث.

وفيما يخص مصادر مادة البحث ومراجعه، تنوعت حسب ما تطلبته الدراسة، ففي مجال اللغة والنحو نذكر: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، ولمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، إضافة إلى كتب أخرى عنيت بمعاني القرآن وإعرابه مثل كتاب معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش وغيرها.

ومن الدراسات الحديثة التي استعنا بها نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين لعبد الفتاح حسن علي البجة، و التعانق والحمل لسعود غازي أبو تاكي، والحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنّادر لمحمود عكاشة، والحمل على المعنى في العربية لعلي عبد الله حسين العنبكي.

ثم ختمنا الدراسة بالنتائج التي تمخضت عنها.

وإن كان لكل عمل من صعوبات، فإنّ التي واجهتنا أثناء البحث أهمها:

- اتساع موضوع البحث وتشعبه وعلاقته بعلوم أخرى كعلم التفسير، والقراءات، والبلاغة و غيرها.
- صعوبة الدراسات المتعلقة بالنص القرآني لقداسته ودقته، ما استدعى انتباها وحذرا زائدين عند التعامل معه.
- صعوبة في معرفة مواطن ورود الحمل اللغوي في تفسير الجامع نظرا لاتساع المدونة.

فالحمد لله أن وفقنا لإتمام صفحات البحث، وقبل أن نختم حديثنا نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة الدكتورة: دندوقة فوزية على تشجيعها الدائم الذي كان حافزا لإتمام هذا البحث، فجزاها الله تعالى عنا وعن العلم وأهله أعظم الجزاء وأوفره.

كما نتقدم بالشكر الجزيل، للأساتذة المناقشين رئيساً وأعضاءً على تفضلهم بقراءة الرسالة، وإغنائها بآرائهم السديدة، وتوجيهاتهم القيّمة، فجزآهم الله عنا خير الجزاء.

وبعد فإننا بذلنا جهدنا وأخلصنا النية للوصول إلى الحقيقة العلمية، فإن كنا قد أصبنا فذلك بفضل الله علينا، و إن كنا أخطأنا فذاك منا ومن الشيطان، ونستغفر الله من كل زلل، ونسأله التوفيق والسداد والحمد لله.

الإمام القرطبي وتفسيره الجامع لأحكام القرآن

أولا: نبذة عن الإمـام الـقرطبي.

ثانيا: تفسير الجامـع لأحـكام الـقرآن.

توطئة:

يعدّ تفسير الجامع لأحكام القرآن ثمرة لعوامل كثيرة تضافرت على تكوينه، منها ما هو متعلق بالبيئة الزمانية والمكانية التي نشأ فيها القرطبي(ت671هـ) -رحمه الله-، ومنها ما هو عائد إلى الأسرة التي ترعرع في كنفها واشتهرت بالنبوغ في العلم، ومنها ما هو عائد إلى المشايخ الذين تتلمذ على يدهم رحمه الله.

ومن هذا المنطلق، سنحاول الوقوف عند مراحل نشأة القرطبي-رحمه الله- ونشاطه العلمي، وما امتاز به تفسيره.

أولا: نبذة عن الإمام القرطبي

1- اسمه وكنيته: هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح- بسكون الراء والحاء المهملة- أبو عبد الله الأنصاريُّ، الخزرجيُّ، القرطبيُّ، الأندلسيُّ، المالكيّ.[1]

2- **مولده ونشأته:** إنّ المتصفح في كتب التراجم والمصادر التاريخية لا يقف على تاريخ محدّد لمولد الإمام القرطبي؛ غير أنّ بعضها أشار إلى أنه قد يكون في أواخر القرن السادس، أو مُستهل القرن السابع[2]، وهناك من أسند نشأته إلى عصر الموحدين بقرطبة التي كانت تعد " قاعدة الأندلس وقطبها الأعظم، وأم مدائنها ومساكنها ومستقر الخلفاء، ودار المملكة في النصرانية والإسلام ومدينة العلم ومقر السنة والجماعة، نزلها جملة من التابعين، وتابعي التابعين، ويقال نزلها بعض من

---

[1] ينظر: القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، 1/ 37، وينظر: السيوطي(جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن)، طبقات المفسرين، تح، علي محمد عمر، دار النوادر، الكويت، ص 92، وينظر: الداوُودي(محمد بن علي بن أحمد شمس الدين)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، 2/ 69، وينظر: المقرّي(أحمد بن محمد التلمساني)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م، 2/ 210، وينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1955م، 129/2، وينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط7، 1986م، 5/ 322، وينظر: القصبي محمود زلط، القرطبي ومنهجه في التفسير، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، لبنان، ص 6.

[2] ينظر: مفتاح السّنوسي بلعم، القرطبي حياته وآثاره العلمية ومنهجه في التفسير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1998م، ص 86.

الصحابة"[1] ، فمثلت بذلك إحدى الحواضر العلمية بالأندلس، وعرفت تطورًا علميًا خاصةً في الزمن الذي عاش فيه الإمام القرطبي، حيث نشأ في كنف أبيه، ورعايته؛ هذا الأخير الذي اشتغل بالزراعة وكان يباشر حصاد المحاصيل يوم قتل مع غيره من المسلمين على يد النصارى بقرطبة سنة (ت627هـ).[2]

ظلَّ القرطبي يعيش بقرطبة مسقط رأسه، و يتنقل بين حلقات العلم إلى أن غادرها، وقد كانت هذه الحلقات منتشرة بجميع المدن الأندلسية، وكانت المساجد أماكنها، وبعد ما احتُلت هذه المدن من طرف الإفرنج سنة (633هـ)، قرّر القرطبي السفر ومغادرة قرطبة إلى مصر، والتي عدت محطّ كثير من العلماء المسلمين على اختلاف أقطارهم وأجناسهم، إذ وجدوا فيها أمنًا فقدوه في ديارهم.[3]

وتستبين مظاهر الاضطراب السياسي الذي عرفته قرطبة من خلال النص الذي أورده الإمام القرطبي رحمه الله في المسألة الخامسة عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ {آل عمران: 169} حيث قال: " العدوُّ إذا صبَّح قوما في منزلهم، ولم يَعلموا به، فقتل منهم فهل يكون حكمُه حكم قتيلِ المعتَرك؟ أو حكمَ سائرِ الموتى؟ وهذه مسألة نزلت عندنا بقُرطُبةَ، أعادها الله: أغار العدوُّ –قَصمه الله- صَبيحَةَ الثَّالثِ من رَمضانَ المُعظّمِ سنةَ سَبعٍ وعشرين وستِّ مائة والناسُ في أجرانهم على غَفلة، فقتَل وأسَر، وكان من جُملة من قُتل والدي رحمه الله."[4]

إنّ هذا السند يبيّن الصراع الذي عرفته بلاد الأندلس لاسيما قرطبة التي نشأ بها الإمام القرطبي، فكان بذلك من العلماء المتنقلين عبر مختلف البلدان طالبين للأمن والأمان، حتى يتحقق مرادهم من تحصيل العلم.

[1] المقري، نفح الطيب، 1/ 459، 460.
[2] ينظر: القصبي محمود زلط، القرطبي ومنهجه في التفسير، ص 6.
[3] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1993م، ص 17.
[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5/ 412.

3- أخلاقه وصفاته: يعدّ رحمه الله من العلماء الذين تكلمت عنهم كتب التراجم والسير، حيث أجمل القول عنه في ثنايا صفحاتها، وسنقف في هذه الجزئية عند بعض الصفات والأخلاق التي تحلى بها.

3-1 زهده وورعه:

اتّسم القرطبي بسمات الزّهاد، فكان من المتفقهين في أحوال الدين والدنيا يعمل بأحكام الشارع عزّ وجل متوسلاً بذلك رضاه، والشاهد على تلكم الصفات قوله -رحمه الله- : " فمن أطاع مولاه وجاهد نفسه وهواه، وخالف شيطانه ودنياه، كانت الجنة نُزُلَه ومأواه، ومن تمادى في غيّه وطغيانه، وأرخى في الدّنيا زِمام عصيانه، ووافق نفسه وهواه في مناه ولذّاته، وأطاع شيطانه في جميع شهواته، كانت النّار أولى به".[1]

كما وصفه ابن فرحون(ت799هـ) بأنّه: "من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة، وأوقاتُه معمورةٌ ما بين توجُّهٍ وعبادة وتصنيف، وكان قد اطَّرح التكلُّف، يمشي بثوب واحد، وعلى رأسه طاقيّة.[2]

ومن مظاهر زهده وورعه أيضا: ذمه الغنى الذي يجعل صاحبه مزهوًا به، بعيدا عن تعهّد الفقراء، ضعيفا في التّوكل على ربّ الأرض والسماء[3]، فيقول في الأغنياء: "لمّا طلبوا الجاهَ والمالَ شان الله وجوههم، ولما طَووا كشحًا عن الفقير إذا جالسهم كُوِيَتْ جنوبهم، ولما أسندوا ظهورهم إلى أموالهم ثقة بها، واعتمادًا عليها، كُوِيَتْ ظهورهم".[4] وعليه فالقرطبي رحمه الله أوتي حكمةً كشفت له حُجُبًا لا تتجلى إلاّ لعباد الله الصالحين الزاهدين في الدنيا الراغبين في الفوز بجنات الرحمان.

---

[1] القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تح، الصادق محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1425هـ، ص 880.

[2] ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد)، الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تح، إبراهيم صالح، دار البشائر، ط1، 1994م، 308/2، 309.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 2/ 309.

[4] القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، ص699.

2-3 شجاعتة وجرأته في الحق:

لا غرابة في أن يكون القرطبيّ شجاع القلب، جريئًا في إعلان ما يعتقده حقّا، لأنه قد استكمل الأسباب التي تسلّحه بهذه الجرأة من علمٍ واسع، وورعٍ مشهود، واستهانة بالدنيا ومظاهرها.

لهذا كان ممّن لا تأخذه في الله لومة لائم، ويتمثّل هذا في إيمائه في أكثر من موضعٍ من (تفسيره) بأن الحكّام في عصره حادوا عن سَواء السبيل، فهم يظلمون ويرتشون، وتسود عندهم أهل الكتاب، وهم من ثم ليسوا أهلاً للطّاعة ولا للتقدير.[1]

ففي تفسير قوله تعالى:﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٨﴾ {البقرة: 188} ينقل القرطبي رأيا لابن عطية، مفاده: لا تُصانعوا بأموالكم الحكّام وترشوهم، ليقضوا لكم على أكثر منها، قال ابن عطية: "وهذا القول أرجح، لأنّ الحكام مظنّة الرشا إلاّ مَن عصم الله، وهو الأقلّ، ويعلّق القرطبي على هذه المقولة بقوله: فالحكّام اليوم عين الرشا لا مظنّته، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله".[2]

و الذي يثبت اتّصافه بالجرأة والشجاعة: عدم خضوعه لأصحاب السلطة في زمانه؛ لأنهم عصوا وبغوا، إذ يقول رحمه الله: " إنّ وُلاة زماننا لا تجوز طاعتهم، ولا معاونتهم، ولا تعظيمهم".[3]

ومن ذلك أيضًا قوله رحمه الله في كتابه التذكرة: " هذا هو الزمان الذي استولى فيه الباطل على الحق، وتغلَّب فيه العبيد على الأحرار من الخلق، فباعدوا الأحكام، ورضي بذلك منهم الحكام، فصار الحُكم مكسا، والحق عكسًا، لا يوصَل إليه ولا يقدر عليه، فبدلوا دين الله، وغيروا حكم الله، سمّاعون للكذب أكّالون للسحت قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن

---

[1] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 50.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 227/3.

[3] المصدر نفسه، 429/6.

كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ { المائدة: 44}."[1]

اللافت للنظر أنّ القرطبي تشبّع بأحكام الإسلام علما وعملاً، فطبقها ولم يكن من المتساهلين عند الفصل بين الحق والباطل.

3-3 بساطته وتواضعه:

من مظاهر بساطة إمامنا القرطبي فيما عُرف عنه أنه: " كان يعتني بمظهره، دون تكلف أو بذخ، فكان يمشي بثوب واحد مما يدلّ على رقة حاله، وأنّه لم يُصِب من الغنى ما يجعله يعيش حياة مترفة."[2] إلاّ أنّ هذا الأمر لم يؤثر على مظهره رحمه الله فقد جمع بين بساطة العيش ونور الإيمان الذي انعكس على هيئته.

3-4 جديته في الحياة وقوة عزيمته:

إنّ المطلّع على حياة القرطبي رحمه الله يستشف جوانب الجدية والصرامة في شخصيته، وتفانيه في طلب العلم، ولذا وصفه مترجموه بقولهم: " أوقاته معمورة ما بين توجّه وعبادة وتصنيف."[3]

ولا شكّ أنّ جدية إمامنا القرطبي كانت بسبب استشعار قيمة وعظمة ما يدرس ويصنّف، فهو على صلةٍ دائمةٍ مع النصوص الشرعية التي تحثّ على الصدق في القول والعمل، ومخاطبة الناس بالطيب من القول، فهو كثير الهمّ على مسلمي عصره، شديد التمسك بسنّة نبيه ﷺ، متأثر على ما حلّ ببلادِه، حريص على العلم الشرعي، فضلاً عن تأثره بِخُلُق كثير من مشايخه لا سيما المحدّثين منهم، الذين كانوا يتصدّرون لتدريس الحديث وروايته، وإذا ما عرفنا الآداب العامّة التي

[1] القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، ص 1228.

[2] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص 309 ، و المقري، نفح الطيب، 2/ 211، و الداوودي، طبقات المفسرين، 70/2.

[3] صلاح الدين الصفدي(خليل بن أيبك بن عبد الله)، الوافي بالوفيات، تح، أحمد الأرناؤوط، و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 87/2، وابن فرحون، الديباج المذهب، ص308، والمقري، نفح الطيب، 2/ 210، و الداوودي، طبقات المفسرين، 69/2.

كانوا يحرصون على التقيّد بها، ويتشدّدون في التزامها، والتحلي بها، عرفنا لهم المهابة والوقار في نفوس مستمعيهم وطلابهم.[1]

وبهذه الجدية والعزيمة والتسلح بالصبر كان القرطبي يستسهل كل صعب، وبقي على هذا الحال إلى آخر أيامه.

3-5 أمانته:

كان القرطبي رحمه الله، شديد الحرص عند الأخذ عن العلماء، ينسب الأقوال إلى أصحابها وفي هذا المعنى قال في مقدّمة تفسيره الجامع: "وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائلها والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف إلى قائله".[2]

ووصفه أيضًا ابن عماد (ت1089هـ) بأنه: "كان إمَامًا علمًا من الغوَّاصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيد النقل."[3]

ممّا تقدم يتضح وبجلاء أن القرطبي -رحمه الله- اتسم بالأمانة العلمية، فكانت بذلك من أهم المبادئ التي سار عليها في منهجه.

4- مكانته العلمية:

كان رحمه الله منذ صغره شغوفًا بالعلم والعلماء، جامعًا للعلوم العقلية والنقلية على نحو: علوم القرآن، وعلم النحو، والفقه، والحديث النبوي الشريف، ولذا تجده في كتبه يُكثر من قوله: " سمعت شيخنا..." و" أخبرنا قراءة مني عليه..."[4]

ومن النصوص التي وردت عن القرطبي، وتؤكد أنه كان يحب مجالسة الكتب والنظر فيها قوله "وقد تصفحت (كتاب الترمذي أبي عيسى (ت279هـ))، وسمعت جميعه فلم أقف على هذا

[1] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 58.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المقدمة ص 8.
[3] ابن عماد العكري (عبد الحي بن أحمد بن محمد)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح، عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1991م، 585/7.
[4] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 32.

الحديث فيه، فإن كان في بعض النسخ، فالله اعلم. وأما كتاب النسائي فسمعتُ بعضه، وكان عندي كثير منه، فلم أقف عليه، وهو نسخ، فيحتمل أن يكون في بعضها، والله أعلم."[1]

وقال أيضًا: "وكنتُ بالأندلس قد قرأتُ أكثر كتب المقرئ الفاضل أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان توفّي سنة أربع وأربعين وأربع مئة"[2]، وقال بعد أن نقل فائدة عن المسيح: " قرأتُه في المجلد الأول من (شرح ألفاظ الغريب من الصحيح) لمحمد بن إسماعيل ، تأليف الفقيه القاضي المفتي أبي الأصبغ بن سهل."[3]

يتضح مما سبق أنّ القرطبي -رحمه الله- كان من نظار اللغة المستبصرين في أحكام نصوص الشريعة تتلمذ على يد علماء أجلاّء، وتنوعت معارفه بين علوم الدين وعلوم العربية.

5- شيوخه:

مما لاشك فيه أنّ تحصيل العلم وتقوية الملكة لا يتأتى إلاّ بملازمة ذوي العلم والمعرفة وسعة النظر، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون(ت808هـ): إنّ من عادة علماء السلف أن يتلقوا المبادئ الأولية لمختلف العلوم على أيدي شيوخ عرفوا في زمانهم برجاجة العقل، وسعة الأفق وغزارة المعرفة، فكان لقاؤهم وملازمتهم بعد من أهم منابع تحصيل العلوم وتقوية الملكات، إذ إنّ الكثير من طلاب العلم يرحلون إليهم ويتحملون المشاق في سبيل لقائهم، والأخذ منهم، يقول ابن خلدون في هذا السياق: " إنّ البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علمًا وتعليما ولقاء، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة، إلاّ أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقي أشدّ استحكامًا وأقوى رسوخًا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها."[4]

ويقول أيضًا: "فلقاء أهل العلوم وتعدّد المشايخ يفيد تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها، فيجرد العلم عنها، ويعلم أنها أنحاءُ تعليم وطرق توصيل، وتنهض قواهُ إلى الرّسوخ

---

[1] القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، ص187.

[2] المصدر نفسه، ص 1197.

[3] المصدر نفسه، ص1307 .

[4] ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد)، المقدمة، تح، عبد الله محمد الدّرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م، 358/2.

والاستحكام في الملكات، وتصحح معارفه، وتميّزها عن سواها، مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتها من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم."[1]

ولقد أدرك إمامنا هذه الأهمية، فكان كثير التردد طوال مشوار حياته العلمية على كثير من العلماء والشيوخ، الذين كان لهم فضل كبير في تلقينه مبادئ الشريعة الإسلامية وعلوم اللغة والنحو. وهؤلاء الذين تتلمذ عليهم، وأخذ عنهم، منهم من حدثتنا عنهم كتب التراجم، وذكر القرطبي بعضهم في ثنايا تفسيره، أو في كتب أخرى، ومنهم من تلقى عنهم في قرطبة بالأندلس، ومنهم من لقيه في مصر، بعد رحيله من قرطبة.[2]

وسنذكر فيما يلي بعض المشايخ والعلماء الذين كان -رحمه الله- يتردد عليهم ويأخذ منهم العلم سواء أكان ذلك في قرطبة أو مصر، مع وضع ترجمة لكل شيخ من شيوخه والعلم الذي اشتهر به.

5-1 شيوخه بقرطبة:

5-1-1 ابن حوط الله (ت612هـ): وهو " أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري، الحارثي، الأندلسي، الأُنديُ أخو الحافظ أبي سليمان، نزيل مالقة "مدينة إسبانية قديمة تقع جنوب منطقة الأندلس"[3]، ولد سنة (549هـ)، سمع من علماء عصره، وكان منشئا، خطيبًا بليغًا، شاعرًا، نحويًا، تصدر للقراءات، والعربية، وولى قضاء قرطبة."[4]

5-1-2 يحي بن عبد الرحيم الأشعري (ت638هـ): يُكنى بأبي عامر، عالم من أعلام الأندلس، دقيق البحث، سهل المناظرة، شديد التواضع، كثير الإنصاف.

5-1-3 أبو عامر يحي الأشعري (ت639هـ): هو أبو عامر يحي بن عبد الرحمن بن أحمد ربيع الأشعري، القرطبي، ولد سنة (563هـ) كان إماما في علم الكلام، وأصول الفقه، وولي قضاء بلده

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، 358/2.

[2] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 85

[3] ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م، 5/ 43.

[4] ينظر: شمس الدين الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)، سير أعلام النبلاء، تح، بشار عوّاد معروف، ومحي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط11، 1996م، 22 و 29/23.

إلى أن أخذها الروم سنة (633هـ)، فخرج منها وولي قضاء غرناطة، إلى أن توفي بمالقة.[1] وقد وصفه الإمام القرطبي "بالشيخ الفقيه الإمام المحدّث القاضي."[2]

يتضح من خلال ترجمة الشيخين السابقين: ربيع ويحيى أنهما أخوان وهما شيخان تتلمذ على يديهما القرطبي -رحمه الله- ووالدهما هو عبد الرحمن أحمد بن ربيع ويُعرف بابن أُبيَّ.

5-1-4 ابن أبي حجة (ت 643هـ): هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن قيسي، ويعرف بابن أبي حجة وهو من أهل قرطبة، كان عالما بالعربية، وعلوم القرآن له عدّة كتب، منها: " (تسديد اللسان للذكر أنواع البيان) و (مختصر التبصرة) في القراءات، واختصارًا على الصحيحين، انتقل إلى إشبيلية، وأسره الروم في البحر، فامتحن بالتعذيب، وتوفي بِمَيُورْقَة (جزيرة في شرقي الأندلس، وهي أكبر جزر إسبانيا)."[3]

ولقد كان الشيخ ابن أبي حجة أول من لجأ إليه القرطبي بعد وفاة والده، حيث قال: "فسألتُ شيخنا المقرئ الأستاذ أبا جعفر أحمد المعروف بأبي حجة، فقال غسّله، وصلّ عليه، فإنّ أباك لم يقتل في المعترك بين الصفين، ثم سألت شيخنا: ربيع بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع الأشعري فقال: إنّ حكمه حكم القتلى في المعترك."[4]

5-1-5 أبو الحسن علي بن قطرال (ت651هـ): هو القاضي أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن أحمد الأنصاري، الأندلسي، القرطبي، ولد سنة (563هـ) ولي قضاء شاطبة، ثم قرطبة، ثم فاس، وكان يشارك في عدّة علوم، ويتفرد ببراعة البلاغة، كان من رجال الكمال علمًا وعملاً، توفي رحمه الله بمرّاكش.[5] وقد سأله القرطبي عن غسل والده بعد شيخه ربيع، قال: " ثم سألت قاضي الجماعة أبا الحسن عليّ بن قُطْرال وحوله جماعة من الفقهاء، فقالوا: غسله، وكفنه

---

[1] ينظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000م، ص 631، و شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، 23/ 80.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 222/4.

[3] خير الدين الزركلي، الأعلام، 1/ 219.

[4] المصدر السابق، 5/ 412،413.

[5] ينظر: لسان الدين ابن الخطيب (محمد بن عبد الله بن سعيد)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1977م، 190/4، و ابن عماد العكري، شذرات الذهب، 7/ 438.

وصلّ عليه ففعلتُ، ثم بعد ذلك، وقفت على المسألة في التبصرة، لأبي الحسن اللخمي وغيرها، ولو كان ذلك قبل ذلك ما غسلته، وكنت دفنته في ثيابه. "[1]

2-5 شيوخه بمصر: إضافة إلى المشايخ الذين تتلمذ على يدهم إمامنا القرطبي بقرطبة، فقد تعلم وتتلمذ على يد مجموعة أخرى من المشايخ من مصر عندما استقر بها، نذكر أبرزهم:

1-2-5 ابن رواج (ت648هـ): هو أبو محمد عبد الوهاب بن ظافر بن علي بن فتوح بن الحسين بن إبراهيم، ابن رواج، الأزدي، أو القرشي، الإسكندري، المالكي، ولد سنة (554هـ) فقيها، وفاضلا متواضعًا، سهل الانقياد، خرّج لنفسه أربعين حديثًا.[2]

2-2-5 الجُمَيزِي (ت649هـ): هو أبو الحسن علي بن هبة بن سلامة بن المسلم بن أحمد بن اللخمي المصري، الشافعي، الجميزي، ولد سنة (550هـ) بمصر، رحل وسمع الكثير، وهو من أعلام الحديث، والفقه، والقراءات.[3]

شافعيًا مُفتيا مُقرئًا، وتولى الخطابة بجامع القاهرة، روى الكثير من الحديث في بلدان منها مكة المكرمة.[4]

3-2-5 أبو العباس القرطبي (ت656هـ): هو ضياء الدين أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي، فقيه مالكي، برع في الحديث وفي العربية والفقه، نزل الإسكندرية، واستوطنها، وتعلّم بها وبغيرها، له كتاب (صحيح المسلم) سمّاه (المفهم في شرح صحيح مسلم).[5] وقد أثنى عليه القرطبي كثيرًا لأنه كان من العلماء المحققين.

4-2-5 الحسن البكري (ت 656هـ): هو الشيخ المحدث العالم أبو علي الحسن بن محمد بن محمد بن عمروك القرشي التيمي البكري النيسابوري ثم الدمشقي المحتسب الصوفي، ولد سنة (574هـ) بدمشق ورحل في طلب العلم، وله مصنف اسمه (الأربعين).[6]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 413/5.

[2] ينظر: صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، 19/ 202.

[3] خير الدين الزركلي، الأعلام، 30/5.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 5/ 30.

[5] ينظر: المصدر نفسه، 1/ 186.

[6] المصدر نفسه، 232/2.

سمع منه القرطبي، حيث قال: " قرأتُ على الشيخ المحدّث الحافظ [...] بالجزيرة قبالة المنصورة من الديار المصريّة."[1]

5-2-5 أبو محمد عبد المعطي بن أبي الثّناء اللخمي (ت 683هـ): هو عبد المعطي بن محمود بن عبد الخالق، أبو محمد بن أبي الثناء الإسكندري، ثم المكّي، الفقيه، الصوفي. كان من أعيان مشايخ الإسكندرية، مشهورًا بالزهد والصّلاح، وله معرفة بأصول الدّين ومذهب مالك. وصنّف كتبًا في الرقائق، أملاها على تلاميذه، منها: (شرح الدلالة على فوائد الرسالة للقشيري) و(شرح منازل السائرين للهروي) و(شرح الرعاية للمحاسبي).[2]

سمع عنه القرطبي بعض إملاءاته منها: شرحهُ لرسالة القشيري، واستفاد منها في تفسيره، فهو ينقل منها، فيقول: "وقد ذكر شيخنا الإمام أبو محمد عبد المعطي بن محمود بن عبد المعطي اللخمي في (شرح الرسالة) له للقشيري حكاياتٍ كثيرةً عن جماعة من الصّالحين والصّالحات بأنهم رأو الخَضِر عليه السلام ولقوه".[3]

وذكر في موضع آخر قوله: "وسمعت شيخنا الإمام أبا محمد عبد المعطي بثغر الإسكندرية يقول: إنّ شيطانًا يُقال له: البيضاوي يتمثّل للفقراء المواصلين في الصّيام، فإذا استحكم منهم الجوع، وأضرّ بأدمغتهم، يكشف لهم عن ضياءٍ ونورٍ، حتى يملأ عليهم البيوت، فيظنون أنهم قد وصلوا، وأنّ ذلك من الله، وليس كما ظنّوا".[4]

كان هؤلاء بعض المشايخ الذين سمع منهم وتتلمذ على أيديهم إمامنا القرطبي -رحمة الله عليه- بمصر.

6- تلاميذه: تكاد كتب التراجم تجمع على إغفال تلاميذ الإمام القرطبي، ولكن بعد البحث المعمق فيها عثرنا على بعضهم، نذكر منهم:[5]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 141.

[2] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير ص 76، وينظر: محمد بن أحمد الفاسي(المكي تقي الدين)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح، محمد حامد الفقي و فؤاد سيد الطناحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1985م، 5/ 497، 499، وينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، 1/ 622، وينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 4/ 155 .

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 11/ 43.

[4] المصدر نفسه، 10/ 422.

[5] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص89.

6-1 شهاب الدين أحمد (ت671هـ): ولَدُ الإمام القرطبي، تلقى العلوم عن والده، وروى عنه بالإجازة، وكان عالمًا مشاركًا بالفنون.[1]

6-2 أبو بكر الميموني (ت686هـ): وهو" محمد بن أحمد بن أمين الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الحسن عبد الله بن الميمون الميموني القسطلاني، المصري، الفقيه، المالكي، ولد بمصر سنة (624هـ)، ونشأ بمكة- شرفها الله- وسمع الكثير، وأجيز له، وصحب العلماء والفضلاء والصلحاء، كما حظي بذلك ما لم يحظ به غيرُه من أهل زمانه."[2]

6-3 إسماعيل الخراستاني (ت709هـ): وهو "إسماعيل بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الصمد الخراستاني، سمع من علم الدين السخاوي، والعزّ ابن عساكر، وعثمان خطيب القرافة، ومن جدّه لأمه عبد الله بن الخشوعي، وكان يخدم في الدواوين، مع جودة وحُسن خُلُق".[3]

6-4 أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت708هـ): وصف بأنه إمام الحجة، الحافظ العلامة، شيخ القرّاء والمحدّثين بالأندلس، ولد بجيان سنة (628هـ)، وعمل تاريخاً للأندلسيين ذيّل به على كتاب (الصلة) لابن بشكوال، وساد الناس في القراءات، وأحكم العربية، وتصدّر مدة، أخذ عنه: أبو حيّان النحوي، وأبو القاسم محمد بن محمد بن سهل، وابن المرابط، وأبو القاسم بن عمران الحضرمي السبتي، وآخرون.[4]

لم يذكر مترجموه أنه تلميذ لأبي عبد الله القرطبي، إلاّ أن المراكشي قال في ترجمة هذا الأخير: "حدّثنا عنه- أي: عن القرطبي- أبو جعفر بن الزبير، كتب إليه من مصر".[5]

6-5 ضياء الدين أحمد السطريجي: هو ضياء الدين أحمد بن أبي السعود بن أبي المعالي البغدادي المعروف السطريجي. كتب إليه القرطبي بخطّه ما نصّه: " ناولت محمد بن أحمد بتاريخ الثامن

---

[1] ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين، ص 92.

[2] حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 93.

[3] ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي بن محمد الكناني)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، 1/ 379.

[4] ينظر: المرجع السابق ص 91،92.

[5] المراكشي(أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح، إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، دار الغريب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م، 5/ 585.

والعشرين من شهر شعبان، سنة ست وخمسين وست مئة، حامدًا لله تعالى، ومصليا على نبيّه محمد المصطفى".[1]

7- مؤلفاته و آثاره العلمية:

كان الإمام القرطبي رحمه الله غزير العلم، كثير الاطلاع، ارتحل من أجل طلب العلم إلى بلدان متعدّدة، مقسما وقته ما بين عبادة وتصنيف، حيث ألّف عددا من الكتب القيّمة التي دلّت على فهمه النيّر و الواسع، و يمكن تقسيمها إلى قسمين: أولاها مطبوعة نذكر منها:

7-1 **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمَّن من السنة وآي الفرقان:** من أشهر وأعظم التفاسير التي عنيت بالأحكام الفقهية وبالقراءات وتوجيهها، والاحتجاج لها، والدفاع عنها، وهو مدونة هذه الدراسة.

7-2 **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة:** وهو كتاب في الوعظ والإرشاد، جمع فيه المؤلف الآيات، والأحاديث، التي وردت في ذكر الموت، وأحوال الموتى، والحشر، والنشر، والجنة، والنار والفتن، و الأشراط، وقد ذكره القرطبي في عدّة مواضع من كتابه منها: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ {آل عمران: 169} قال: "وقد أتينا على هذا المعنى، مبينا في كتاب التذكرة بأحوال الموتى، وأمور الآخرة، والحمد لله وقد ذكرنا هناك كم الشهداء، وأنهم مختلفو الحال، وأما من تأول في الشهداء أنهم أحياء، بمعنى أنهم سيحيَوْن، فبعيد يرده القرآن، والسنة، فإن قوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ دليل على حياتهم وأنهم يرزقون، ولا يرزق إلاّ حيّ."[2]

7-3 **التذكار في فضل الأذكار:** ألفه القرطبي بعد تفسيره الجامع لأحكام القرآن؛ إذ نجده يحيل كثيرًا في أثناء حديثه عليه، وهو كتاب يحتوي ما يدلُّ على فضل القرآن وقارئه، ومستمعه، والعامل به

[1] القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، ص243.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 409/5.

وحرمته القرآن، وكيفية تلاوته، والبكاء عنده، وفضلَ من قرأه معربًا، وذمّ من قرأه رياءً وعجبًا، وكان السبب في تأليفه تخريجَ أربعين حديثًا عن النبي ﷺ، لما روي من قوله عليه السلام.[1]

4-7 قمع الحرص بالزهد والقناعة ورد ذُلّ السؤال بالكسب والصناعة: وهو كتاب قيّم، أشار إليه إمامنا في أكثر من موضع في كتابه الجامع منها ما ذكره بقوله: "وقد أشبعنا القول في هذا المعنى، في كتاب: قمع الحرص بالزهد والقناعة." [2]

5-7 الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا: ذكر القرطبي اسم هذا الكتاب في مؤلفه (التذكار) حيث قال: "وقد زدناه بيانا في الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"[3]، كما جاء على ذكره في تفسيره الجامع عند شرحه قوله تعالى:﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧﴾ { البقرة: 37}، إذ قال: " لا يجوز أن يقال في حق الله تعالى: أطلقه هو على نفسه أو نبيه عليه السلام أو جماعة من المسلمين، وإن كان في اللغة محتملا جائزًا هذا هو الصحيح في هذا الباب على ما بيّناه في (الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى)."[4]

وثانيها مصنفات نسبت إلى القرطبي، إلاّ أننا لم نعثر عليها على نحو: شرح التقصي، وأرجوزة في أسماء النبي ﷺ، وشرح الأرجوزة، ورسالة في ألقاب الحديث، و الأقضية، والمصباح في الجمع بين الأفعال والصحاح، الانتهاز في قراءة أهل الكوفة والبصرة والشام والحجاز، و اللّمع اللؤلؤية في شرح العشرينات النبوية، و منهج العباد ومحجة السالكين والزهاد.[5]

الملاحظ أنّ جملةُ هذه المؤلفات مثّلت التحصيل العلمي الذي اتّسم به القرطبي، فتنوعت تصانيفه بين علوم الشريعة وعلوم العربية.

---

[1] ينظر: القرطبي، التذكار في أفضل الأذكار، بعناية بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط3، 1407هـ، ص13، 14.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 273/6.

[3] القرطبي، التذكار في أفضل الأذكار، ص23.

[4] المصدر السابق، 484/1.

[5] حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 145-154.

8- وفاته:

بعد حياة طويلة ملؤها الجد والبذل والعطاء، توفي الإمام القرطبي في ليلة الاثنين التاسع من شوال سنة (ت671هـ)، بمُنيَةِ بني خصيب، ودفن بقبر يسمى (أرض السلطان)، وقد بُني عليه مسجد كبير، سُمي باسمه رحمه الله، ويضمّ ضريحا نقلت رفات القرطبي إليه من الضريح القديم.[1]

مات رحمه الله بعد أن كان أحد أئمّة الإسلام علما وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

ثانيا: تفسير الجامع لأحكام القرآن

يعدّ الجامع لأحكام القرآن من أشهر كتب الإمام القرطبي -رحمه الله- وأعظمها نفعًا، و فيما يأتي بيان للمنهج المعتمد في تصنيفه، ومصادره، وقيمته العلمية.

1-تسميته والدافع إلى تصنيفه:

انتقى القرطبي لتفسيره عنوان (الجامع لأحكام القرآن والمُبيّن لما تضَمَّنه من السُّنة وآيّ الفرقان) وقد صرّح بذلك في مقدمته، حيث قال: "وسميته الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن"[2]، وقد بيّن السبب والدافع إلى تأليفه بقوله: "فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علوم الشرع الذي استقل بالسنة والفرض، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض رأيت أن أشتغل به مدى عمري، وأستفرغ فيه مُنَّتِي."[3] وقال أيضًا: "صنَّفته تذكرةٌ لنفسي وذخيرةٌ ليومِ رَمسِي".[4]

نلاحظ مما سبق أنّ الهدف من تأليف القرطبي للجامع هو أن يجعله ذا منفعة لكلّ إنسان، وأن يكون سببًا في تقرب العبد من ربّه.

2- المنهج المعتمد في تصنيفه: لكل مفسر منهج يسير على أساسه، عند تأليفه، وقد ذكر القرطبي منهجه الذي اعتمده في مقدّمة كتابه، حيث قال: "وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى

---

[1] ينظر: القصبي محمود زلط، القرطبي ومنهجه في التفسير، ص 30.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8/1.

[3] المصدر نفسه، 7/1.

[4] المصدر نفسه، 1/ 8.

قائليها، وكثيرًا ما يجيء الحديثُ في كتبِ الفقه والتفسير مُبهمًا، لا يعرفُ مَن أخرجَه إلا مَن اطَّلع على كتبِ الحديث، فيبقَى مَن لا خِبرةَ له بذلك حائرًا، لا يَعرف الصحيح من السقيم، ومعرفةُ ذلك علمٌ جسيم، فلا يُقبلُ منه الاحتجاجُ به، ولا الاستدلال، حتى يُضيفَه إلى مَن خرَّجه من الأئمة الأعلام، والثقاتِ المشاهير من علماء الإسلام."[1] ثم قال: "وأضرب عن كثير من قصص المفسِّرين وأخبارِ المؤرخين، إلاّ مالا بُدَّ منه، ولا غِنى عنه للتبيين، واعتّضتُ من ذلك تبيين آي الأحكام بمسائلَ تُسفر عن معناها، وتُرشد الطالبَ إلى مقتضاها، فضَمَّنتُ كُلَّ آية حُكما - أو حُكمين فما زاد- مسائلَ يتبَيَّنُ فيها ما تحتوي عليه من أسباب النزول، والتفسير الغريب، والحُكمِ، فإن لم تتضمن حُكمًا، ذكرتُ ما فيها من التفسير والتأويل. هكذا إلى آخر الكتاب."[2]

يمكن أن نجمل الشروط التي اعتمد عليها القرطبي في منهجه في النقاط الآتية:[3]

- ذكر فضل السورة أو الآية وما ورد في ذلك، من أحاديث أو أخبار. وقد يذكر فضل السورة قبل بدئه بالمسائل.
- ذكر سبب نزول الآية، و الأقوال التي وردت فيها.
- ذكر وجوه القراءات التي وردت في الآية، المتواترة منها والشاذة.
- تفسير الآية بما يماثلها في المعنى، من الآيات المفسرة لها.
- تفسير الآية بما يوضحها من الأحاديث النبوية الشريفة، ودرجتها من الصحة أحيانًا.
- تفسير الآية بما ورد من أقوال الصحابة، ونسبتها إليهم، بدون إسناد.
- الجمع أحيانًا بين أقوال الصحابة، والتابعين، والمفسرين، مع عدم ترجيح أحدها عن الآخر، فكأن التفسير يحتمل كل الأقوال.
- اللجوء إلى المفاضلة والترجيح بين الأقوال، إذا تعذر الجمع بينها، ويختار القول الذي تؤيده الأدلة والقرائن من أقوال الصحابة، أو التابعين، أو المفسرين، ويقدّم الحديث إذا كان مسندًا، أما إذا كان

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8/1 .
[2] المصدر نفسه، 8/1 .
[3] ينظر: المصدر نفسه 1/ 10، وحسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 108،109.

مرفوعًا، فقول الصحابي مقدم على قول التابعي، وتابع التابعي، وبما تحتمله الألفاظ من معانٍ في اللغة مستشهدًا على ذلك بأشعار العرب وأقوالهم.

- ذكر الأحكام الفقهية، المتعلقة بالآية، مع بيان اختلاف الأئمة فيه، مع إيراده أدلة كل منهم وترجيحه لأحد الآراء، وكثيرًا ما يستطرد أثناء ذكر هذه الأحكام، فيخرج إلى ما لا صلة له بالتفسير.

- ذكر ما يتعلق بألفاظ الآية من اشتقاق، وتصريف، وإعلال، وإعراب مع إيراد أقوال أئمة اللغة فيها أحيانا.

فالذي يقرأ تفسير القرطبي ويتمعن فيه يلحظ أنّه قد التزم بالشروط التي وضعها سواء أكانت مادة تلك الشروط مأخوذة من القرآن نفسه؛ أي: تفسير القرآن بالقرآن، أم مما فسره النبي ﷺ والصحابة، والتابعون، أم من لغة العرب، وفق نظامها، وأسلوبها، وتفصيلاتها، وتفريعاتها، أم غير ذلك. وبذلك يكون منهج الإمام -رحمه الله- في التفسير قائما على نوعين هما:

1-2 تفسير القرآن بالمأثور: يعتمد هذا النوع على: "ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نقل عن الرسول ﷺ، وما نقل عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وما نقل عن التابعين من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم."[1]

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ تفسير القرطبي-رحمه الله- تميز بشمولية الأخذ عن المأثور من ذلك:

1-1-2 تفسيره القرآن بالقرآن: اتفق العلماء على أن هذا النوع من التفسير أول الطرق وأحسنها قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ (ت 728هـ): " فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر"[2] ؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضا، فيحمل المجمل على المبين، والمطلق على المقيد، والعام على الخاص، ومبهم الدلالة على واضح الدلالة، والخفي على

[1] محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، 112/1.

[2] ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام)، مقدمة في أصول التفسير، تح، عدنان زرزور، ط2، 1972م، ص 93.

الظاهر، والمشكل على النص، والمتشابه على المحكم، وقد تشمل هذه الطريقة ـ أيضا ـ تقابلا أو تناظرا بين لفظتين، أو عبارتين في آيات القرآن الكريم، أو تعيينا لدلالة لفظ مشترك، أو متضاد وقد تكون دلالة السياق أسلوبا آخر يدخل ضمن هذه الطريقة، وبخاصة عندما تكون الآية منفصلة عن آيات أخرى في القرآن الكريم، ولكنها في السورة نفسها، ودلالة السياق من الطرق المهمة في الكشف عن معاني الآي، ودلالة ألفاظها، وبيان معانيها، وغير ذلك من الأساليب والطرق التي تدخل ضمن تفسير القرآن بالقرآن، حتى شمل أساليب متنوعة لعلوم لغوية أخرى كالنحو، والصرف، والبلاغة، ولغات العرب، والشاهد اللغوي بأنواعه وغير ذلك[1].

ولقد اعتمد القرطبي في تفسيره الجامع على بيان معاني الآيات بإيراد آيات أخرى من القرآن مفسرة لها فقال: في مقدمة كتابه في (باب ما جاء من الوعيد في تفسير القرآن بالرأي والجرأة على ذلك، ومراتب المفسرين): "والنقل والسماع لا بد له منه في ظاهر التفسير أولا، ليتّقيَ به مواضعَ الغلط".[2]

كما اهتم القرطبي بهذا النوع من التفسير، من ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَـٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَـٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٥٨﴾ ﴾ {النور: 58} قال: " قال العلماء هذه الآية خاصّة والتي قبلها عامّة، لأنه عز وجل قال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ

[1] ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، 33/1، وينظر: خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص325- 374، وينظر: كاصد ياسر الزيدي (وليد ابن أحمد حسين)، تفسير القرآن بالقرآن، نشأته وتطوره حتى عصر الجلالين، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع 12، كانون الأول، 1980م، ص285.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 58/1.

بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ {النور:27}، ثم خصّ هنا في هذه الآية ﴿لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ﴾ بعض المسأذنين، وكذلك أيضًا يتناول القول في الأولى في جميع الأوقات عموما."[1] وخص في هذه الآية بعض الأوقات، فلا يدخل فيها عبد ولا أمة، وغدا كان أو ذا منظر إلا بعد الاستئذان."[2]

بناء على ما سبق فإنّ القرطبي اعتمد في تفسيره على الاستشهاد بالقرآن؛ لأنه أولى مراتب الاستدلال وأقواها، وهو من الأدلة القطعية التي لا يمكن ردّها.

2-1-2 تفسير القرآن بالسنة: وهو أحد أنواع التفسير بالمأثور، قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ " يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴿٤٤﴾﴾ {النحل: 44} يتناول هذا وهذا" [3] ؛ أي: المعاني والألفاظ.

و تفسير القرآن بالسنة: هو تفسير القرآن الكريم بما ورد من الأحاديث، والآثار النبوية من أقوال وأفعال؛ و" لأن خير الهدي: هدي سيدنا محمد ﷺ، ووظيفته البيان، والشرح، مع أنا نقطع بعصمته، وتوفيقه."[4]

قال الإمام القرطبي في تفسيره قوله تعالى:﴿ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا ﴿١٢﴾ ﴾ {الفرقان: 12} قيل: المعنى إذا رأتهم خُزَانُها سمعوا لهم تغيظًا وزفيرا، حرصا على عذابهم والأول أصحّ؛ لما روي مرفوعا، أنّ رسول الله ﷺ قال: « من كذَّب عليّ متعمّدًا، فليتبوأ بين عيني جهنم مقعدًا»، قيل يا رسول الله! ولها عينان؟ قال: « أما سمعتم الله عزّ وجل يقول:﴿ إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 328/15.
[2] المصدر نفسه، 328/15.
[3] ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير،ص 35.
[4] محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، 1943م، 2/ 13.

سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾﴾ {الفرقان: 12} يخرج عنُقٌ من النار، له عينان تبصران، ولسانٌ يَنْطق، فيقول: وُكِّلت بكلِّ من جعل مع الله إلها آخر، فلَهُو أبصرُ بهم من الطير بحَبِّ السَّمْسِم فيلتقطه»[1]. ثم قال رحمه الله: (سَمِعُواْ لَهَا) أي: فيها، أي: سمعوا فيها تغيُّظًا وزفيرًا للمعذَّبين، كما قال تعالى:﴿لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾﴾ {هود: 106} و(في) واللام يتقاربان؛ تقول: أفعل هذا في اللهِ ولله".[2]

الملاحظ على منهج القرطبي أنّه استثمر الأحاديث النبوية الشريفة عند تفسيره لآي القرآن لما تحمله من قدسية دينية ومكانة لغوية، فهي تعدّ من أعلى مدارج الفصاحة بعد القرآن الكريم.

3-1-2 تفسير القرآن بأقوال الصحابة -رضي الله عنهم- : مما لا سجال فيه أنّ النبي ﷺ دعا إلى الاجتهاد بالرأي، والشاهد على ذلك ما ذكر في باب اجتهاد الرأي في القضاء: "عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل : أنّ رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذ إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك القضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال فبسنة رسول الله ﷺ ، قال فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في الكتاب؟ قال أجتهد رأيي ولا آلوا؟ فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يُرضي رسول الله." [3]

وعليه فالاستشهاد برأي الصحابة رضي الله عنهم من الحجج والأدلة التي يعتمد عليها وفي ذلك قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ " إذا لم نجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ورجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح".[4]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 373، 374.

[2] المصدر نفسه، 15/ 374.

[3] العظيم آبادي (محمد أشرف بن أمير)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار ابن حزم، قدم له واعتنى به، رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، ص 1532.

[4] ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 95.

وبذلك فإنّ تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة هو في الدرجة الثالثة بعد تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، فقد كانوا يجتهدون، ويعملون رأيهم في ما يحتاج إلى نظر واجتهاد وأما ما يمكن فهمه باللغة العربية فلم يعملوا النظر فيه، أو يتعمقوا فيه؛ لأنهم كانوا من خلص العرب، ويعرفون كلام العرب، وأصولهم، وأساليبهم، ومعاني الألفاظ العربية، وقد اعتمدوا في ذلك على الشعر الجاهلي في شواهدهم الذي هو ديوان العرب.[1]

ولقد اعتمد الإمام القرطبي هذا النوع من التفسير في مواضع كثيرة منها: قوله في حادثة الإفك: " إنّ قوله تعالى:﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٖ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا ﴿٢٤﴾ ﴾ {الفرقان: 24} قال قتادة: (وَأَحۡسَنُ مَقِيلًا) منزلاً، ومأوًى، وقيل: هو على ما تعرفُه العربُ، من مقيلِ نصفِ النهار، ومنه الحديث المرفوع: إن الله تبارك وتعالى يفرغ من حساب الخلق في مقدار نصف يوم فَيَقِيلُ أهلُ الجنة، في الجنة وأهل النار، في النار."[2]

وقال ابن مسعود: " لا يَنتصف النهارُ، يومَ القيامة، من نهارِ الدنيا حتى يقيل هؤلاء في الجنة وهؤلاء في النار، ثم قرَأ: (ثم إن مقيلهم لا إلى الجحيم) كذا هي في قراءة ابن مسعود. وقال ابن عباس: الحساب من ذلك اليوم في أوله، فلا ينتصف النهارُ من يوم القيامة حتى يَقيل أهلُ الجنة في الجنة، وأهلُ النار في النار."[3]

معنى هذا أنّ القرطبي استشهد في تفسيره بآراء واجتهادات الصحابة -رضوان الله عليهم- والدليل على ذلك ما أورده من أقوال لابن مسعود وابن عباس، وهذا النوع من الاستشهاد يأتي في الرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

4-1-2 تفسير القرآن بأقوال التابعين- رضي الله عنهم-: يأتي هذا النوع من التفسير بعد التفسير برأي الصحابة رضوان الله عليهم؛ لأن رجالاته كانوا من المعاصرين لأصحاب رسول الله ﷺ، فساروا على منهجهم في الرأي والاجتهاد، ونقلوا عنهم آرائهم، كما أنّهم لم يخرجوا عن المعهود عند تفسير محكم

[1] ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، 45/1.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 398.
[3] المصدر نفسه، 398/15.

التنزيل قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : " إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين." [1]

وأضاف قوله: "والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط، والاستدلال كما يتكلمون في السنن بالاستنباط والاستدلال."[2]

فالقرطبي بعد أن يذكر تفسيره للآية بالقرآن الكريم، ثم بالأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة يورد أقوال التابعين في ذلك، مثل قوله: " فإن دخل بيتَ نفسِه، وليس فيه أحد، فقال علماؤنا: يقول: السلام علينا من ربّنا، التحياتُ، الطيباتُ، المباركاتُ لله، السلامُ. رواه ابن وهب عن النبي عليه الصلاة والسلام وسندُه ضعيف. وقال قتادة: إذا دخلتَ بيتًا ليس فيه أحد، فقل: السلام علينا، وعلى عباد الله الصالحين؛ فإنَّه يؤمر بذلك. قال: وذكر لنا أنَّ الملائكة تردّ عليهم. قال ابن العربي: والصحيح تركُ السلام والاستئذان، والله أعلم. قلت: قول قتادة حَسَن".[3]

وقال الإمام القرطبي: " قوله تعالى:﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ {الفرقان: 23} تنبيهٌ على عِظم قَدرِ يوم القيامة، أي: قَصدنا في ذلك إلى ما كان يَعمله المجرمون من عملِ برٍّ عند أنفسهم، يقال: قدِم فلانٌ إلى أمر كذا، أي: قصده. وقال مجاهد، (قَدِمْنَآ) أي: عَمدنا. ثم قال: وقيل: هو قدوم الملائكة، أخبر به عن نفسه تعالى فاعلُه".[4]

توضح الشواهد السابقة اعتماد القرطبي في تفسيره على آراء تابعي الصحابة رضوان الله عنهم وهذا الأمر يعدّ من الأمور المعمول بها عند العلماء الذين يعتدّون بأولوية الأخذ عن التابعين الذين عاصروا صحابة رسول الله ﷺ.

2-2 تفسير القرآن بالرأي: يتطلب هذا النوع من التفسير أن يتسم أهله بالدراية، وقوة النظر في أساليب اللغة العربية، وكذا معرفة معاني مفرداتها وتراكيبها، إضافة إلى الوقوف على خصائصها، إذ

[1] ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 102.
[2] المصدر نفسه، ص47.
[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 198.
[4] المصدر نفسه، 15/ 396.

إنّ الاجتهاد يتطلب كل ذلك، كما أنّ المجتهد يستثمر كلام العرب شعرا كان أم نثرا عند تفسيره لآيات التنزيل الحكيم، فوجب عليه أن يكون واسع الاطّلاع، وعلى علم بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن الكريم.

وهذا التفسير - التفسير بالرأي- يقابل التفسير بالمأثور، فهو " يعتمد على الفهم العميق والمركز لمعاني الألفاظ القرآنية، بعد إدراك مدلول العبارات القرآنية التي تنتظم في سلكها تلك الألفاظ، وفهم دلالتها"[1]. وعلى هذا فإن التفسير بالرأي لا يتأتى إلاّ لذوي العقول الراجحة التي تمتلك أدوات الاستنباط، ولها القدرة على الاجتهاد والتدبر في أسرار الفرقان.

وقد أشار إليه الزركشي (ت 794هـ) - رحمه الله- عند حديثه عن أنواع التفسير التي جعلها قسمين، الأول: التفسير بالنقل عمن يعتبر تفسيره، والآخر هو "ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها حسب السياق."[2] أراد بذلك التفسير بالرأي، وهو ما اعتمده القرطبي –رحمه الله- حيث جمع بين التفسيرين؛ أي (المأثور والرّأي) فكان يفسر أولا القرآن بالقرآن، ثم بالأحاديث، وبعدها بأقوال الصحابة والتابعين، ثم يورد آراء العلماء التي لا تحل فيها، وقد يبدي رأيه معتمدا على الأدلة التي تقوي ما ذهب إليه عند التفسير.

وهو ما ذكره في: (باب ما جاء من الوعيد في تفسير القرآن بالرأي والجرأة على ذلك، ومراتب المفسرين)، وبيّن الضابط في الأخذ بالتفسير بالرأي فقال: " فإن من قال فيه بما سنح في وهمه، وخطر على باله، من غير استدلال عليه بالأصول، فهو مخطئ، وإنّ من استنبط معناه بحمله على الأصول المحكمة المتفقِ على معناها، فهو ممدوحٌ".[3] وفي هذا السياق نجد القرطبي -رحمه الله- لا يقدم رأيه عند التفسير إلاّ بالاعتماد على ما يعضّد ذلك من أدلة على نحو: عنايته بالمناسبات، وكذا مراعاته للجانب البلاغي، إضافة إلى الأحكام الفقهية.

---

[1] خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، ص167.

[2] الزركشي(بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1984م، 172/2

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 58/1.

1-2-2 عنايته بالمناسبات: عرّف الإمام الزركشي المناسبة بأنها: " أمر معقول؛ إذا عرض على العقول تلقته بالقبول، وكذلك المناسبة في فواتح الآي و خواتمها؛ ومرجعها - والله أعلم- إلى معنى ما، رابط بينهما: عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي؛ وغير ذلك من أنواع العلاقات. أو التلازم الذهني؛ كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين، والضدين، نحوه. أو التلازم الخارجي؛ كالمرتب على ترتيب الوجود، الواقع في باب الخبر. وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضُها آخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليفُ حاله حال البناء المحكم، المتلائم الأجزاء".[1]

ومن أمثلة ما جاء في الجامع: " قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَٰهُ بَيۡنَهُمۡ ﴿٥٠﴾﴾ {الفرقان: 50} يعني: القرآن، وقد جرى ذكره في أول السورة قوله تعالى:﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ﴾ {الفرقان:01}، وقوله:﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِىۗ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴿٢٩﴾﴾ {الفرقان: 29}، وقوله:﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورًا ﴿٣٠﴾ ﴾ {الفرقان: 30} ﴿ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٥٠﴾ ﴾ {الفرقان:50} أي: جُحودا له، وتكذيبًا به. وقيل: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَٰهُ بَيۡنَهُمۡ ﴾؛ هو المطر، رُوي عن ابن عباس، وابن مسعود: وأنّه ليس عامٌ بأكثرَ مطرًا من عام، ولكن الله يصرّفه، حيث يشاء، فما زيد لبعضٍ نقَص من غيرهم، فهذا معنى التصريف. وقيل: ﴿بَيۡنَهُمۡ صَرَّفۡنَٰهُ ﴾، وابلاً، وطَشًّا، وطَلاًّ، ورِهامًا، ورَذَاذًا قال الجوهري: الرّهام: الأمطار اللينة. وقيل: تصريفُه: تنويعُ الانتفاع به في الشُّرب والسَّقي، والزراعات به، والطَّهارات وسقي البساتين والغسل وشبهه. ﴿لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ قال عكرمة: هم قولهم في الأنواء: مُطِرْنَا بنوءِ كذا."[2]

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/ 35، 36.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 447، 448.

حملا على ما سبق فإن القرطبي- رحمه الله- يستدل بالمناسبة عند إيراده لآرائه واجتهاداته أثناء التفسير.

2-2- 2 عنايته بأسرار التعبير والبلاغة: لقد اهتم القرطبي بتوضيح مواضع البلاغة وأسرار البيان منه ما ورد في "قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾﴾ {الفرقان: 73} أي: إذا قرئ عليهم القرآنُ ذكروا آخرتَهم ومعادهم، ولم يتغافلوا حتى يكونوا بمنزلةَ من لا يسمع، وقال: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ﴾ وليس (ثمَّ خُرور)؛ كما يقال: قعد يبكي، وإن كان غيرَ قاعد؛ قاله الطبريُّ واختاره."[1]

وقال الإمام القرطبي: " قوله تعالى: ﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴿٧٤﴾﴾ {الفرقان: 74} ذلك أن الإنسان إذا بورك له في ماله، وولده، قرّت عينُه بأهله وعياله، حتى إذا كانت عنده زوجةٌ اجتمعت له فيها أمانيه، من جمال وعفَّةٍ ونظر وحَوطة، أو كانت عنده ذريَّةٌ محافظون على الطاعة، معاونون له على وظائف الدّين والدنيا، لم يلتفت إلى زوج أحدٍ، ولا إلى ولده، فتسكن عينُه عن الملاحظة، ولا تمتدُّ عينه إلى ما ترى؛ فلذلك حين قرّةِ العين، وسكونِ النفس. ووحَّد ﴿قُرَّةَ﴾ لأنه مصدر؛ تقول: قرّت عينُك قُرَّة. وقرّة العين: يحتمل أن تكون من القرار، ويحتمل أن تكون من القُرّ، وهو الأشهر والقرُّ البرد؛ لأن العرب تتأذى بالحرّ، وتستريح إلى البرد. و أيضًا فإنَّ دمع السرور بارد، ودمعَ الحزن سُخن، فمن هذا يقال: أقرَّ اللهُ عينك، وأسخن اللهُ عينَ العدو".[2] يبين هذا النص مدى عناية القرطبي ببلاغة العبارة وعمق الدلالة.

3-2-2 عنايته بالأحكام الفقهية:

من أمثلة ذلك قول القرطبي -رحمه الله- : " كلُّ إناءٍ طاهر فجائزٌ الوضوءُ منه، إلا إناء الذهب والفضة، لنهي ﷺ عن اتخاذهما، وذلك - والله أعلم- للتشبه بالأعاجم والجبابرة، لا لنجاسة

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 486، 487.
[2] المصدر نفسه، 15/ 488، 489.

فيهما. ومن توضأ فيهما أجزأه وضوؤه، وكان عاصيا باستعمالهما. وقد قيل: لا يُجزئ الوضوء في أحدهما، والأوَّل أكثر، قاله أبو عمر".[1]

إنّ المتأمل في هذا النص يلحظ احتكام القرطبي عند الاستشهاد برأيه إلى الأحكام الفقهية لاسيما الأحكام الخاصة بالمذهب المالكي؛ لأنه مالكيُّ المذهب.

3 - مصادره:

للقرطبي روافد كثيرة أمدَّته وأعانته على أن يخرج تفسيره -الجامع لأحكام القرآن- على هذه الصورة، وذلك باعتماده على مصادر عديدة ومتنوعة، شملت كتبا في التفسير، وأخرى في القراءات وكذا الحديث النبوي الشريف، وكتب في اللغة والنحو وغيرها.

وقد أكثر المُصنف -رحمه الله- النقل من تلك المصادر في جميع المسائل المتعلقة بتفسيره، والتي نذكر منها:[2]

3-1 **التفاسير:** منها جامع البيان في تفسير القرآن: وهو تفسير لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310ه)، وتفسير أبي ليث السمرقندي(ت357ه)، و الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأنواع علومه: لمكي بن أبي طالب القيسي(ت437ه)، وتفسير النكت والعيون للماوردي(ت450ه)، والوسيط، وهو تفسير الواحدي(ت468ه)، وكتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية(ت546ه)، وأسباب النزول له أيضًا، وتفسير البغوي (ت516ه).

3-2 كتب معاني القرآن وإعرابه: منها معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء(ت207ه)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ت210ه)، ومعاني القرآن لكل من الأخفش سعيد (ت211ه)، وأبي إسحاق الزجاج (ت311ه) معاني القرآن لأبي جعفر النحاس(ت338ه).

3-3 كتب أحكام القرآن: عنى القرطبي بهذا الجانب عناية كبيرة في تفسيره، ومن المؤلفات التي اعتمدها: أحكام القرآن لـ: إلكيا الهراسي(ت504ه)، وأحكام القرآن للقاضي أبي بكر بن العربي (ت 543ه).

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15/ 446.

[2] المصدر نفسه، 1/ 11،12، 13.

3- 4 كتب في القراءات: أفاد القرطبي منها ليبين القراءات في القرآن الكريم وتوجيهها، ومن ذلك كتاب: الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت307ه)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب(ت437ه).

وبهذا فإنّ كتاب الجامع لأحكام القرآن موسوعة علمية، استثمر فيها القرطبي رحمه الله مختلف العلوم على غرار: علم النحو، والفقه، والتفسير، والقراءات، كما خاض في المسائل الخلافية دون أن ينتصر لمذهب بعينه.

4- طبعاته:

تعددت طبعات تفسير الجامع، حيث طبع أول مرة بالقاهرة سنة 1933م، في عشرين مجلدا، وبإشراف درا الكتب المصرية، وبتحقيق مجموعة من كبار المحققين، وكان صاحب الفكرة والدعوة إلى طباعته محققًا: الأستاذ محمد البيلاوي، وكان للشيخ إبراهيم أطفيش (ت1385ه) الدور الأبرز في تحقيق الكتاب، وقد اتسمت هذه الطبعة بسمة العلمية، حيث أُخرج النَّصُّ فيها إخراجًا سليمًا، سواء من ناحية جودة الطباعة أو تخريج الشواهد الشعرية، والجدير بالذكر أن القرطبي لم يكن يكرّر الشرح، بل كان يكتفي بذكره مرة واحدة عند التفسير، حتى وإن تعددت نظائره في مواضع عدة، وقد عُني المحققون بالإشارة إلى تلك الشروحات في حواشي الجامع، ممّا سهّل على الباحثين الرجوع إليها والاستفادة منها[1] ، وليس هذا فحسب، بل تعدّى الأمر إلى وضع اختصارات للجامع إضافة إلى تهذيبه وفهرسته.

5- فهارسه:

للجامع فهرسان اثنان، يعتمد أولُّهما على تحليل المسائل الفقهية، أما ثانيهما فيندرج ضمنه فهرس أطراف الأحاديث النبوية، والآثار، والأعلام والرواة، والقبائل والشعوب والجماعات، والأديان والفرق والطوائف والمذاهب والأماكن، وشواهد الشعر والرجز.[2]

[1] ينظر: حسن محمود سليمان، الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، ص 27.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 103.

6-قيمته العلمية:

يعدّ **الجامع لأحكام القرآن** تفسيرا جامعا، وذا بيان رائع، فهو: "من أجلّ التفاسير، لما اشتمل عليه من بسطٍ لمعاني القرآن، وتفصيل في أحكامه، ثم لِما ورد فيه من قراءات وإعراب، وشواهدَ شعرية، ومباحثَ لغوية، ونُكتٍ نحويَّة وصرفيّة، وردّ على أهل البدع والأهواء."[1]

كما يمتاز بسهولة أسلوبه، وحُسن تنظيم مسائله وتبويب قضاياه، اهتم به العلماء وطلبة العلم، ومما يدلّ على ذلك أنّ العلماء قد أقبلوا على تدريسه، إذ لم يقتصر الأمر على قراءته فقط، بل أُفردت دراسات عن منهجه.

يتبين من تفسير الجامع أنّ صاحبه ذو علم غزير، وفكر نيّرٍ، جمع بين دفتي تفسيره مختلف العلوم الإسلامية، فكان تفسيره—رحمه الله- ذا منفعة للأمة، كما كان مصدرا للعلم والمعرفة.

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (مقدمة المحقق)، 9/1.

الفصل الأول

الحمل اللغوي- مصطلحات ومفاهيم

المبحث الأوّل: الحمل اللغوي مفهومه وأركانه.

المبحث الثاني: الحمل ظاهرة لغوية أم علة نحوية؟

المبحث الثالث: تحرير المصطلحات: التأويل، والتعليل، والتضمين والاتساع، والتوجيه.

توطئة:

لم يكن المتكلم العربي قديما يحتاج إلى قواعد وأقيسة تضبط كلامه وتصون لسانه، وعلّة ذلك أنّ بين العربي ولغته علاقة انتماء، فعلى تلك اللغة نشأ وتربى وتدرب على النطق السليم؛ إلا أنّ الظاهرة اللغوية عرفت مع دخول الأعاجم ظهور اللحن، فبدأ من هنا التفكير في وضع ضوابط كلية تحمي اللغة.

ولأنّ العربية لا يمكن حصرها إقليميا أو زمنيا، ولأنها اشتملت على لهجات متعدّدة أدى هذا إلى فتح الخلاف عند محاولة تفسير وتعليل الأساليب اللّغوية، فظهرت على هذا الأساس تأويلات وتخريجات تحدّ من الخلاف بين علماء اللغة، ومن تلك التأويلات **الحمل اللغوي**، إذ به تمّ إلحاق ما خرج عن أصل القواعد من ظواهر اللغة، حيث ردت الفروع إلى الأصول، وحملت على نظيرها، أو شبيهها.

وبما أنّ الحمل اللغوي من المسائل التي شاع استعمالها، فقد خصّها علماء اللغة بالدراسة إما بيانا وتفسيرا لأحكام التنزيل، وإما تأويلا وتعليلا للأساليب اللغوية التي خرجت عن القواعد والأقيسة وعليه نتساءل عن مفهوم الحمل اللغوي وعلاقته بالقياس وأهم المصطلحات التي وظفها العلماء.

المبحث الأوّل: الحمل اللغوي مفهومه وأركانه

إنّ مصطلح الحمل من المصطلحات التي تداولها المفسرون واللّغويون أثناء أبحاثهم العلمية، حيث اختصّ كل منهم بدراسته وفقا لطبيعة العلم المدروس، وعليه وجب النظر في مفهوم الحمل والبحث في أركانه الموجبة له، إضافة إلى علاقته بالقياس، وكذا المصطلحات المتقاربة دلاليا منه.

أوّلا: تعريف الحمل

1- الحمل لغة: ورد في معجم مقاييس اللغة أن " الحَمْلَ من مَادَة (حَمَلَ) على أنّ جذرَهُ مُكَونٌ من الحَاءِ والمِيمِ واللَّامِ أصلٌ واحدٌ يدلُّ عَلى تَقلِيلِ الشَّيء، أَسرَع مَعَانِي هذا الجِذرِ قَفزًا إلى العَقِل هو أنَّ الحَملَ مَا كَانَ فِي بَطنِ، أَو عَلَى رَأسِ شَجرٍ ،واحْتَمَلهُ الغَضَبَ وذَلك إذَا أزْعَجَهُ."[1]

[1] ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، مادة (حمل)، تح، عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 1979م، 2/ 106.

ومما جاء بهذا المعنى قول الزَّمخشري (ت538ه): " امْرأَةٌ وشَجَرَةٌ ذات حَملٍ. وعَلَى ظَهْرِهِ حَملٌ. وامرأة حَامِلٌ. وحَمَلْتُ الشَّيءَ، وحَمَلَنِيه غيرهُ فاحْتَمَلْتُهُ وَتَحَمَلْتُهُ، وهذِه جِمَالٌ مُحمَلةٌ. وحَامِلَةٌ الشَّيءَ." [1]

ولم يخالف ابن منظور(ت711ه) سابقيه في تعريفه للحمل، إذ قال: "الحَملُ مُشْتَقٌّ مِن حَمَلَ الشَيْءَ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وحُمْلَانًا فَهُوَ مَحْمُولٌ وَحَمِيلٌ، والحَمْلُ: مَا حُمِلَ والجَمْعُ أَحْمَالٌ، وحَمَلَهُ عَلَى الدَّابَةِ يَحْمِلُهُ حَمْلاً، والحُمْلاَنُ: مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّوَابِ فِي الهِبَةِ خَاصَةً."[2]

يتضح من هذه المختارات المعجمية أنّ علماء اللغة لم يهتموا ببيان معنى (الحمل) بقدر اهتمامهم بذكر مشتقاته.

2 - الحمل اصطلاحا:

مما لا غرو فيه أنّ مصطلح الحمل من المصطلحات التي استثمرها المفسرون واللغويون والنحاة عند تفسيرهم للظواهر اللغوية وتعليلها، أو عند ردّ الفروع إلى الأصول، وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مصطلح الحمل من المصطلحات الإجرائية التي لم يتم التنظير لها إلاّ بمراحل متتالية من دراستها في ثنايا مؤلفات أولئك العلماء الذين لم تخل مصنفاتهم من ذكرها، وبيان معانيها في بعض المواضع حسب ما اقتضته طبيعة الموضوع. ومن تلك الإشارات ما جاء على لسان أبي عمرو بن العلاء (ت154ه): " أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات."[3] وكان يقصد: آخذ ما اطرد من ظواهر اللغة.

---

[1] الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)، أساس البلاغة، مادة (حمل)، دار النفاس،دمشق، ط1، 2009م، ص130-131.

[2] ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، مادة (حمل)، دار صادر، بيروت، لبنان، (د،ط)، (د،ت)، 11/ 174 _ 175

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986م، 1/184-185.

أما سيبويه (ت180ه) فقد وظف مصطلح (مَحْمُول) و(حَمْل) و(يُحْمَل على مثله ما يُحْمَل) و(يُحْمَل على اسم، ويُحْمَل على فعل)[1] ،كما وظف مصطلح (الحمل على المعنى)، فقال: "ولو قلت: (ضاربٌ عبدَ الله زيدًا)، جاز على إضمار رفع، أي: (ضربَ زَيْدًا)، وإنّما جاز هذا الإضمار؛ لأنّ معنى الحديث في قولك: (هذا ضَارِبٌ زيْدًا)، (هذا ضرَبَ زيْدًا)، وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى."[2]

فالمستقرئ لمؤلفات النحاة يلحظ استثمارهم لمصطلح الحمل بدءا بسيبويه إلى غاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري وما جاء بعدهما، وذلك على نحو ابن السرّاج(ت316ه) الذي أشار إلى مصطلح الحمل في مؤلفه[3]، كما نجد ابن جني(ت392ه) قد حذا على المنوال نفسه وهذا ما بيّنه قوله: " الحمل إنما يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقل[...] وكما أنّ الحمل على الأكثر، فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى."[4]

ومن اللّغويين الذين أولوا مفهوم مصطلح **الحمل** عناية، ابن فارس(ت395ه)، الذي قال عنه في باب الحمل: "هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه لأنّه محمول على معناه. ويقولون (ثلاثة أنفُس)، و(النفس) مؤنثة لأنّهم حملوه على الإنسان. ويقولون: (ثلاث شخوص) لأنّهم يحملون ذلك على أنّهن نساء."[5]

فما يمكن فهمه من هذا القول إنّ الحمل ترك لما يوجبه القياس على ظاهر اللفظ بسبب القياس على المعنى، ومن أمثلته تذكير ماحقّه التأنيث من قولهم (ثلاثة أنفس)، فقد ذُكّرت الأنفس بتأنيث عددها؛ لأنّ معنى النفس إنسان ولو أُنّث لقيل (ثلاث أنفس) مراعاة لما يقتضيه القياس من مخالفة

---

[1] ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1996م، 1/ 46، 76.

[2] المصدر نفسه، 1/ 176

[3] ينظر: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي)، الأصول في النحو، تح، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، 173/1، 2 /13.

[4] ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (دت)، 259/2.

[5] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها وسنن العرب في كلامها، تح، عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص249.

العدد من ثلاثة إلى عشرة للمعدود في الجنس، ومن أمثلة تأنيث المذكر قولهم (ثلاث شُخوص) فقد أُنّث الشخوص بتذكير عددهم حملا على المعنى إذ يقصد بالشخوص نساء، والقياس يقتضي تأنيث العدد ما دام لفظ المعدود مذكرا.[1]

كما أنّ الحمل يساوي القياس من جهة أنّه قياس أمر على أمرٍ وتحميل أحدهما حكم الآخر وهو ما وضّحه صاحب معجم المصطلحات النحوية والصرفية حيث قال: "ومعناه أخذ اللاحق الخارج عن القياس لحكم السابق القياسي، ويكون هذا الضرب من القياس بمنزلة المخرج الاضطراري، الذي يلجأ إليه النحاة عندما تعترضهم الظواهر الكلامية المخالفة لقواعدهم مع كونها حجة."[2] وذهب تمام حسان إلى أنّ الحمل: " تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس."[3]

إنّ ما نُلاحظُه من هذه التّعريفات هو أنّ كل معاني الحمل اصطلاحا متقاربة. والواضح من خلال ما تقدّم أنّ الحمل هو إلحاق شيء بشيء آخر، وإعطاؤه حكمه لوجود مشابهة بينهما في علة الحكم مع ثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

وقد عُني بالحمل:

- التشبيه: يقول الأخفش مُقرًّا عدم النّصب في قوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ ﴿٢٤﴾﴾ {المؤمنون:24} (ما) لا تُشَبّه في هذا الموضع بالفعل، وإنما تُشبّه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء."[4]

---

[1] ينظر: محمد الشريف نطور، التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية (سورة هود أنموذجا)، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في اللغة العربية، تخصص نحو وصرف، إشراف سامي عبد الله الكناني ، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015/2014م، ص 68، 69.

[2] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص262.

[3] تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص159.

[4] الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، معاني القرآن، تح، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م، 136/1.

- المضارعة: يعبّر الفراء في عددٍ كبير من سياقاته باستخدام مصطلح المضارعة للتعبير عن الحمل فيقول: "كل اسم وصل مثل (من) و (ما) و (الذي) قد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب كالفاء."[1]

- المجاز: صنف أبو عبيدة مظاهر الحمل على المعنى على أنّها المجاز في كتابه (مجاز القرآن) يقول: "ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي لا جمع منه، ووقع معنى هذا الواحد على الجميع قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ۝٥﴾ {الحج:05} في موضع (أطفال)، والعرب تضع لفظ الواحد في معنى الجميع."[2]

- التأويل: ورد ذلك عند السيوطي(ت911ه) في (الاقتراح) حيث قال: " التأويل إنّما يُسَوَّغُ إذا كانت الجادَّةُ على شيء ثم جاء شيء يخالفُ الجادّة فيُتأوَّل، أمّا إذا كان لغةَ طائفةٍ من العربِ لم تتكلم إلا بها فلا تأويل، ومن ثمّ كان مردودًا تأويلُ أبي علي (ليس الطّيِّبُ إلا المسكُ) على أنّ فيها ضمير الشأن لأنّ أبا عمرو نقل أنّ ذلك لغة تميم."[3]

و على هذا يتلخص معنى الحمل في: ردّ الشيء إلى الشيء أو حمله عليه لجامع تفسّره المشابهة أو المضارعة أو المجاز أو التأويل.

ثانيا: علاقة الحمل بالقياس

ارتأينا أن نبدأ بمصطلح القياس؛ لأنه من أكثر المصطلحات المتقاربة دلاليا ووظيفيا مع مصطلح الحمل وقد أخذ حيّزا كبيرا من الدراسات اللّغوية و النحوية، إذ عرّفه ابن جني فقال: " اعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"[4].

[1] الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تح، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، 2/ 48.

[2] أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، مجاز القرآن، تح، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1904م، 2/ 44.

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999م، ص73.

[4] ابن جني، الخصائص، 1/ 114.

ليكون بذلك الكلام الذي خضع لنظام العربية وقيس عليه من كلام العرب، وقد حذا ابن الأنباري (ت577ه) في تعريفه للقياس حذو ابن جني حيث قال: " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع" ويعقّب على ذلك بقوله: " وهذه الحدود كلها متقاربة."[1]

الملاحظ على ما قدّمه ابن الأنباري من تعريفات للقياس يرجع أساسا إلى الجامع بين الفرع والأصل، إذ لا يتأتى الإلحاق إلاّ بوجوده. إلاّ أننا نجد عليا أبا المكارم ذكر مآخذ على هذا التعريف:

أولها: ابتعاد النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية؛ لأن هذا المفهوم الشكلي لا يعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقق شروط المنطق الأرسطي.

وثانيها: اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي أدى بالنحاة إلى تجاوز بعض موضوعات البحث النحوي، فهم لم يحلّلوا المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس.[2]

وأشار السيوطي إلى مكانة القياس وأهميته فقال: "وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يُتّبع، ولهذا قيل في حدّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب."[3]

ومن التعريفات الحديثة للقياس ما أورده مهدي المخزومي في قوله : " القياس حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما، أو هو حمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت وهذا هو الطريقة الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها".[4]

والواضح من هذا كلّه، ومن التعريفات الاصطلاحية للحمل أنّ القياس والحمل مفهومان ضروريان متكاملان لفهم اللغة العربية في بعدها النظامي من جهة، وتفهم ما بدا خروجا عن النظام

---

[1] أبو البركات الأنباري، (عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)، الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957م، ص 93.

[2] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص79.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص 89.

[4] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م،ص 20.

من جهة ثانية، لكن هذا الذي يبدو عدولا عن النظام هو نظام آخر بمثابة التوسعة للنظام الأول، " فالنحاة عادة ما يحملون الفروع على الأصول من أجل ضبط قوانين اللغة ضبطا محكما، ومن هنا نلاحظ قرب الصلة التي بين القياس والحمل"[1]، ونتساءل عن العلاقة التي تجمعهما، وخاصة وأنّ ابن الأنباري عند تعريفه للقياس قال: " القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم؛ وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب."[2]

نلاحظ من خلال تعريف ابن الأنباري استخدامه لمصطلح الحمل دلالة على القياس فتعريفه يوضِّح قرب الصِّلة القوية بينهما،" فإذا كان القياس ضبطًا لما تمّ استقراؤه من كلام العرب فإنّ الحمل مُكمّلٌ يضبط ما لم يستوعبه القياس، واللّافت للانتباه هو عدم اتفاق النحاة على مصطلح موحد يَحُدُّ هذه الظاهرة، فقد دلّوا عليها بعدّة عبارات مثل: حمله على كذا، التأويل، ذهب به إلى كذا، مراعاة المعنى، اعتبار المعنى، الرد على المعنى، الإجراء على المعنى، الإعادة على المعنى، جاء على المعنى، أخرجه على المعنى، أراد كذا، جعله على المعنى، عُني به كذا، وضعه على كذا، قصد به قصْدَ كذا."[3]

يتبين مما سبق أنّ القياس أصلٌ؛ أي: دليل نحوي، والحمل آلية من آلياته، ثم إنّ ارتباط تعريف القياس بالحمل يجعل المصطلحين متداخلين فيما بينهما، والحقيقة أنّ علماء النحو حين قاموا بوضع أصوله، وتنظير أدلته تحدثوا عن دليل القياس مشيرين إلى معنيين له:[4]

الأول منهما: هو أنّ القياس عملية عقلية يُجريها العربي بفطرته أو النحوي بصنعته، وتُدعى هذه العملية بالحمل. إذ القياس هنا يساوي الحمل، ونقصد به القياس النحوي أو القياس الاستعمالي كما يسميه تمام حسان.

---

[1] ينظر: وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009م، ص44-45.

[2] أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 45، 46.

[3] محمد الشريف أنطوان، التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية (سورة هود أنموذجا)، ص69.

[4] ينظر: خالد بن سليمان بن ممنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م، 76 - 77.

و الثاني: أنّ القياس هو القواعد النّحوية المُسجلة في كتب النحو وأصوله يتعلمها الطالب ليفقه أنظمة لُغته، أو يَعمل بها المجتهد؛ ذلك لسببٍ هو أنّ الغرض من قواعد النحو أن تكون مقاييس تنطبق على جميع أمثلة الباب الواحد؛ فإذا فقهها المرء قاس عليها سائر أمثلة الباب التي يتعلمها، فالقواعد إذن قوانين مسجلة يقوم طالب العلم إلى حملها على غيرها من الأمثلة.

و لا يُفهم مما سبق أنّه لا فرق بين القياس والحمل، فالفرق قائم و إن طابق كل منهما الآخر حينا. " فبالرغم من التوافق الذي وُجد بين المفهوم الاصطلاحي للحمل والقياس إلاّ أنّ الدارس يُدرك جيّدا مما قاله علماء العربية القُدامى وما كتبوه، أنّ ثمة فرقا بيّنا يمتاز به مفهوم القياس عن فكرة الحمل، فيُلاحظ أنّهم يستعملونه بكثرة مرادفًا للقانون الكلّي أو النظام العام للظاهرة اللّغوية"[1]، ويُؤكد هذا ما نصّ عليه الرضي الدين الإستراباذي (ت686هـ) بعبارةٍ مُوجزة عن القياس في النحو فقال: "والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلّي."[2]

ومما يثبت أيضا أنّ القياس قُصِد به القانون العام ما قاله سيبويه: "هذا باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (ما) وهل؛ أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) ك(ليس) ولا يكون فيها إضمار."[3]

نستنتج ممّا سبق أنّ ثمة علاقة بين المعنى الأول للقياس (الحمل) وبين المعنى الثاني (القواعد) وهو متمثل في النقاط الآتية:[4]

- الأول يقود إلى استخدام الثاني.

---

[1] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان، ط1، 1998م، ص17.

[2] رضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن نجم الدين)، شرح كافية ابن الحاجب، تح، حسين محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993 م 116/1.

[3] سيبويه، الكتاب، 57/1.

[4] ينظر: عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 176.

- الحمل "مظهر من مظاهر التّوسع في القياس، ولون من ألوانه، وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستتّرة وراء أوضاع الكلم."[1]

- القياس أصل والحمل فرع. ومعناه أنّ الحمل وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأمر وما انعتق منها.

وعموما فوظيفة الحمل تتمثل في إلحاق ما خرج عن الأصل؛ أي ردّ ما خرج عن النظام اللغوي على خلاف القياس الذي يمثل قواعد العربية التي استنبطها النحاة.

ثالثا: أركان الحمل

لمّا كان الحمل مشتركا مع القياس فيما ذكرنا فقد اشتركتا في الأركان وبيانها في الآتي:[2]

1- الأصل: وهو المقيس عليه أو المحمول عليه، ويمثل عند النحاة العرب النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يُحتجُّ بكلامهم، سواء أكان النقل سماعًا أم روايةً مشافهةً أم تدوينًا[3]؛ لينبني عليها حكم المقيس.

2- الفرع: وهو المقيس أو المحمول على كلام العرب تركيبًا أو حُكمًا " ألا ترى أنّك إذا سمعتَ: قام زيد، أجَزتَ: ظَرُفَ خالد، وحَمُق بِشْرٌ، وكان ما قِسته عربيًّا كالذي قِسته عليه؛ لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعل ومفعول، وإنّما سمِعتَ بعضًا فجعلته أصلًا وقِسْتَ عليه ما لم تسمع فهذا أثبت وأقيس"[4]؛ لأنَّ " إثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[5]، إلّا أنّ الأمر جرى على غير ما أُريدَ به فأطلق بعض النحاة من غير ضابط: " أنّ ما قيس على كلام

---

[1] منى إلياس، القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر،سورية، دمشق، ط1، 1985م، ص5.

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص91.

[3] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 95.

[4] ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، تح، إبراهيم مصطفى وإبراهيم عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الإسكندرية، القاهرة، ط1، 1960م، 180/1.

[5] أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، ص 98.

العرب فهو من كلام العرب."[1] وأجاز ثانٍ: " أنْ تبني على ما بَنَتِ العرب وعلى أيّ مثال"[2]، وتساهل ثالث فعدَّ: "كلَّ ما كانَ لغة لقبيلة قيسَ عليه"[3]، وكان الخليل(ت175ه) قد نبّهَ على هذا فقال: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟"[4]

3- العلة: وهي الركن الثالث، إذ تدل على: " مجموعة من الضوابط التي يستنبطها النّحوي أو يفترضها بقصد فهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية، وتناسق عناصرها، كلُّ ذلك بغض النّظر عن كون ما يهتدي إليه النّحوي منها، هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجيّة والطبع أم لا، والمهم أنّه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلاّ إذا عُوِّض بما هو أليق منه."[5] أو هي أحد أنواع الجامع بين المقيس و المقيس عليه، و السبب الذي تحقق في المقيس عليه، فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فأُلحق به فأخذ حكمه.

كما أنّ المقصود بالعلة تلك العلاقة التي رأى المتكلم العادي أو النحوي أنها تربط بين المحمول (المقيس) والمحمول عليه (المقيس عليه)، فقاس أحدهما بالآخر، وهذه العلاقة أو السبب أو الجامع الذي يربط بين المحمول والمحمول عليه قد تكون واهية ضعيفة، وعلى هذا يكون الحمل جليًّا مقبولا لاستعمال اللغة إيّاه، وقد يكون خفيًّا ضعيفا لعدم قبوله به.[6]

4- الحكم: ويعني "كل ظاهرة لغوية سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية أم دلالية منسوبة إلى مثال أو باب، وقد دأب بعض النحاة على تقسيم الحكم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء."[7]

و حتى يتضح الأمر أكثر نضرب مثالاً على الحمل ليتبين المقصود بأركانه الأربعة:

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص100.

[2] ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، 1/ 180.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/ 258.

[4] المصدر السابق، 1/ 180.

[5] عبد القادر المهيري، التعليل ونظام اللغة، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1983م، ع 22، ص 176.

[6] ينظر: خالد بن سليمان بن ممنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللّغوي، ص78.

[7] المرجع نفسه، ص 78.

يرى النّحاة أنّ نائب الفاعل يحمل على الفاعل في علة الإسناد، فيكون حكمه الرفع. فلما قالوا بعلة الإسناد قصدوا أنّ نائب الفاعل لم يكن مرفوعا في الأصل أو الوضع؛ " لأنّ معناه يدل على من وقع عليه الفعل، فهو مفعول به في المعنى فكان يستحق النّصب؛ لكنّه أشبه الفاعل في كونه مسندا إليه، ولذا أُعطي الرفع كالفاعل لعلة إسناده، فالمحمول عليه في هذا المثال هو الفاعل، والمحمول هو نائب الفاعل والحكم هو الرفع، والعلة هي الإسناد والذي قام بالحمل هو النحوي."[1]

يتّضح من المثال أنّ الحمل كما في النحو شبيه بالقياس الفقهي الذي يعني " إلحاق الأمثلة التي لم يرد فيها نص؛ بالأمثلة التي ورد فيها نص شرعي من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة؛ إذا كانت من الباب نفسه الذي ينتمي إليه المثال المنصوص عليه، ولا ريب في ذلك؛ لأنّ أركان الحمل في النحو منتزعة من أركان القياس في الفقه."[2]

فالحمل إذا يتطلب وجود شيئين، يقوم على أساس المناسبة بينهما وهما الحامل والمحمول، وهذه المناسبة هي علاقة تشابه معنًى أو لفظًا، نظيرا أو ضدّا، لذلك يكون الحمل في العربية كما يقول السّيوطي: " القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ."[3]

وعليه فموجب حمل الشيء على الشيء لا يتأتى إلاّ بضرورة تحقق المناسبة، وذلك على نحو: المشابهة والمضارعة لينقسم الحمل بذلك إلى أربعة أقسام حسب ما بيّنه نص السيوطي.

المبحث الثاني: الحمل ظاهرة لغوية أم علّة نحوية؟

إنّ المستقرأ للدراسات الحديثة والمعاصرة يلحظ إجماع الباحثين اللغويين على جعل الحمل علّة نحوية لا ظاهرة لغوية حيث عدّ وسيلةً دلالية بارعة عالج بها النحاة كل مخالفة بين ظاهر اللفظ

[1] سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 78.
[2] المرجع نفسه، ص79.
[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص94، 95.

والتقدير فهو - من وجهة نظرهم- علّة تفسيرية اتّكأ عليها النحاة في تأويل بعض الظواهر اللّغوية التي لم تَجرِ على القياس المطّرد ووصفه.[1]

وهذا الأمر يتماشى مع ما قدّمه النحاة عند تعليلهم أو تأويلهم للظواهر اللغوية الخارجة عن المطّرد في الدرس النحوي، إلاّ أنّ هذا الأمر لا ينفي بالضرورة أن يكون الحمل ظاهرة لغوية "جرى عليها كلام العرب في بعض مواضعه وهذا جليٌّ في إجرائهم أحكام النّفي على القلة مثلاً، وفي عودهم بالضمير مفردا ومثنى ومجموعا على (من) وأخواتها من المبهمات، وغير ذلك من الأمثلة التي سلفت الإشارة إليها، ممّا يلمحُ الناظر فيها وجاهةَ ما ذهبَ إليه النّحاة في فهم اللّغة واتّساقه مع مذاهب العرب في التّصرّف في لغتهم."[2]

ومن هذا المنطلق تتحدّد طبيعة الحمل اللغوي، حيث يُوصَفُ في موضع بالعلة النحوية، وفي موضع آخر بالظاهرة اللغوية، وعليه فلا يمكن أن ننكر أن يكون الحملُ ظاهرة لغوية استعملها العرب بغرض التوسع في كلامهم، كما لا يمكن أن ننكر أن يكون الحمل علّةٌ نحوية وظفها النحاة، " إذ ثبت عندهم أنّ الحَملَ سبيلٌ من سُبُلِ العرب في التّوسع اللّغوي، اطمأنوا إلى التعليل بهذه العلّة، ففسّروا على هدْيها ما عرض لهم من الشواهد والظواهر التي خالفت الأصل أو القياس، ممّا غلب على ظنّهم أنّها تندرج في باب الحمل، فكانت علل الحمل على المعنى، وعلى النقيض، وعلى الجوار، من العلل الأربع والعشرين التي يذكرها المصنفون في (أصول النحو)."[3] تحت عنوان: " العلل التي تُظهرُ حكمتَهم وتكشِفُ عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم".[4] وقد وُصف الحمل بأنّه من العلل الاستحسانية غير المستحكمة حيث قالت الباحثة: "وتتسم علل الحمل بأنّها استحسانية غير مستحكمة يجوز بها الحكم في مواضع بأعيانها على وجه الاتّساع، دون أن يستمر في نظائرها، فلا يُحملُ كل فعل على نقيضه في التّعدية."[5]

---

[1] ينظر: سناء ناهض الريس، ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2006م، ص418.

[2] المرجع نفسه، ص 418.

[3] المرجع نفسه، ص 419.

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 106.

[5] سناء ناهض الريس، ظاهرة الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية، ص 419.

هذا يعني أنّ الحمل من منظور الباحثة سناء ناهض الريس يندرج ضمن علل الاستحسان عند النحاة إذ لا يمكن تعميمه على كلّ النصوص.

ويمكن القول- أخيرا - إنّ ضروب الحمل ليست على مستوى متماثل من حيث الفشوُّ و الكثرة، والحمل على المعنى أوسعها وأعمّها انتشارا، وبعض صوره ممّا استمرّ عليه الاستعمالُ، فغدا مستحسنًا جائزًا. أمّا الحمل على اللفظ فما انتهى إلينا من أمثلته لا يعدو أن يكون شواهد قليلة وصفت بالشذوذ، ولعلّها لا ترقى إلى أن توسم بالظاهرة وكذا الحمل على النقيض وعلى الجوار.[1]

إنّ جدلية وصف الحمل بالعلّة النحوية أو الظاهرة اللّغوية لا تتحدّد إلاّ بالكيفية التي يوظّف فيها الحمل أثناء التعامل مع لغة النظر، فنظار اللغة من النّحاة يعدّونه علةً وهذا حسب رأينا أمر طبيعي؛ لأنّ طبيعة الدراسة تفرض مقاييس لابدّ من اتباعها. والحمل ظاهرة لغوية عند النظر إليه بوصفه منجزا لغويا يتحكم في معطياته المتكلم العربي الموثوق بفصاحته، فلا يتأتى بذلك ردّ أقواله، أما إذا خرجت الظاهرة اللغوية عن المقاييس المستنبطة ردت إليها بالعلل والتفسيرات وحملت على ما شابهها من نظائرها اللّغوية وفق ما أقرّه النحاة.

وسنبيّن من خلال دراستنا للحمل اللغوي في تفسير القرطبي الكيفية التي وظّف بها صاحب التفسير الحمل عند تفسيره لآي القرآن.

ولعلّ أفضل مدخل للحديث عن أنواع الحمل هو توضيح العلّل النحوية التي كانت طريقا للحمل، كما سبق وأشرنا.

أولا: العلة أقسامها وأنواعها

1- أقسام العلة:

لقد استندت المنظومة النحوية على أسس علمية ومبادئ فكرية لذوي النحائز من أهل اللغة العربية، تجلت مظاهرها في جملة التعليلات التي ساهمت في إصدار الأحكام النحوية أو في مصادرتها عند الخلاف. والتعليل الذي استند عليه النحاة يمثل الممارسة الفعلية لمسمى العلة التي

[1] سناء ناهض الريس، ظاهرة الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية، ص 420.

جعلوا لها أقساما " فلا يكاد القارئ يطّلع على قضية لغوية إلّا ويجد العلّة تعضدها، وتبيّن سبب إيرادها على هذا الوجه، ولهذا فإنّ النظرية النّحوية كيان متكامل الوحدات كل قضية فيه تعكس وعيًا تنظيريا عميقا، ومن سمات قوة النّظر التعليلي أنّ وجود المعلول محكوم بوجود العلة، فإذا غابت العلة غاب المعلول"[1]، فالعلة تكشف عن منطقية العلاقات بين الأشياء، كما أنها تمثل مستندا أساسا في عملية الحمل اللغوي موضوع الدراسة.

تعددت تقسيمات العلة عند النحاة، حيث قسمها ابن السراج إلى قسمين، ونقف على ذلك في قوله: "و اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعًا؟ والمفعول به منصوبًا؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحًا قلبتا ألفًا؟!. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللّغات".[2]

كما نجد الزجاجي(ت337ه) قسم العلة النحوية إلى: علّة تعليمية، وعلّة قياسية، وعلّة جدلية نظرية. فأمّا العلة التعليمية فهي التي اعتمد عليها النحاة من أجل التوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل[...] فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيدًا قائم، إنْ قيل: بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ (إن) لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر: لأنا كذلك علمناه ونعلمه[...] فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. فالعلة التعليمية تمثل الضابط الذي تقاس عليه تراكيب اللغة العربية المسموعة وغير المسموعة فبها يحدث التعليم وبها يتحقق الإلحاق.[3]

---

[1] الزايدي بودرامة، التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم اللسان العربي، إشراف بلقاسم ليباريز، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006م/2007م، ص132.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو، ص 35.

[3] ينظر: الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق)، الإيضاح في علل النّحو، تح، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص64، 65.

" أمّا العلة القياسية فأن يُقال: لمن قال: نصبت زيدًا بـ (إن)، في قوله: إنّ زيدًا قائم: ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأُعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمدٌ." [1]

وعليه فالعلة القياسية علة مفسرة للظواهر اللغوية كما أنّ النّحاة يعتمدون عليها عند تعليلهم للأحكام النّحوية التي تخلّفت عن علّتها على نحو الشاهد الذي أورده الزّجاجي.

"و أمّا العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب (إنّ) بعدَ هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال؟[...] ولأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيدًا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله؛ لأنّه هو الأصل وذلك فرع ثانٍ [...] وكلّ شيء اعتلّ به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر." [2]

يعقّب علي أبو المكارم على هذه التقسيم الذي قدمه الزجاجي مبيّنا أسباب التقسيم وغاياته حيث قال: " إنّ هذا التقسيم قائم على أساس الغاية من التعليل، فالعلة التعليمية غايتها تبسيط القواعد، وغاية العلة القياسية طرد الأحكام، أمّا العلة الجدلية فقد كانت نابعة من الإحساس بضرورة إعمال العقل في الظواهر والقواعد والعلل جميعا."[3]

وقد اهتم ابن جني بالعلة فقسمها باعتبار الحكم النحوي إلى ضربين هما:[4]

- العلة الموجبة: ويقصد بها العلة التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي ثابت في المطرد من الكلام المسموع عن العرب، وذلك كعلل رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه؛ لأنها لن تؤدي إلاّ إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه، وعليه فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجودي على المعلول.

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص64، 65.

[2] المصدر نفسه، ص64، 65.

[3] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص171 .

[4] ينظر، ابن جني، الخصائص، 1/ 164_ 165.

- العلة المجوّزة: وهي العلة التي تؤدي إلى التّخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوّزة لوجه غير نافية لغيره. قال ابن جني: "ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيّرًا في جعلك النّكرة إن شئت حالا، وإن شئت بدلا. فتقول على هذا مررت بزيدٍ رجلٍ على البدل، أو مررت بزيدٍ رجلاً صالحًا على الحال".[1]

إنّ تنوع أقسام العلة حسب ما أورده النحاة يرجع إلى طبيعة الموضوع المدروس. فحتى تحدث عملية تعلم النحو لا بدّ من تعلم العلل التعليمية، أمّا إذا أردنا النظر في أسباب ورود الأحكام النّحوية من رفع، ونصب، وجرٍّ على هذه الصورة في منطوق العرب، وجب معرفة العلل الثواني، أو العلة القياسية كما اصطلح عليها ابن السرّاج والزجاجي، في حين نجد أنّ العلة الجدلية النظرية مستندها الأساس كثرة التّعليلات، فكلما أجاد الناظر إيراد العلل بلغ بها مراتب الاجتهاد.

2- أنواع العلة:

اختلفت العلل التي قدّمها النحاة وتنوعت بحسب الظاهرة اللغوية التي تطلبت إيجاد تلك العلل، وقد حاول النّحاة بيان مواضعها وأسباب مجيئها على تلك الحالة والنماذج الآتية توضح ذلك:

2-1 علّة الإتباع: الإتباع ضرب من المجاورة، نحو إتباع حركة أوّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها ومثاله قراءة من قرأ قوله تعالى: (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّه) {الفاتحة:02} بضمِ اللّام الأولى من لفظ الجلالة.[2]

2-2 علّة الاتّساع: وتُسمى توسعًا ومعنى الاتساع الامتداد و السّعة[3]، والاتساع باب واسع من أبواب العربية ذكره أوائل النّحاة وجعلوه علّة اعتلّوا بها لبعض الأحكام[4]، فقد جعلوا منها تفسيرًا

---

[1] ابن جني: الخصائص، 1/ 165.

[2] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، 1 /17، 18.

[3] الزبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (وسع)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دت، 328/22.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 211، 216، 230، 4/ 215، 231.

لخروج كثير من أنماط التركيب عن الأصل في " أبواب كثيرة من كلامهم، من الحذف أو الزيادة أو الإيجاز والاختصار، أو التقديم والتأخير والحمل على المعنى."[1]

وقد أفاض السيوطي في الحديث عنه، ثمّ ذكر آراء النّحاة فيه وعرض للأبواب النحوية التي يكون فيها، وبيّن أنواعه والخلاف فيه.[2]

3-2 علّة الاستثقال: علّة الاستثقال تقابل علّة التخفيف[3]، بل هما وجهان لحقيقة واحدة هي نفور العرب من الثقل وإيثارهم الخفَّة[4]، ومن ذلك تعليل قراءة الإمام علي - رضي الله عنه- لقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم ۝١٠﴾ {آل عمران: 10} بإسكان ياء (تُغنِيْ)، بأنَّ الحركات، حتى الفتحة على خفتها، يستثقل على حروف العلّة لما بينها من المشابهة، وهو أحد وجهين ذكرهما لتعليلها.[5]

4-2 علّة الاستغناء: وهي من العلل الشائعة في كتب النحاة، تتمثل في استغناء العرب عن صيغة أو تركيبٍ اكتفاء بغيره الذي يؤدي دلالته أو وظيفته[6]، فقد ذكر سيبويه أنّ العرب قد " يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم"[7]، كالاستغناء عن همزة الوصل في (سَلْ) والأصل (اسألْ).

5-2 علّة التعويض: التعويض من سنن العربية. ويؤتى به جبرا لما أُسقطَ من الكلام، فإنّه لو يعوِّض عن ذلك المحذوف في بعض الألفاظ والتراكيب لأدى ذلك إلى إلباسها أو الإجحاف بها؛ والعرب

---

[1] عادل العبيري، التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر،2003م، ص 40.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 40،29.

[3] تمام حسان، الأصول، ص176.

[4] خالد سعد محمد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2009م، ص 232.

[5] ينظر: أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، 405/2.

[6] ينظر: أسعد خلف عبد جابر العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف صباح عطيوي عبود، جامعة بابل، العراق، كلية التربية، قسم اللغة العربية، 2002م،ص198.

[7] سيبويه، الكتاب، 3/ 599.

تركب ذلك توخيًا لسدِّ نقصٍ في كلماتها أو للتخفيف أو لاطراد قواعدها أو غيرها[1]. مثل إقامة واستقامة، فالتاء تعويض لعين الكلمة المحذوفة.[2]

2-6 علّة الحمل على اللفظ: دلّ الاستقراء على أنّ العرب تعتدُّ بالحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى؛ لأنّ الأصل هو اللفظ الذي يفهم منه المعنى؛ " لأنّك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق."[3] ومثل ذلك عدم دلالة (نعم) و(بئس)، وفعلي التعجب على حدثٍ أو زمان بأنّها في الأصل ماضية الألفاظ والزمان، إلّا أنّها لما حرّفت ونقلت عن موضوعها، أجريت مجرى الحروف وبطل فيها تعيين الزمان.[4]

2-7 علّة الحمل على المعنى: اهتّم النحاة بالمعنى كما اهتموا بالمبنى، فهم وإن غلب عليهم الحمل على اللفظ فإنّ الحمل على المعنى عندهم كثير، فهو يكشف عن أن العرب توقر معانيها وترجّيها، وأنّ للمعنى الشرف في نفوسهم ما يحملهم على مفارقة ظاهر اللفظ صونا وحياطةً له[5]. وقد وسمه ابن فارس بـــ: " هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنّه محمول على معناه، يقولون (ثلاثةُ أنفُسٍ) والنفس مؤنثة لأنّهم حملوه على الإنسان."[6]

ومنها تعليل قراءة النصب في (فَيُضَاعِفَهُ) في قوله تعالى:﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴿٢٤٥﴾﴾ {البقرة: 245}،[7] يقول فخر الدين الرازي: "ووجه النصب الحمل

---

[1] عبد الرحمن محمد إسماعيل، التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، المكتبة التوفيقية، ط1، 1982م، ص 14، 17.

[2] ينظر: تمام حسان، الأصول، 174.

[3] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 115.

[4] فخر الدين الرازي (محمد بن عمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تح طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1979م، 45/1، 46.

[5] ينظر: علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، بغداد، 2012م، ص 8.

[6] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 249.

[7] أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة)، حجة القراءات، تح، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1997م، ص 139، 699.

على المعنى؛ وذلك لأنّ معنى﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ أيكون قرضٌ، فحمل (فيضاعفهُ) عليه، كما أنّ قوله تعالى: ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِى طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ {الأعراف: 186} فيمن جزم، حمل على المعنى أي: من يضلل الله لا يهده وهذا كثير."[1]

أمّا قراءة الرفع (فيضاعفُهُ)[2]، فقد نقل ابن إياز توجيه أبي علي الفارسي(ت377هـ) لها بوجهين: الأول: أنّ (يُضَاعفُهُ) معطوف على (يُقْرِضُ) وهو صلة (الذي). والثاني: أن يكون مستأنفًا[3].

2-8 علّة الحمل على النظير: تتمثل هذه العلة في حمل شيء من كلام العرب على شيءٍ آخر منه، لأنّه نظير له في اللفظ أو المعنى، فيكتسب حكمه.[4] وهذه العلّة من العلل المطردة في كلام العرب وقد اعتُلَّ بها من ذلك تعليل امتناع تقديم ما بعد أداة الاستثناء (إلاَّ) عليها حملا لها على واو(مَعَ)، فلا يتقدم ما بعد الواو عليها، فكذلك (إلاَّ)[5]؛ لأنَّ (إلاَّ) والواو التي بمعنى(مَعَ) نظيرتان؛ لأنّ كلّ واحدة منهما تعدّي الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنّك لو أسقطت (إلاَّ) لكان الفعل غير مقتض للاسم، ولا واصلاً إليه[6].

2-9 علة الحمل على النقيض: تحمل العرب على النقيض كما تحمل على النظير، وربما جعلوا (أي العرب) النقيض مشاكلاً للنقيض؛ لأنَّ كلّ واحدٍ منهما ينافي الآخر، ولأنّ الذهن تنبه لهما معًا بذكر أحدهما.[7] وهي من العلل المطردة في كلام العرب.

---

[1] فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ص 2/ 621، 622.

[2] الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن)، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، 2/ 111.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 2/ 111.

[4] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، 2006م، ص 329.

[5] ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، 1/ 477.

[6] ينظر: المصدر نفسه، 1/ 479

[7] ينظر: المصدر نفسه، 2/ 600.

2-10 علّة الشبه: "علة المشابهة ركن من أركان قياس الشبه الذي يحمل فيه المقيس على المقيس عليه لضرب من الشبه بينهما "[1]، ولا يشترط أن يكون الشبه تامًّا بل يكفي الشبه من وجه في هذا القياس.[2]

والحق أنّ علة المشابهة هي أكبر من حصرها بهذا النوع من القياس، كما أنّها من العلل المستعملة في مراحل متقدّمة من تاريخ النحو تعليلاً لأحكام نحوية، أو وسيلة لجمع جزئيات من النحو في باب واحد، ومن ذلك تعليل بناء (من) الموصولة لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الصلة،[3] وكذلك تعليله لجمود (ليس) " لشبهها بـ (ما)؛ لأنّها تنفي الحال، كما أنّ ما (كذلك)."[4]

وقد ورد في كتاب الاقتراح قول ابن مكتوم (أبو محمد بن عبد القادر بن مكتوم النحوي توفي (ت749هـ)) عن أنواع العلل وشرحها في تذكرته حيث قال:[5]

1. علّة السماع: مثل قولهم: امرأةٌ ثَديَاءُ، ولا يقال رجُلٌ أثْدَى، ليس لذلك علّة سوى السماع.
2. علّة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.
3. علّة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
4. علّة تعويض: مثل تعويضهم الميم في (اللّهُمَّ) بدلاً من حرف النداء.
5. علّة مشاكلة: مثل سلاسلاً، أغلالاً.
6. علّة معادلة: مثل جرّهم مالا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
7. علّة مجاورة: مثل الجرّ بالمجاورة في قولهم: هذا جُحرُ ضبٍ خَرِبٍ، وضم لام (الله) في (الحمدُ لله) { الفاتحة:02} لمجاورتها الدال.

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، ص 107، 108.

[2] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 385.

[3] ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، 1/ 257.

[4] المصدر نفسه، 1/ 392.

[5] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 106- 109، و علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 197، 198.

8. علّة وجوب: وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه.
9. علّة جواز: وذلك مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة، فإنّ ذلك علّة لجواز الإمالة فيما أميل، لا لوجوبها.
10. علّة تغليب: مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾﴾ {التحريم: 12 }.
11. علّة اختصار: مثل باب الترخيم، (ولمْ يَكُ).
12. علّة تخفيف: كالإدغام.
13. علّة أصل: كاسْتَحْوَذَ، ويُؤَكْرِمُ، وصرف مالا ينصرف.
14. علّة أولى: كقولهم إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
15. علّة دلالة حال: كقول المستهل؛ الهلالُ. أي: هذا الهلال، فحذف دلالة الحال عليه.
16. علّة إشعار: كقولهم في جمع موسى: موسَون- بفتح ما قبل الواو- إشعارًا بأنّ المحذوف ألف.
17. علّة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره: لم تلغ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

وعُمومًا فإنّ جملة هذه العلل حاول من خلالها النّحاة إلحاق الفروع بالأصول، وحمل غير المنقول على المنقول تحقيقا، وتكملة للظاهرة النحوية.

ثانيا: أسباب الحمل ودوره في العربية

1- أسباب ودواعي الحمل:

إنّ النّحاة أثناء قيامهم بعملية التقعيد استقرؤوا اللغة من أجل استنباط قواعد تحمي اللّسان من الوقوع في اللّحن، إلاّ أنّ عملية الاستقراء التي أجراها النّحاة لم تشتمل على كلّ اللّغة؛ لأنّ حصر اللّغة مُحال على حدِّ تعبير ابن الأنباري[1]، فكان بذلك الاستقراء استقراء ناقصا، فاحتاجوا بذلك إلى ما يُتمّم ذلك النُّقص، فاستندوا إلى عملية أخرى من عمليات التقعيد، وهي الحمل؛ ليتم إلحاق نصوص مسموعة بنصوص غير مسموعة.

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص99، 100.

وعليه فإنّ الحمل واقع في اللّغة لابدّ من الحاجة إليه، وهذا من الناحية العملية، فلولا وقوعه لاحتاج أهل اللغة أن ينصّوا على كل شيء، فكان يجب عليهم ذكر جميع الأفعال سواء أكانت ماضية أو مضارعة وأسماء الفاعلية والمصادر وما إلى ذلك، ومن هنا انطلق العلماء محاولين ردّ ما شذّ من نصوص إلى ما كثر لتستقيم قواعدهم وتسلم أحكامهم.

و وراء هذا الاعتداد الواضح بظاهرة الحمل أسباب، منها ما دفع المتكلم العربي نفسه إلى الحمل، ومنها ما يخص النحاة واللغويين.[1]

1_1 ما يخص ابن اللغة

يشير ابن جني إلى دواعي الحمل عند علماء العربية القدامى وهو يعلّل لإبدال الهمزة واوا في صَحْرَاوَات، وعِلبَاوَانِ، وقِرَّاوَانِ فيقول: " قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين عَلَمَي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع عن طريق التثنية، ثم قالوا: عِلْبَاوَانْ حملاً بالزيادة على حَمْرَاوَانْ، ثم قالوا كِسَاوَان له عِلْبَاوَانْ، ثم قالوا: قُرَّوَانْ حملاً له على كِسَاوَان، على ما تقدَّم. وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللّغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركُّحْ (التَّوسع) في أثنائها، لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام، المنثور والشعر الموزون، والخطب و السّجوع ولقوة إحساسهم في كلّ شيء شيئًا، وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم."[2]

وهذا ما ذكره سيبويه من قبل، بقوله: " من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"[3]. وفي موضع آخر يقول: " فقد يشذُ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضعٍ ولا يستخفونه في غيره."[4] و في ظل هذه الآراء التي قدمها النّحاة تتبين مدى قدرة صاحب اللغة (العربية) في التصرف بلغته، فهو يطوّعها بإحساسه اللغوي وفق ما أراده عند ممارسته للغة.

---

[1] ينظر: سعود غازي أبو تاكي، التعانق والحمل دراسة في النحو واللغة، دار غريب، القاهرة، مصر، 1432 ، ص 89_90 .

[2] ابن جني، الخصائص، 1/ 215.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 51.

[4] المصدر نفسه، 1/ 210.

كما ذكر ابن جني أن حمل الشيء على الشيء عادة من عادات العرب، فقال: " عادة للعرب مألوفة، وسنّة مسلوكة، إذا أعطوا شيئًا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأنْ يُعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارةً لبينهما وتتميما للشّبه الجامع لهما."[1] فالعربي بفطرته مارس الحمل عند التطبيق الفعلي للغة.

"ولعلّ عدم وجود قوانين وقواعد منضبطة في شكلها النهائي للظواهر، يبرّر فكرة الحمل كوسيلة، أو أداة تحاول أن تضبط القاعدة وما خرج عنها من ظواهر، عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق بها، لأنّ هذه اللغة واسعة والعرب تحاول التركّح في أثنائها، والتصرف في كلامها على أنواعه، نثرا كان أم شعرا."[2]

فمن أسباب حمل الأعرابي لاستعمالات لغوية على استعمالات أخرى هو اتساع اللّغة،ثم حاجة أهلها إلى التصرف فيها، ووجود ألفاظ في اللغة متحدة الصيغة متعددة المعنى مع عناية العرب بالمعنى، وقصدهم إليه.

1_2 ما يخص النحاة واللغويين

أرسى النحاة قواعدهم بالنظر إلى الشائع والغالب من كلام العرب، وسموا ما عداه شاذّا أو نادرا، وقاس جمهور النحاة على الشائع المطرد ولم يقيسوا على الشاذ أو النادر.

فما يعد سببَ حمل النحاة واللغويين:[3]

- نظرية العامل و تسويغ العلامة الإعرابية.
- المحافظة على سلطان القاعدة النحوية.
- الاحتجاج للقراءات القرآنية.
- تخريج الضرورة الشعرية.

[1] ابن جني، الخصائص، 63/1.

[2] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 176.

[3] سعود غازي أبو تاكي، التعانق والحمل، ص 90.

وعليه يتضح أن اعتماد النحاة واللغويين على الحمل اللغوي مرده إلى الحفاظ على ما اطرد من القواعد المستنبطة من اللغة، وتتبين أسباب اعتمادهم على ذلك الحمل فيما يأتي: [1]

- سعة اللغة العربية، وكثرتها، و تصرف أهلها، وحاجة العربي في التصرف في لغته نظما ونثرا.

- عدم وجود قواعد وقوانين منضبطة للظواهر اللغوية، تشمل كل جزئياتها، فقد اكتشفوا أن هناك اختراقات لهذه القواعد، مثال ذلك ما ذكره ابن عقيل(ت769ه) بقوله: " مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم".[2] غير أنهم يصطدمون بما يهدم هذه القاعدة، ويخرق هذا القانون عندما يرون أن الفعل المضارع معرب في بعض حالاته، فيهرعون إلى فكرة الحمل يلتمسون من خلالها علّة إعرابه. كما يقرون أن الأصل في الأسماء الإعراب، فإذا تضمنت معنى الحرف بنيت ولكنهم مرة أخرى يضطرون للالتجاء إلى الحمل عندما يكشفون أنّ (يا) معربة وهي من الأسماء التي تضمنت حرف الاستفهام، فيعللون ذلك بحملها على نظيرها (جزء) وعلى نقيضها (كل).[3]

ومن أجل هذا تتضح علة استعمال علماء العربية للحمل، إذ مسوّغهم في ذلك هو إلحاق ما شذ من الظواهر إلى المطرد منها، حتى لا يحدث الخلل فيما صاغوه من قواعد لتلك اللغة.

2 – أهمية الحمل في العربية:

إن البداءة بتحديد أهمية الحمل في العربية يقتضي البحث في جذور الاتصال أو الانفصال عن النظام النقلي، أو العقلي للحمل، فقد شكلت هذه المسألة خلافا بين الباحثين، ومن ثمّ تباينت الآراء حول كونه يرجع إلى السماع، أم القياس، أم التأويل وفي هذا السياق قال ابن السراج في جمل الأصول تحت عنوان (مسائل التصريف): " هذه المسائلُ التي تُسألُ عنها من هذا الحدِّ على ضربينِ: أحدهما ما تكلمت به العربُ، وكان مشكلاً فأحوجَ إلى أَن يُبحثَ عن أُصولهِ وتقديراتِه،

[1] ينظر: عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 177_181.

[2] ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله الهمداني)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980م، 37/1.

[3] أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 107.

والضربُ الثاني ما قيسَ على كلامِهم."[1] وضرب ابن السراج مثلا للنوع الأول فقال: قالت العرب: حَاحَيْتُ، وهَاهَيْتُ، وعَاعَيْتُ، ويشير إلى إجماع النحاة على أن الألف في هذا منقلبة عن ياء. ثم يقول: الضرب الثاني ما قيس على كلام العربِ وليس من كلامهم: وهذا النوع ينقسم إلى قسمين: أحدهما ما بُنِيَ من حروف الصحة وأُلحق بما هو غيرُ مضاعفٍ، والقسم الآخر: ما بُنِيَ من المعتل بناء الصحيحِ ولم يجئ في كلامهم مثالُه إلاَّ منَ الصحيح، فالأول كبنائك مِن ضَرَبَ على وزن جَعْفر ونحوه، والثاني ينقسم بحسب الحروف المعتلة إلى ثلاثة أقسام وهي الياء والواو والهمزة [...]، ويتفرع ذلك إلى أقسام أكثر.[2]

يتبين مما سبق أنّ للمحمول ضربين أحدهما سماعيٌّ لا يخضع للظواهر المطردة من كلام العرب، وثانيهما غير مسموع ألحق بنظام اللغة العربية، وكلا الضربين يتطلب وسيلة تُرجع فيها الفروع إلى الأصول، ويحمل ما لم يقل على ما قيل من كلام العرب، ووسيلة ذلك هي الحمل الذي مرده إلى السماع تارة، وإلى القياس تارة أخرى إذ الضابط في ذلك المادة اللغوية حسب رأي ابن السراج.

وفي ذات السياق نجد تمام حسان يُرجع الحمل إلى القياس، حيث يقول: "ولكن هناك نوعا آخر سميناه (الحمل) وهو لا يصوغ عبارات جديدة، وإنما يحلل ما يجد من الكلمات والجمل الواردة في المسائل بواسطة تعدية أحكام المقيس عليه إليها. ومن ذلك ما ذكرناه من قبل من حمل (أي) على (بعض) وهي نظيرها وعلى (كل) وهي نقيضها، فهذا من حمل اللفظ على اللفظ. أما حمل التركيب على التركيب، فيتضح في قياس النائب عن الفاعل على الفاعل وإعطائه ماله من حكم إعرابي."[3]

وذهب علي أبو المكارم إلى أنّ الحمل على المعنى وسيلة من أهم وسائل التأويل، إذ قال: "هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وهو بدوره يبدأ من الأحكام

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، 3/ 316

[2] ينظر: المصدر نفسه، 3/ 316، 358.

[3] تمام حسان، الأصول، ص160.

المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص، ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة، لتنتج أثرها في مجال التطبيق."[1]

ومن ثم فإنّ الحمل يمثل أحد الوسائل التي تساعد على تسويغ العلاقة بين النص والقاعدة، حيث يُفسَرُ به الخروج عن الشائع المطرد من النصوص العربية؛ لتطرد القواعد وتسلم المقاييس، لذلك "فإنّ النحاة القدامى قد اعتدوا بظاهرة الحمل، واستخدموها استخداما واسعا، حرصا منهم على أن يبنوا للغة العربية قواعد مطردة، وأنظمة مقننة تعين على إيقاف شيوع اللحن في المجتمع الإسلامي، ومساعدة الوافدين الجدد من غير العرب في تعلم العربية، ليلحقوا بهم، ويقلدوهم في طرائق كلامهم، ومن ثم فقد اكتشفوا وهم يقعدون اللغة أنّ ثمة نماذج شاردة لا تنضوي تحت القواعد المطردة، ولا ينتظمها قانون معين، فكانت فكرة الحمل عندهم وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد، ومحاولة لإرجاع تلك الشوارد إلى أقرب قاعدة تناسبها، ولو عن طريق التأويل."[2]

وعليه فالحمل اللغوي وسيلة من وسائل تعليم اللغة العربية، فهو ليس غاية في حدّ ذاته، وإنّما به يتوصل إلى حصول فعل التعليم، كما أن دوره لا يقتصر على هذا فحسب، وإنّما يتعداه إلى تفسير النصوص وحمل بعضها على بعض.

ثالثا: صور الحمل وضوابطه

1- صور وأشكال الحمل:

استعمل النحاة الحمل بصور وأشكال متعدّدة، فقد وجدوا أنّ المحمول يمكن أن يعطى حكم المحمول عليه بعدة أوجه منها: المعنى، اللفظ، المحل، التشابه والتناسب، التناظر، التضاد، الكثرة، الأصل، الفرع، القرب والمجاورة.[3]

وقد أورد السيوطي بعضا منها عند حديثه عن أقسام القياس، فذكر أن القياس في اللغة العربية على أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 286.
[2] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 196.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص194.

ضد على ضد، وينبغي أن يسمّى الأول والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأولى، والرابع قياس الأدون.[1]

1-1 حمل الفروع على الأصول:

يعدّ هذا النوع من الحمل من أبرز الأنواع التي اعتمدها العرب " فمن عادتهم أنّهم يؤثرون التجانس والتشابه: فلذلك حملوا الفروع على الأصل وردّوه إليه، ومنه حمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حده (ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لأحرف له يميزه، فيجذبوه على الجر فحملوه عليه دون الرفع."[2] و جاء في سبب حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم أنّه " لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: أعد، ونعد، وتعد، على يعد في الاعتدال، وإن لم يكن فرعا عليه، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه، كان ذلك من طريق الأولى." [3]

وقد علّل الزجاجي(ت337ه) ذلك بقوله: " وكان ضمُّه إلى المخفوض أولى، لأنّهما في المعنى مفعول بهما- إلّا أنّ أحدهما أوصلك الفعل إليه بغير حرف خفض، والآخر وصل إليه بحرف خفض- فلمّا استويا في التثنية فضم المنصوب في التثنية إلى الخفض لذلك."[4]

ومن هنا نجد أنّ النحاة اعتمدوا على الحمل من خلال ردّ الفروع إلى الأصول، فحملوا بذلك أحكام تلك الفروع على أحكام الأصول، حتى تستقيم قواعدهم.

2-1 حمل الأصول على الفروع

يمثل حمل الأصول على الفروع أبرز صور الحمل اللغوي، حيث تتجلى صوره في مختلف الممارسات اللغوية، فقد قام العرب بحمل الأصول على الفروع كما حملوا الفروع على الأصول

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص95_99

[2] ابن جني، الخصائص، 111/1.

[3] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح، محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م، ص62

[4] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 128.

للسبب المذكور نفسه، ومن ذلك أنّ "المصدر يصّح لصحة فعله ويعتل لاعتلاله، نحو قولنا: قاوَمَ قوامًا وقَامَ قِيَامًا."[1] ومنه أيضا استواء النصب والجر في المظهر،نحو: رأيت الزيدين ومررت بالزيدين وذلك لاستوائهما في الضمير نحو: رأيته ومررت به، ورأيتك ومررت بك.[2]

إنّ هذه الشواهد اللغوية دليل على حمل الأصول على الفروع، إذ تبين ذلك من خلال ما قدّمه النحاة من شواهد تثبت صحة ذلك.

1-3 حمل النظير على النظير

ينقسم هذا النوع من الحمل إلى ثلاثة أقسام هي: حمل النظير على النظير للشبه اللفظي، وحمل النظير على النظير للشبه المعنوي، وحمل النظير على النظير للشبهين اللفظي والمعنوي معا.

فأمّا الأول فقد سمّاه ابن جني، القياس اللفظي:[3] واعتبره ابن السراج نوعًا من الحمل فقال: "وكثيرا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى."[4] و أما الثاني فمن أمثلته إعمال (ما) وهي حرف عمل (ليس) لاشتراكهما في معنى النفي.

ورأى ابن الأنباري أنّ وجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما دخول كل منهما على المبتدأ أو الخبر، والآخر أنّهما لنفي الحال.[5]

وأمّا النوع الثالث فيبقى الأقوى من النوعين السّابقين " لأنّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[6]، ومن أمثلة هذا الحمل "حمل (إنّ) وأخواتها في العمل على الفعل، لأنها أشبهته لفظًا ومعنى، ووجه الشبه من خمسة أوجه، الأول: أنّها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث: أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل

---

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح، جودة مبروك محمد مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، ص 192، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 173.

[2] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 128.

[3] ابن جني، الخصائص، 1/ 110.

[4] ابن السراج، الأصول في النحو، 93/1.

[5] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 143.

[6] ابن السراج، الأصول في النحو، 510/2، 511.

يقتضي الاسم، والرابع: أنّها تدخلها نون الوقاية نحو: (إنني، وكأنني) كما تدخل على الفعل نحو (أعطاني، وأكرمني) وما أشبه ذلك، والخامس: أنّ فيها معنى الفعل." [1]

1-4 حمل الشيء على ضده

يُعدّ سيبويه أول من تطرق إلى هذا النوع من الحمل، وقد سلك هذا الطريق في المصادر كثيرًا، فمن قوله: " وقالوا الشكور كما قالوا الجحود "[2]، وذكر ابن جني: " أن العرب تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، ومن ذلك قولهم: جوعان كما قالوا شبعان، وقولهم علم كما قالوا جهل".[3] ومن ذلك أيضا ما قاله ابن الأنباري في بناء (كم): "إنّها وإن كانت خبرية نقيضة (ربّ)، لأنّ (ربّ) للتقليل و(كم) للتكثير وهو يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره."[4]

نلاحظ من جملة هذه الشواهد اللغوية أنّ العرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمل الشيء على نظيره.

1- 5 حمل الشيء على الشيء

يعدّ حمل الشيء على الشيء من صور الحمل التي استثمرها اللغويون عند حمل ظاهرة لغوية على ظاهرة، وذلك كحمل(نُكرم وتكرم ويكرم) على أُكرِم طلبًا للتشاكل وذلك أنّ أصل (أكرم) (أأكرم) ولما اجتمعت همزتان حذفت همزة الفعل تخفيفًا وبقيت همزة المضارع وحملت بقية صيغ المضارع عليها وإن لم تجتمع همزتان. وكحمل (أعِد ونعد وتعد) على(يَعِد) وذلك أنّ أصل (يعد) (يوعِد) فحذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وحذفت من بقية الصيغ في (أعد ونَعد وتعد) وإن لم تقع هذا الموقع حملاً على(يعد)."[5]

1- 6 الحمل على المعنى

من العلماء الذين اهتموا بهذا الشكل من أشكال الحمل ابن جني حيث قال: " اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، فقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، 178/1.
[2] سيبويه، الكتاب، 251/2.
[3] ابن جني، الخصائص، ص 369.
[4] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 214.
[5] المصدر نفسه، ص 174، 175

ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد"[1]. ومن أمثلته: " أن تخبر بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيرًا منك، وما كان رجل قائمًا مقامك، وإنّما صلح هذا هنا لأنّ قولك (رجل) في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلا رجلا، يدلك على ذلك قولك: ما كان رجلان أفضل منهما."[2]

وقد قدم صاحب كتاب (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية) ترتيبا لصور الحمل حيث قال: "وقد بدا لي بعد أن تتبعت ظاهرة قياس الحمل، واستعرضت شواذها المبعثرة في كتب النحو وأصوله، أنها قد وردت على صور وأشكال عدّة، أمكن تصنيفها على النحو الآتي:"[3]

1. الحمل على المعنى
2. الحمل على اللفظ والموضع
3. الحمل على النظير والنقيض
4. الحمل على الأصل والفرع
5. الحمل على التشابه والتماثل
6. الحمل على الأكثر
7. الحمل على التقاص والتقارض
8. الحمل على الجوار

الملاحظ هنا اعتماد مبدأ التقابل أثناء التصنيف والترتيب لصور الحمل، وهذا ما أشار إليه الباحث سعود غازي أبو تاكي عند تعليقه على ما جاء به عبد الفتاح حسن علي البجة: "من أن الحمل على اللفظ والموضع زوجان متكاملان، كما أن الحمل على النظير والنقيض، زوجان في حين أن البحث عدهما زوجين غير متكاملين، كما أنّه عدّ الحمل على المعنى منفردا عنهما وغير متكامل معهما، والبحث يوافقه".[4]

---

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 412

[2] تمام حسان، الأصول، ص 174.

[3] ينظر: عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص195، 196.

[4] سعود غازي أبو تاكي، التعانق والحمل دراسة في النحو واللغة، ص 94.

إنّ هذه الآراء على اختلاف مناحي النظر في الكيفية التي يتأسس عليها الحمل من حيث الجانب الشكلي وما يؤديه من وظيفة، قد ساعد على تعدد صوره إلاّ أنّ هذا الأمر ليس المستحدث فقد رأيناه حاضرا في الدراسات التراثية، إذ نجد للحمل اللغوي صور متعدّدة بصيغ وتعبيرات مختلفة، ومن ذلك:

_أنزلوه منزلة كذا: ومن أمثلته ما قاله سيبويه: " وأمّا الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللاّم ونكرة، لأنهما لم ينزلا بمنزلة ما لم يتمكن من المصادر كسُبحانَ وسعْدَيْكَ ولكنّهم أنزلوها منزلة الظنّ، وكذلك اليقين، لأنّك تُحقِّق به كما ذلك بالحق، فأنزل ما ذكرنا غير هذا بمنزلة عَمْرَكَ الله، وقِعْدَكَ الله."[1]

_ إعطاء كذا حكم كذا: فقد ذكر ابن جني أنّ هذا: "عادة العرب مألوفة عندهم، وسنة مسلوكة إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه عمارة بينهما، أو تتميما للشبه الجامع بينهما."[2]

_مقيس على كذا: أورده ابن جني حينما سأل أستاذه أبا علي الفارسي قائلا: " أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم فهو إذا من كلامهم، ألا ترى أنك تقول: (طابَ الخُشْكُنانُ) فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به، هكذا قال، فبرفعك إيّاه صار لذلك محمولًا على كلامها، ومنسوبا إلى لغتها."[3] وقوله أيضا: " فإنّما يحمل ما يجهل على ما يعرف، ويقاس الغائب بالشاهد."[4]

وهذا معنى قول الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه: " ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم."[5]

وعلى العموم فقد اعتُدّ بظاهرة الحمل، واستخدمت استخداما واسعا، حرصا على بناء قواعد مطردة للّغة، و أنظمة مقنّنة، ومحاولةً لإرجاع ما خرج عنها إلى أقرب قاعدة تناسبها.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 379، 380.

[2] ابن جني، الخصائص، 36/1.

[3] المصدر نفسه، 395/1

[4] ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، 102/1.

[5] المصدر نفسه، 1/ 108

2- قواعد الحمل

لقد استند النظر النحوي على جملة من القواعد التي مثّلت ضوابط احتكم إليها النحاة عند إصدارهم للقواعد أو عند مصادرتها. وفي ظل هذه القواعد تمّت معالجة اللغة وتمّ الاعتماد على أصولٍ يرجع إليها النحوي عند الاختلاف على مسألة نحوية، والمتأمل لطبيعة نظام اللغة العربية يلحظ تجسُّد ظاهرة الحمل، وذلك "حين طبّقها علماء العربية القدماء، كأداة لرد الشواهد إلى قواعد كلية، ووسيلة لإلحاقها بالنماذج الأصول، وتعدية الأحكام إليها عن طريق الشبه، أو التناسب، أو التناظر، والتضاد، أو القرب والمجاورة، أو الكثرة، أو القلة، حين فعلوا ذلك فإنّهم لم يستخدموها خبط عشواء، ولا تناولوها كيفما اتّفق، بل هي الأخرى خضعت لضوابط محدّدة وقوانين عامة، بحيث كان العلماء يرجعون إليها ولا يختلفون فيها"[1]، وسنذكر جملة من القواعد الكلية الخاصة بالحمل اللغوي والتي وجدناها مبثوثة في مختلف المؤلفات التراثية، إذ لا تكاد ترى إلاّ مُتناثرة في كُتب الخلاف و الشُّروحات والأصول النّحوية.

2-1 لا يحمل على المعنى إلّا بعد تمام الكلام:

يشترط في الكلام أن يكون معناه قد تمّ، ومن ثمّ يكون الحمل على المعنى واضحًا، وذلك نحو قول الشاعر:[2] (الخفيف)

لَنْ تَرَاهَـا وَلَـوْ تَأَمَّـــــلْتَ إلَّا وَلَهَـا في مفَـارِقِ الرَّأْسِ طيبَـا

"حيث نصب(طيبا) حملاً على المعنى في (تراها)، وهذا الحمل ممّا يضعف في التأويل نصبه، لأنّه حمله على المعنى قبل تمام الكلام، ومثل هذا قولك: (رأيت زيدًا له مال وحسبًا)، ففي هذا المثال، قد تم الكلام عند قوله (له مال) ثمّ جئت بكلمة (حسبًا) حيث يجوز فيها وجهان: فإنْ عَطفْتَه على المال رفعته وإن حملته على الرؤية نصبته، لأنّ الرؤية مشتملة على الكلام كلّه والتقدير: (ورأيت له حسبًا)، غير أنّ الحمل على المعنى قد حسن هنا، وجاز تمام المعنى في حين أنّه في بيت الشعر قبيح ولا يقع إلّا في ضرورة الشعر."[3]

---

[1] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 183.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 285.

[3] المرجع السابق، ص 183، 184.

2-2 الحمل على المعنى سماعي

قال الأنباري في تعليله حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل على أنّها حذفت بسبب الاختصاص: " لو كان الاختصاص سببًا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل ولوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل؛ فيقال: المرأة طلق، وطمث، وحمل، كما يقال: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ فلمّا لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دلّ على أنّه تعليل فاسد، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض؛ لأنّ الحمل على المعنى اتّساع يقتصر فيه على السماع، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع."[1]

2-3 يُحمل على المعنى بعد استغناء الحمل على اللفظ.

ويُقصد باستغناء اللفظ تمامه بمتعلقاته، فلا يُحمل على المعنى مبتدأ إلّا بعد مجيء خبره، ولا على معنى فعل قبل تمامه بالفاعل والمفعول به، ولا على معنى موصولٍ قبل تمام صلته، وكذا كلُّ ما تعلق باللفظ من صفة أو حال أو نحوه هو من تمامه، فلا يُستجاز الحمل على المعنى قبل استيفائه.

جاء في المقتضب للمبرد (ت285ه): "ومنه قراءة الرفع في (شُرَكَاؤُهُم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴿١٣٧﴾﴾ {الأنعام:137 } لما قال: قتل أولادهم تمّ الكلام، فقال: ﴿شُرَكَآؤُهُم﴾ على المعنى؛ لأنّه علم أنّ لهذا التزيين مزينًا، فالمعنى زينه شُركاؤهم."[2]

" فإذا حُمل على اللّفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، فالمعنى أقوى؛ ولذا يبعد الرجوع إليه بعد الحمل على اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف."[3]

---

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 623.

[2] المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ط2 1994م، 243/3.

[3] الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998م، ص380.

وقد ورد في تفسير البحر المحيط أنّ قولَه تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ {البقرة: 112} حمل على اللفظ حيث عاد الضمير مفردًا في قوله:﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ ثم جمع في قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ حملاً على المعنى (من).[1]

2-4 لا يحمل على المعنى إذا أمكن الحمل على اللفظ:

من أمثلته ما ذهب إليه الكوفيون في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ {هود 43}، فالمختار عند الجمهور أنّ الاستثناء فيه منقطع، لأنّ الظاهر في ﴿عَاصِمِ﴾ أنّه اسم فاعل، فهو خارج من جنس المعصوم المدلول عليه بـ:﴿مَن رَّحِمَ ﴾، مع إمكان الذهاب إلى اتصال الاستثناء على القول أنّ﴿عَاصِمِ﴾ في الآية بمعنى(معصوم)، بيد أنّهم اقتصروا على الوجه الأول أو قدموه، " لأنّك لم تجعل عاصمًا بمعنى (معصوم) فتخرجه من بابه."[2] واستضعفوا الثاني؛ لأنّه خلاف الظاهر، وإنّما يُصارُ إلى مثله ما لم توجد عنه مندوحة.[3]

2-5 وجود ما يقوي المعنى:

مثل ذلك في " اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما فبلفظه تقول: ثلاثة أشخصٍ قاصد نسوة، وثلاث أعين قاصد رجال؛ لأنّ لفظ شخص مذكر، ولفظ عين مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى، فإنّ اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى."[4]

---

[1] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط،1/ 352.

[2] النحاس (أبو جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، اعتنى به، الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ص 419.

[3] ينظر: ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي)، شرح المفصل، صحح وعلق حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطيبة بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 81/2.

[4] الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 4/ 62.

6-2 إذا حملت العرب على المعنى لم تكد تُراجعُ اللفظ:

فإذا اجتمع الحملان: الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ابتُدئ بالحمل على اللفظ، قال الزركشي: " هذا هو الجادّة في القرآن، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨ ﴾ { البقرة: 8} أفرد أولا باعتبار اللفظ، ثم جمع ثانيا باعتبار المعنى فقال: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ فعاد الضمير مجموعا كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۝١١ ﴾ {الطلاق:11} فعاد الضمير من﴿يُدۡخِلۡه﴾ مفردا على لفظ ﴿مَن﴾ ثم قال﴿ خَٰلِدِين﴾ وهو حال من الضمير."[1]

7-2 يُحمل على الموضع إذا تعذر الحمل على اللّفظ الظاهر:

لا يحمل على الموضع إلّا إذا تعذّر الحمل على اللفظ الظاهر إنّما يصار إلى المحل إذا تعذّر الحمل على اللفظ الظاهر، ومن ثمّ أجاز النحاة حمل تابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ. فقيل: "فإذا عطفت على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى."[2]

8-2 الحمل على ظاهر اللفظ أولى:

الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره. قيل في اشتقاق(موظب) ووزنه: "فإنّك إن جعلته (مفعلاً) كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل، يقال: وظب على شيء وظوبًا أي دام، وإن جعلته(فوعلا) كان من (مظب)، وهو غير مستعمل، فحكم بزيادة الميم، كذلك(معلى) لأنّك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواو، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة أن من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم: معلت الشيء أخذته بسرعة. وإنّما أوردت مثالين إشارة إلى أنّه إذا لم يعارض شبه الاشتقاق أغلب الوزنين رجح

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 382.

[2] سعود غازي أبو تاكي، التعانق والحمل دراسة في النحو واللغة، ص 127.

بشبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأنّ الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره." [1]

2-9 يحمل مالا يعرف اشتقاقه على ما يعرف:

من ذلك الحكم على همزتي(أرنب و أفكل) بالزيادة رغم أنهما مجهولتا الاشتقاق حملاً لهما على ما عُرف اشتقاقه نحو: أحمر.[2]

2-10 الحمل على الجوار ضرورة

إن هذا النوع من الحمل " لا يلجأ إليه إلّا في ضرورة الجوار من مواضع الضرورة و الشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة"[3]، و قيل أيضًا: الجر على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه." [4]

2-11 حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل

ذُكر ذلك في باب (قِيلَ وبِيعَ)، قيل: " إن أحد أوجهها: قول، و بُوع وجهها أن نقول: أصل (قُوِل) كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصارت (قُول)، ثم حملوا (بُوع) عليه، وهذه اللّغة رديئة للاعتداد بها؛ لأنّ حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل."[5]

2-12 الحمل على الكثير أولى

الحمل على الكثرة أولى ومنه قول ابن جني في (ما) التميمية: "وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان الاستعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى استعماله، من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً [...] إلّا أنّك إذا

---

[1] الجاربردي (أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين)، شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، تح، علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2/ 235، 236.

[2] الأشموني، شرح الأشمونيي على ألفية ابن مالك، 4/ 252.

[3] العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، التبيان في إعراب القران، تح، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م، ص 174.

[4] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 489.

[5] رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح، محمد محي الدين عبد الحميد و محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م، 1/ 299.

استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة (الحجازية) ألا ترى أنّ القرآن بها نزل."[1]

ومنه أيضا "حمل المُدغم على غير المُدغمِ في الامتناع أولى من حمل غير المُدغم على المُدغم في الجواز؛ وذلك لأنّ غير المُدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعا، والمُدغم أقل استعمالا وأندر وقوعًا، فلمّا وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر."[2]

13-2 لا يحمل على النادر

لا يحمل على النادر حيث قيل: " اعلم أنهم كانوا بنوا الزمان والمكان على المضارع فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحة، وإنّما لم يضموها فيما مضارعه مضموم، نحو: يقتل وينصر؛ لأنّه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مفعل إلّا نادرًا كـ: (مكرم و معون) [...] فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب وعدل إلى أحد اللفظين(مفعَل و مفعِل) وكان الفتح أخف فحمل عليه."[3]

ومن هذه الضوابط أيضًا:[4]

- قد يراجع من الأصول إلى الفروع عند الحاجة.[5]
- تحمل الأصول على الفروع.[6]
- قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.[7]
- الأصول تتحمل ما لا تتحمله الفروع.[8]

---

[1] ابن جني، الخصائص، 124/1، 125.

[2] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 534.

[3] الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي التصريف والخط، عالم الكتب، بيروت، 1984م، 181/1

[4] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 193.

[5] الكفوي، الكليات، ص 128 .

[6] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 124.

[7] ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن أحمد)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، سيدا، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، 779/2.

[8] الكفوي، الكليات، ص 122.

- من شأن الفروع أن تُحمل على الأصول.[1]
- حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم.[2]
- الفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول.[3]

ويستشف ممّا ذُكِر من هذه الضَّوابط عدّة ملاحظات أهمّها:[4]

1 أنها أنظمة عامة وقواعد كلية، تهدف إلى توجيه العلماء، وإرشادهم ضمن الإطار العام لفكرة الحمل، وبالتالي فهي لا تتطرق إلى الجزئيات.

2 أنّها ليس محل خلاف بين العلماء وإنّما كان خلافهم ناتجا من اختلاف وجهات النظر بين عالم وآخر من حيث مدى تطابق، أو تمام المحمُول والمحمُول عليه.

3 أنّ هذه القواعد ليست من وضعِ فردٍ معين، بل تبلورت كنتيجة لجهود جمهور العلماء.

4 أنّ هذه الأنظمة لم ترصد في مؤلف معين، وإنَّما جاءت مبعثرة في أثناء كتب الخلاف والأصول، والشُّروح النَّحوية، والسبب في ذلك مرجعه إلى أنّها كانت عندهم بمثابة البديهيات التي لا تحتاج إلى نقاش.

عموما لم يختلف النحاة في ضوابط الحمل هذه، وإنّما كان جلّ خلافهم في اختيار القاعدة التي بنوا على أساسها أحكامهم، فقد يختار أحد النحويين قاعدة دون الأخرى، ومرده في ذلك انطباقها على المسألة الخلافية القائمة بين النحاة.

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 126.

[2] المصدر نفسه، 2/ 92.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 117، و العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007م، ص 94، والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 276.

[4] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 193، 194

المبحث الثالث: تحرير المصطلحات: التأويل، والتعليل، و التضمين، والاتساع، والتوجيه.

لا جرم أنّ أيّ دراسة علمية تتأسس على جملة من المصطلحات التي تُعدّ بمنزلة المفاتيح التي تفتح مغاليق العلوم وتكشف عنها الغموض،" فمفاتيح العلوم مصطلحاتها "[1] على حدّ تعبير عبد السلام المسدي فبمجرد ذكر المصطلح يتبادر إلى الذهن مباشرة ما يعنيه أو ما يشير إليه في كل علم، إلاّ أننا قد نجد مصطلحات تتقارب دلاليا مع المصطلح الواحد على نحو ما يُبيّنه مصطلح الحمل الذي تتداخل دلالاته مع مصطلحات أخر على غرار: التأويل والتَّعليل والتَّضمين والاتِّساع والتَّوجيه. وفيما يأتي بيان للفروقات الدلالية بين هذه المصطلحات.

أولاً: الحمل والتأويل

يُعدّ مصطلح التأويل من المصطلحات المتقاربة دلاليا مع مصطلح الحمل، ولذلك لابدّ أن نفرّق بين المصطلحين حتى تتحدّد طبيعة الدراسة، ويتضح دور كلّ مصطلح عند النحاة واللغويين، فالتأويل "من القضايا التي نالت اهتمام النحاة - قديما وحديثا- وإن كان القدامى قد استخدموا التأويل كآلية في معالجة النصوص والشواهد اللغوية منذ النحاة الأوائل، ثم استفحل دوره كآلية لدى النحاة في معالجة ما شذّ عن قواعدهم من شواهد ونصوص، أو ما استعصى عندهم من مسائل فرعية أعملوا فيها عقولهم، لكن حتى غاية القرن الثالث كانت تأويلاتهم وتطبيقاتهم وتحليلاتهم بعيدة عن التكلف والجدل، فلا يلجأ إليه إلاّ إذا اقتضى التوافق مع مقاييس النحو وأصوله".[2] ومن ثمّ فالنحاة يلجؤون إلى التأويل عند شذوذ الظاهرة اللغوية عما ارتضوه قواعد وأقيسة للغتهم.

ومع كثرة اعتماد النحاة على التأويل فإنّنا لا نجد كتابا نحويا يخلو من هذا المصطلح، إذ أصبح من المصطلحات الإجرائية التي مارسها النحاة عند توجيههم، أو تعليلهم للقواعد النحوية، إلّا أنّ هذا لا ينفي وجود بعض الإشارات التي تنظّر لهذا المصطلح، فمن ذلك ما أورده السيوطي: نقلاً عن

[1] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتب، ط1، (د ت)، ص11.

[2] حمروش إدريس، التأويل في النحو العربي موقف القدامى والمحدثين، مجلة منتدى الأستاذ، دورية محكمة، قسنطينة، ع1، أفريل، 2005م، ص100.

أبي حيّان (ت745ه) في شرح التسهيل ما نصّه: " التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول."[1]

ولَعلَّ المُراد من ذلك أنَّه إذا جَاء نصٌّ لُغويّ مُخالفٌ للجادة، حمل على غير ظاهره لموافقتها الجادة الشيء يراد بها القاعدة أو المعنى. ويظهر أنّ هذا الفهم القديم كان أصلا للتَّعريفات في العصر الحديث التي تناولت التأويل النحوي، فهو حمل اللفظ على غير ظاهره لمراعاة القاعدة أو لمراعاة المعنى.[2]

وعموما فمصطلح التأويل من المصطلحات الشائعة في كتب النحاة حيث يأتي عند صرف اللفظ عن ظاهره وهذا ما نلمحه عند ثلة من النحاة المحدثين أمثال تمام حسان الذي ذهب إلى أنّ التأويل النحوي هو: ردُّ العبارة إلى أصلها النحوي الذي قعّد له، وذلك لأنّ النحاة حرصوا على أن يفسّروا كلّ ما سمع إلّا ما ندر وشذّ في ضوء القواعد التي لم تصدق دائما.[3]

فالمقصود بالتأويل النحوي من خلال التعريفات سالفة الذكر هو حمل اللفظ على غير ظاهره لاقتضاء القاعدة؛ إلاّ أنّ عبد الفتاح الحموز يرى أن التأويل النحوي لا يحصل لما تقتضيه القاعدة فحسب، حيث ذهب إلى أنّ لفظة تأويل عند النحويين يراد بها "حمل النص على غير ظاهره، وإنّما يحمل العبارة في نص ما أو يحمل اللفظة في عبارة ما. ومن ثمّ فالتأويل النحوي هو حمل اللفظ على غير ظاهره لمراعاة القاعدة أو لمراعاة المعنى"[4].

وحملا على ما تقدم فإنّ التأويل عند النحاة القدامى والمحدثين قصد به: " إجراء توجيهي منضبط للنّصوص المخالفة للقواعد و الأقيسة، بأساليب مختلفة تجعلها داخلة في إطار هذه القواعد والأقيسة، أو هو صب للنصوص والظواهر اللّغوية في قوالب بحيث تتحقق صحة القواعد مع سلامة النصوص، وبحيث لا يكون توجيه هذه النصوص داخلا في إطار تصحيح ما هو شاذ".[5] ليكون

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 75.

[2] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 231، 232.

[3] ينظر: تمام حسان، الأصول، 138، 148.

[4] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القران الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984م، 1 / 17_20

[5] محمد راضي محمد علي، التأويل والتوجيه في ضوء تعارض الأدلة النحوية، دار المقتبس، سورية، دمشق، ط1، 2017م، ص 40.

بذلك التأويل بمثابة المعالج للظاهرة اللغوية إذ لا يُعتمد فيه على ردّ ما شذ عن القاعدة من تلك الظواهر.

إنّ الملاحظ على النحو العربي اعتماد علمائه على التأويل، إذ عُدَّ أصلا من أصول النحو، وارتبط بعدّة مصطلحات كالحمل من ذلك ما أورده المجاشعي(ت479هـ) في الحروف اللاحقة للأسماء كأب وأخ معترضا على رأي الكوفيين بأنّها حركات مشبعات؛ لأنّ ذلك إنّما يجوز في الضرورة الشعرية وانتصر إلى رأي سيبويه بأنها حروف إعراب والإعراب مقدّر فيه.[1]

واستعمله الزمخشري في شرح قوله تعالى:﴿وَاٰيَـٰتٌ لِّلۡقَوۡمِ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ {الجاثية: 04} حيث قال: " فإن قلت العطف على العاملين على مذهب سديد لا مقال فيه وقد أباه سيبويه فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده: أحدهما أن يكون على إضمار في، والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها ويقصد قراءة ابن مسعود، والثاني: أن ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطُوفًا على ما قبله أو على تكرير، ورفعها بإضمار هي".[2]كما ذكر الزمخشري لفظ (المُحمل) في قوله: "وصحة محمله على الجمع في (وفدينا بالأبينا) يريد الآباء".[3]

وذكره أبو حيّان الأندلسي عند تفسيره قوله تعالى:﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ ۝٦٤﴾ {مريم:64 } حيث قال: "ويُحمل ذلك القول على إضمار أي وما يتنزل جبريل إلا بأمر ربك قائلا له: (ومابين أيدينا) أي يقول ذلك على سبيل الاستعذار في البطء عنك بأنّ ربك متصرف فينا ليس لنا أن نتصرف إلّا لمشيئته، وإخبار أنّه تعالى ليس بناسيك إن تأخر عنك الوحي."[4]

وبناء عليه فالتأويل النحوي عملية ذهنية تعتبر القاعدة معيارا تخضع له كل النصوص، وما شذّ عن المعيار ردّ إليه بالتأويل.

---

[1] المجاشعي (أبو الحسن علي بن فضال)، شرح عيون الإعراب، تح، عبد القاسم سليم، دار المعارف، 1988م، ص48،49.

[2] الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون ثيحا، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط3، 2009م، ص 1004.

[3] كمال جبرى عبهري، الزمخشري سيرته –آثاره –مذهبه النحوي، دار الجنان، عمان، الأردن، ط1، 2014م، ص 193.

[4] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 193/6.

وقد لخص تمام حسان موضوعات التأويل فيما يلي:[1]

1- أنّ القواعد أضيق من كلام العرب، ففي الكلام ما لا تنص القواعد على ضبطه.

2-قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة ولكن يمكن التوفيق بينهما بالتأويل.

3-أنّ التأويل قد يحتمل وجها واحدا، وقد يحتمل وجوها متعدّدة.

4-قلّما يشتمل المأثور ما يستعصي على التأويل.

5-إذا خالف بعض الحديث القاعدة، فلا ينبغي أن يكون ذلك داعيا إلى ترك الاستشهاد به جملة؛ لأن هذا البعض صحيح مع التوجيه والتأويل.

وعموما فالتأويل من الوسائل الإجرائية التي اعتمد عليها النحاة عند مخالفة ما ثبت من نصوص القاعدة، إذ مجال النصوص متسع لا يمكن حصره، ومن ثمّ فلا يمكن للقواعد النحوية أن تستوعب كل كلام العرب. ذلك نتيجة الاستقراء الناقص.

ثانيا: الحمل والتعليل

تُسفر أيُّ علاقة بين ظاهرتين متجانستين أو غير متجانستين في مجال العلوم البشرية عن علة مضمرة وراء تلك العلاقة الجامعة. والدارس في مختلف العلوم يبحث عن تعليلات مختلف الظواهر العلمية والمعرفية بما اكتسبه من قدرات عقلية من شأنها أن تفصح عمّا وراء تلك الظواهر؛ ولأنّ " المعرفة التي تكون عن تجربة هي جزئيات مشتة ومشوشة، ليس بينها رابط منطقي، والعقل بما أوتي من مبادئ يحاول دائما أن يذهب إلى ما وراء التجربة، فيربط بين المعارف الجزئية ليكشف عن نظامها الخفي، فينظمها في قوانين، وهذه المبادئ العقلية (مبادئ كلية) تعينه على تأويل التجربة، وعلى الحكم على الأشياء حكما موضوعيا مستقلا عن الدوافع الذاتية والعوامل الشخصية. فالاكتفاء إذن عند ظاهر الأحداث دون التغلغل فيها لمعرفة عللها وغاياتها ليس من العلمية في شيء، وهو الأمر الذي عناه الكثير من الباحثين المحققين."[2]

[1] تمام حسان، الأصول، ص 148.

[2] محمد بن حجر، العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2019م، ص267.

ومن ثمّ فالتعليل يبيّن مقاصد وغايات العلوم والأسس التي بني عليها، كما يؤدي إلى فهم مبادئه، لذا فإنّ" النظر في التعليل اللغوي العربي هو النظر في محركاته، ودوافعه ومنتجاته، كما أنّه نظر في بنية اللغة استقراء وتتبعا، أمّا المحركات فقد أفرزتها تلك الثقافة التي تشربت من معينها العقلية العربية في جميع المجالات البحث والنظر، ولعلّ أهمها، وأبرزها تلك الصبغة التي اصطبغ بها الخطاب القرآني، فقد جاء خطابا متميزا بسمة الإقناعية والتي من أبرز معطياتها التعليل دفعا للشك والريب، وتثبيتا للعقائد، فهو خطاب يحكمه نظام العلل، والأسباب، ومراعاة العقول، ومجاراة المفاهيم، ولذلك نجده قد علّل أشياء، وجعل بعضها مترتبا على بعض".[1] فالنص القرآني من هذا المنطلق يعتمد نظامه على تعليل الأشياء والظواهر بغية تثبيت العقيدة وإقناع المعرضين عنها.

و التعليل في اصطلاح علماء أصول هو: " تعدية حكم الأصل إلى الفرع، وهو بيان العلل، وكيفية استخراجها، وهذا قد يكون لأجل القياس، وهو رد فرع إلى أصل لمساواته في علة حكم، وقد يكون لغير ذلك، بأن يبحث المجتهد في الحادثة المستجدة عن معنى يصلح مناطا لحكم الشرعي يحكم به بناء على ذلك المعنى، وهو المسمّى عندهم بالاستصلاح، أو المصالح المرسلة، أو بأن يبحث عن علة الحكم المنصوص لا لتعديته، وهو ما سمّوه بالتعليل بالعلة القاصرة أو بيان الحكمة."[2]

أما التعليل عند النّحاة فيمثل "عنصرا أساسا في الدرس النحوي عند العرب، حيث يشكل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي عند الأوائل، وبخاصة الخليل وسيبويه. ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئا، متصلا بالتعليل الأرسطي من ناحية، والتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، فصار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي حتى غلب على الفكر النحوي كله."[3] فالناظر في البدايات الأولى للنحو يلحظ اعتماد علمائه على جملة من التعليلات عند التأسيس للقواعد النحوية.

[1] الزايدي بودرامة، التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب وآدابها، ص 131.
[2] سليمان إبراهيم البلكيمي، العلة النحوية في القرن السابع الهجري، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2017م، ص 36.
[3] عزمي محمد سليمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين الشاطبي أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012م، ص 156

كما أنّ " التعليل النحوي يتضمن من المبادئ التفسيرية العامّة ما يكوّن مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يُمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب تفسير متماسك العناصر، ومعنى هذا أنّ التعليل يمكن أن يعتبر جهازا تفسيريا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة، وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي."[1] فهو بهذا يحدّد المبادئ والأسس العقلية واللغوية المعتمدة عند بناء القواعد النحوية.

والملاحظ مما تقدم ذكره أنّ التعليل يدور في ثلاثة معان:[2]

أولها: تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر.

ثانيها: إظهار علّية الشيء.

ثالثها: الاستدلال على المعلول بالعلّة.

ولعلّ هذه المعاني الثلاثة مثّلت أبرز المرتكزات التي اعتمد عليها النّحاة، فنجدهم "يشرحون ما ألِف قديما، ويُعلّلون ما تَوصل إليه سابقيهم من أحكام وفق نظرتهم الجدلية، فكثرت الشروح، وتعدّدت التعليقات والحواشي؛ ممّا اتخم مؤلفاتهم بما استنبط من علل و أقيسة؛ لدرجة أنّ كثيرا منهم جعل يعلّل الأمور الوضعية ومعلوم أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع لمنطق، وإنّما تخضع للواقع القائم على المستعمل منها لذلك ينبغي أن تُعلّل الوضعيات؛ لأنّها لا تثبت اللغة تفردا."[3] فالتعليلات التي قدمها النّحاة كانت خاصة بالأقيسة والقواعد التي وضعوها، فهي لم تتعلق باللغة كظاهرة اجتماعية.

وبذلك فالتعليل جاء بعد تمَامِ الاستقرار ونَضج على عهد الخليل وسيبويه، وله هدفان:[4]

الأول: التدليل على أسرار العربية وسحر بيانها وأحكام تغيرها.

الثاني: البرهنة على الخصائص والميزات وسنن العرب في كلامها.

---

[1] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، دار صادر، بيروت، 1993م، ص118-129.

[2] سليمان إبراهيم البلكيمي، العلة النحوية في القرن السابع الهجري، ص 41، 42.

[3] المرجع نفسه، ص280.

[4] فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، منشورات زين، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص 221، 222.

أما الهدف الرئيس من التعليل في النحو فهو" تفسير ما بند عن الأصول، حتى يسلم نظام اللغة من اللانتظام أو اللانسجام، ومن التناقض الظاهر، لأنّ اللغة من وضع حكيم، فلا يمكن بتاتا أن يكون فيها ما يناقض وجه الحكمة؛ لأنّ الأحكام في اللغة معروفة يقرّرها السماع قبل كل شيء، وإنما يحتاج النحوي أن يعلل ليفسر وجه هذه الأحكام ويبيّن كيف أنها متناغمة ومتكاملة."[1] وعليه فغاية التعليل في مرحلة متقدمة من الدرس النحوي تعتمد على بيان حكمة نظام اللغة العربية وعن سرّ نظمها.

وكذلك ارتبطت تعليلات النحاة بما أفرزته اللغة من قوانين ضابطة للسان ومن تلك التعليلات البحث عن كيفية "ضبط الأشباه والنظائر على مستوى المفردات والتراكيب، ليفسروا بعضها ببعض، أو ليضبطوا قوانينها، ونقول إنّ هذا هو عين ما ندعيه، من أنّ اللغة لو لم تكن في بنياتها الإفرادية والتركيبية تجري على مقاييس محكمة ومطردة ما كان يمكن ضبطها."[2] فاللغة ذات نظام محكمٍ تجمع بين مفرداتها وتراكيبها جملة من القوانين التي لا يمكن تجاوزها.

ثالثا: الحمل والتضمين

يستعمل الكثير من الدارسين القدامى والمحدثين مصطلح التضمين للدلالة على الحمل على المعنى أو العكس وذلك لتقارب المعنى الدلالي لكلّ منهما، وقد تعددت تعريفات التضمين منها ما أورده ابن جني حيث قال: "ومن الحمل على المعنى باب واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتصال الفعل بحرفٍ ليس ممّا يتعدّى به؛ لأنّه في معنى فعل يتعدّى به."[3] وهذا يعني أنّ التضمين يكون في الفعل الذي أخذ حكم فعل آخر، فيتعدَّى بحرف الجرّ الذي يتعدى به الآخر، ولا يكون ذلك في الفعل المتعدّي به؛ بمعنى أنّ التضمين يقع في الفعل لا في الحرف.

[1] محمد بن حجر، العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، ص 272.
[2] المرجع نفسه، ص 265.
[3] ابن جني، الخصائص، 435/2.

كما نجد ابن هشام(761ه) قد عرّف التضمين بقوله : "هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر يعطي حكمه"[1]. و الإشراب يعني: " المخالطة أي أنّ اللفظ الواحد يختلط في معنيان معنى يدلّ عليه اللفظ، والآخر يدل عليه السياق."[2]

وفي موضع آخر فرّق بين الحذف والتَضمين، حيث قال: " الحذف والتضمين وإنْ اشتركا في أنَّهما خلافُ الأصل، لكن التضمين تغيير معنى الأصل وليس كذلك الحذف."[3]

و ورد عن السيوطي أنّ التضمين هو: " إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء، وأمّا الأفعال فإنّه تضمين فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معًا، وذلك بأن يأتي الفعل متعدّيا بحرفٍ ليس من عادته التعدّي، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليُصبح التعدّي به، الأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف. وأمّا في الأسماء فإنّه تضمين اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين معًا، نحو قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ ١٠٥ ﴾ {الأعراف: 105}، ضمّن حقيق معنى حريصٌ، ليفيد أنّه محقوق بقول الحقّ وحريصٌ عليه."[4] و عليه فإن التضمين يلحق الفعل والحرف وكذا الاسم وفي دلالته تساوي في المعنى مع دلالة الحمل، إلّا أنّ لكلّ منهما وظيفته ؛ إذ بها يتحدد الفرق.

رابعا: الحمل و الاتساع

تعدّدت الوسائل الإجرائية التي اعتمد عليها النحاة من أجل بناء القواعد النحوية أو من أجل إثبات صحتها ومن تلك الوسائل اعتمادهم على الاتساع عند تفسير خروج الظاهرة اللغوية عمّا أقرّه النّحاة من قواعد؛ "حيث استخدِم مصطلح الاتساع رديفا للخروج عن الأصل في التركيب، وبمعنى التساهل في الأخذ بالضوابط والقواعد، ويمكننا أن نلتمس مفهوم الاتساع عندهم، في نماذج

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 791/2.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرب)، 491/1
[3] المصدر السّابق، ص 299.
[4] السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، 198/1.

من استخدامهم للمصطلح وقد ورد ذلك في مباحث الظرف، والمصدر، والحذف، وغيرها مما تفرق في كتبهم."[1]

جاء في الأصول لابن السراج في بابي المفعول من أجله والمفعول به: "كان من حقّهما ألّا يفارقا حرف الجر، ولكنّه حذف فيهما، ولم يجريا مجرى الظرف في التّصرف في الإعراب، وفي إقامتهما مقام الفاعل، فيدلّك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في غير موضعهما، وأنّ ذلك اتّساع منهم فيهما."[2] وقول الأنباري في مجيء الجملة الاستفهامية وصفا و الأمرية حاليا: "وإنَّما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة. "[3]

فعلة الخروج عن الأصل هي الاتساع ومن أمثلة ذلك ما أورده الزجاج (ت311ه) في قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمۡ ﴿١٦﴾ ﴾ {البقرة: 16}: معناه فما ربحوا في تجارتهم، لأنّ التجارة لا تَربَحُ، وإنما يُربح فيها ويُوضع فيها، والعرب تقول: (قد خسر بيعُك) و (ربحت تجارتك) يريدون بذلك الاختصار وسعة الكلام."[4]

وقال ابن الشجري (ت542ه) في وضع المضارع موضع الماضي وعكسه: "ووجهُ استجازتهم هذا الإبدال مع تضادّ الأفعال أنّ الأفعال جنسٌ واحدٌ، وإنما خُولف بين صيَغها لتدلّ كلّ صيغة على زمان غير الذي تدلّ عليه الأخرى، وإذا تضمّن الكلام معنًى يُزيح الإلباس جاز وضعُ بعضها في موضع بعضٍ توسُّعًا."[5]

وعموما فالاتساع عند النحاة من الوسائل التي يستندون عليها عند خروج الظاهرة اللغوية عن أقيستهم، وهذا لا يعني شذوذ وعدم فصاحة ما خرج عن الأصل، وإنّما هو نوع من التجوز في اللغة.

---

[1] محمد نور الدين المنجد، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010م، ص 32.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو، 212/1

[3] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص98.

[4] الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، معاني القرآن وإعرابه، تح، عبد الجليل علي الشلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م، 92/1.

[5] ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة)، أمالي ابن الشجري، تح، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413ه، 68/1.

خامسا: الحمل والتوجيه

لقد تعدّدت استخدامات مصطلح التوجيه من قبل العلماء فنجده مصطلحا مارسه النّحاة عند توجيههم للقواعد النحوية، كما وظّفه المفسرون وعلماء القراءات عند تفسيرهم لآي القرآن، وبهذا فالتوجيه عُرف في حقول معرفية متباينة، وهو "يدور في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى، أو الأصل اللغوي."[1] أو بمعنى آخر ذكر سبب وجود الكلمة على هذا الوجه في الضبط دون غيره، فإذا كانت الكلمة مرفوعة مثلا فإن التوجيه معناه إذًا لم جاءت الكلمة مرفوعة في هذا الموضع، هل لأنها مبتدأ أم لأنّها خبر؟ وتطالعنا كتب النحو بأسماء أخرى للتوجيه تدور جميعها في فلك البحث عن مخرج للحالة الإعرابية الماثلة من هذه المسميات (التخريج، الحمل، التأويل، الوجه، التقدير، الاحتمال، الحجة[...] وغير ذلك من الأسماء.[2]

وقد اتسم التوجيه النّحوي بأنّه: "علم ضخم جدا، وبخاصة توجيه القراءات السبع"[3]، إذ يقترب من حيث الدلالة من مصطلح الحمل، وذلك عند البحث عن تخريج للقاعدة أو للنص الشرعي أو كلام العرب.

ومن أمثلته ما جاء في قول الله عزّ وجل: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ {المائدة: 38}، قال الفراء: " تختار العرب الرفع في (السّارقُ والسّارقةُ) لأنّها (غير) موقّتين، فوجّهها توجيه الجزاء"[4]، بمعنى أنّها في محل رفع بالابتداء قياسا على اسم الشرط (مَن)، كأنّه قال (من سرق)[5]، فوقع عليها الحكم نفسه.

---

[1] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن، 17/1

[2] أشرف السيد إبراهيم إسماعيل العربي، التوجيه بين معاني الفراء والزجاج، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير،إشراف أحمد هندي وطارق شلبي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م، ص2،3.

[3] محمود محمد الطناحي، مقالات، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص217.

[4] الفراء، معاني القرآن، تح، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، 306/1.

[5] المصدر نفسه، 1/ 306.

وبناء عليه فالتوجيه من العمليات الإجرائية التي وظفها العلماء عند تفسير وتعليل القواعد النحوية أو عند البحث عن تخريجاتها في آي القرآن وفي الحديث الشريف وفي الكلام العربي.

خلاصة الفصل

- يُعتبر الحمل اللغوي مفهوما من المفاهيم الأصيلة في النحو العربي، وهو من أعمدة النظرية النحوية يُفسِّر الخروج عن الشائع المطرد من النصوص العربية، لتطرد القواعد، وتسلم المقاييس.
- للحمل صلة وثيقة بالقياس فإذا كان القياس ضبطًا لما تمّ استقراؤه من كلام العرب، فإنّ الحمل مكمّلٌ يضبط ما لم يستوعبه القياس إذْ يمكن القول أيضًا: إنّ الحمل يمثل توسعا للقياس.
- يوصف الحمل بأنّه عدولٌ عن معايير النحو في اللغة، وخروج عن النمط العادي، وقد ارتبط استعماله بعدة مصطلحات كالتأويل، والتعليل، والتوجيه، والاتساع وغيرها.
- الحمل ظاهرة لغوية جرى عليها كلام العرب في بعض مواضعه، وعلّة من العلل النحوية التي فُسّرت بها الشواهد والظواهر التي خالفت الأصل أو القياس.
- لم تقتصر ظاهرة الحمل اللغوي على لون معين من الكلام، فقد ورد بها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهي أكثر من أن تحصى في الكلام، فلها صور متعدّدة، وأشكال متنوعة، منها ما هو مرتبط بالقياس كحمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع، وحمل النظير على النظير، وحمل الشيء على ضده، وأخرى وردت شواذها مبعثرة في كتب الأصول والنحو كالحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والحمل على الجوار، والحمل على التشابه والتماثل، والحمل على الأكثر وغيرها.
- للحمل مجموعة من القواعد والضوابط التي وضعها النحاة والأصوليون وأصحاب الشروحات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: أن يحمل على الظاهر أولى من أن يحمل على غيره، وأن لا يحمل على المعنى إلّا بعد تمام الكلام، وأن لا يحمل على القليل النادر، ويكون الحمل على الكثير أولى.

الفصل الثاني

الحمل على اللفظ و على المعنى في تفسير الجامع لأحكام القرآن

المبحث الأوّل: الحمل على اللفظ.

المبحث الثاني: الحمل على المعنى.

المبحث الثالث: الحمل على اللفظ والمعنى معا.

توطئة:

لقد تعامل النحاة مع اللغة العربية وفق أسس علمية وضوابط منهجية عند استقرائهم لتلك اللغة التي صعب حصرها على حدّ تعبير ابن الأنباري[1]، وبما أنّ العربي يعدّ من أبرز مصادر التقعيد، حيث كان هو المتحكم في لغة الدراسة وفق ما أشار إليه محمد عابد الجابري: " فالأعرابي هو صانع العالم العربي."[2]

إن هذا الطرح يؤدي بنا إلى نتيجتين أولاهما: اللغة العربية التي يصعب حصرها، فالمتكلم العربي يراعي تصاريف الكلام وفق مقامات القول، ووفق مقاصده فيتحكم بذلك في المعاني كما يتحكم في الألفاظ.

وثانيهما: لغة التقعيد التي قاس عليها النحاة ما قيل من المنجز اللغوي وما سيقال فيما بعد، وعلى هذا الأساس وحتى لا تضطرب القواعد والأقيسة، لجأ النحاة إلى ظاهرة لغوية هي الحمل، إذ تعد من الظواهر اللغوية الشائعة عند العرب في تعليلاتهم وتفسيراتهم للنماذج الخارجة عن تلك القواعد والأقيسة التي وضعوها.

يتضح ممّا سبق أنّ اللفظ أساس الإعراب، كما أنّه لا يفسد المعنى وإنما يوضحه ويبيّنه، وهو ما أورده ثعلب (ت291ه) بقوله: " العرب تُخرج الإعرابَ على الألفاظِ دونَ المعاني، ولا يفسدُ الإعراب المعاني وإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب."[3] والشاهد على ذلك ما ورد من عوامل معنوية ولفظية، فالأولى قليلة نادرة خفية أما الثانية فكثيرة مطردة جلية في كلام العرب وهو ما أقرّه الرضي بقوله: " العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه، وتقدير العامل خلاف الأصل أيضًا، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي."[4]

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص98.

[2] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، ط1، 1984 م، ص 75.

[3] جمال الدين القفطي (علي بن يوسف)، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1986م، 8/4.

[4] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح، يحيى بشير المصري، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، ط1، 1996م، 1/ 963

وقد يساوي العلماء في الدلالة بين اللفظ والظاهر في مقام الحديث عن الحمل، قال الرضي: "حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى."[1] نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾ {المنافقون: 10} القراءة في أكن على ضربين: الجزم والنصب، فمن جزم حمله على موضع (فأصدّق) جزمٌ بأنّه جواب الأمر، وأما من نصب فقال: (وأكونَ من الصالحين) فإنّه عطفه على النصب الظاهر في قوله: (فأصدّق).[2]

إنّ العلماء في تعاملهم مع ظاهرتي الحمل على اللفظ والحمل على المعنى يقدّمون الظاهرة الأولى على الثانية؛ لأن اللفظ هو المشاهد، المنظور إليه، وأما المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ و البداءة بها أولى، و بأنّ اللفظ متّقدم على المعنى، لأنّك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عَقِبه، فاعتبر أسبق. وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحت المراد أوّلا، ثم رجعت إلى غير المراد، لأنّه المعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيين."[3]

مراعاة لأولوية اللفظ على المعنى حسب ما تقدم ذكره، فإننا سنقدم مبحث (الحمل على اللفظ) عن مبحث (الحمل على المعنى).

المبحث الأول: الحمل على اللفظ

المتأمل في مقولات اللغويين والمفسرين يدرك أنّها استنبطت مما هو مطرد من ظواهر اللغة العربية، ولعلّ من أبرز تلك المقولات: الحمل على اللفظ، حيث بيّن علماء اللغة شروط الأخذ به ووقفوا عند تعريفات عديدة له، بيانها في الآتي:

[1] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 2/ 728.

[2] أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، المسائل العضديات، تح، علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص 119، 120.

[3] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 115.

أولا: تعريف الحمل على اللفظ

الحمل على اللفظ مصطلح مركب من كلمتين، أولاها (الحمل) وقد ورد تعريفها في الفصل الأول، والثانية اللفظ، حيث جاء في لسان العرب أنّ: " اللفظ أن تَرمي بِشيء كَان فِيكَ، والفِعل لَفَظَ الشَيءَ. يقال: لَفَظْتُ الشَيءَ من فَمي أَلْفِظُه لَفْظًا رميته، وذلك الشيء لُفاظةٌ؛ قال امرئ القيس يصف حمارًا: (الطويل)

يُواردُ مَجْهُولاتِ كلَّ خَمِيلَةٌ يَمُجُّ لُفَاظَ البَقْلِ في كُلِّ مَشْرَبِ.[1]

كما جاء في معجم التعريفات للشريف الجرجاني (ت816ه) أنّ: " اللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو في حُكمه مُهملاً كان أو مستعملاً."[2]

وفي السياق ذاته يبيّن الكفوي (ت1094ه) معنى اللفظ بقوله: " اللفظ مصدر بمعنى الرمي، وهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتًا وحرفًا، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملاً أو مستعملاً، صادرًا من الفم أو لا، لكن خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفًا واحدًا أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً فلا يقال لفظ الله، بل يقال كلمة الله. وفي اصطلاح النحاة: ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحرف واحدًا أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف، والإبدال، فيندرج فيه حينئذٍ كلمات الله، وكذا الضمائر التي يجب استتارها، وهذا المعنى أعم من الأول، وأحسن تعاريفه على ما قيل: صوت معتمد على مقطع حقيقة أو حكمًا، فالأول كزيد، والثاني كالضمير المستتر في قُم المقدر بأنْتَ".[3]

وقد أشار التهانوي (ت1191ه) إلى ما ذهب إليه الكفوي في أنّ: " اللفظ في اللغة الرمي، يقال أكلت الثمرة ولفظت النواة أي: رميتها، ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد جعله بمعنى

---

[1] ابن منظور، لسان العرب مادة (لفَظَ)، 7/ 461، وفي ديوان امرئ القيس، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، 1984م، ص 45.

أقبُّ رباعٌ مِنْ حَمِيرِ عمايةٍ يَمجَ لُعاعَ البَقْلِ في كلِّ مَشْرَبِ.

[2] الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف)، معجم التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص 161.

[3] الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)،ص 795.

الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلَّفظ به الإنسان حقيقة كان أو حكما مهملاً كان أو موضوعًا مفردًا كان أو مركبًا."[1]

يتبين من الأقوال السابقة أنّ اللفظ في عرف اللغويين بمعنى: (الرّمي) فهو ما خرج من الفم متلفظٌ به أو ما كان في حكمه، وقد نُقلت هذه الدلالة في عرف النحاة فاتخذت صورتين:

الأولى: وهي الوضع الأصلي الدال على الكلمة من حيث التأنيث والتذكير والجمع والتثنية والإفراد، ويبنى على هذا أنه إذا لحقت كلمة بكلمة أخرى فإنه يتوجب أن تعطى الكلمة الثانية حكم الكلمة الأولى الموضوع لها أصالة مثال ذلك قوله تعالى:(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۝) {النساء: 01} فقد أعطى حكم كلمة﴿وَٰحِدَة ﴾ حكم كلمة ﴿نَّفْس﴾ فأوردها مؤنثة، لأنّ النفس مؤنثة علمًا بأنّ النفس ها هنا مقصود بها آدم - عليه السلام- وإنما أنث حملا على لفظ (النفس).[2]

الثانية: وتتمثل في الحركة الإعرابية الظاهرة، أو المقدرة على الكلمة، وفي هذه الصورة تلحق الكلمة المحمولة بالكلمة المحمولة عليها، وتأخذ حركتها الإعرابية الظاهرة:

كقول عقيبة الأسدي: (الوافر)

مُعَاوِي إنّنا بَشَرٌ فأسجِح فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدِ.[3]

في رواية من زعم أنها مجرورة فحملها على لفظ الجبال المجرورة بالباء.[4]

بناء على ما سبق فإنّ التفصيل في تعريف مصطلحي **الحمل** و **اللفظ** كل على حدة يبيّن ويضبط التعريفات التي أصدرها العلماء فيما يخص مصطلح الحمل على اللفظ، إذ ذهب ابن هشام

---

[1] التهانوي (محمد علي بن محمد الحنفي)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح، رفيق العجم علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، ص 1411.

[2] ينظر: ابن خالويه (أبو عبد الله حسين بن أحمد)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة هلال، بيروت، لبنان، 1985م، ص 86.

[3] ينظر: البغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، 2/ 260.

[4] ينظر: أبو نصر المجريطي القرطبي (هارون بن موسى بن جندل القيسي)، شرح عيون كتاب سيبويه، تح، عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، مكتبة لسان العرب، ط1، 1984م، ص 59، 60.

إلى أنّ الحمل على اللفظ هو: " ما أعطي حكم الشيء المُشبه لَهُ في لفظه دون معناه."[1] ومعنى ذلك أن يحمل لفظ على لفظ آخر فيأخذ حكمه.

تُبين هذه التعريفات أنّ العلاقة الجامعة بين المحمول والمحمول عليه في الحمل على اللفظ تقوم على المشابهة من وجه لفظيٍّ غير معنويّ.

ثانيا: ضوابط الحمل على اللفظ

لقد وضع علماء العربية ضوابط للحمل على اللفظ وجب العمل بها عند توجيه أو ترجيح الأحكام اللغوية أو عند تفسير آي القرآن، تلك الضوابط استنبطت من اللغة وطبقت عليها وفق ما تصوره اللّغويون العرب، فنجد من أبرزها ما يلي:

1- أن يحمل ما لايعرف اشتقاقه على ما يعرف:

ومنه الحكم على همزتي (أرنب وأفكل) بالزيادة رغم أنهما مجهولتا الاشتقاق حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو: أحمر، والإفكِل: الرَّعْدَة.[2] فالملاحظ أنّ اللغويين ينسبون الكلمات المجهولة الاشتقاق إلى ما عرف اشتقاقها حتى لا يقع الاختلاف عند تعليل وتفسير الظواهر اللغوية.

2-الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره:

قيل في اشتقاق (موظب) ووزنه: " فإنك إن جعلته (مفعلاً) كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل، قال: وظب على شيء وظوبا أي دام، وإن جعلته (فوعلا) كان من (مظب)، وهو غير مستعمل، فحكم بزيادة الميم، كذلك (معلى) لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواو، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة أن ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم: معلت الشيء أخذته بسرعة. وإنما أوردت مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبه الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2/ 784، 785.

[2] ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م، ص 794.

نظائره."[1] وعليه فإنّ اللغويين يعتدّون عند ترجيحهم للمسائل اللغوية بمبدأ الأشباه والنظائر في العربية، فما كثرت نظائره كان الحمل عليه أولى.

3- الحمل على اللفظ يسبق الحمل على المعنى:

ومعناه أن يحمل على ظاهر اللفظ أولا و يجوز الحمل بعده على المعنى، في حين إذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأنّ المعنى أقوى؛ ولذا يبعد الرجوع إليه بعد الحمل على اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف.[2] منه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ {البقرة: 112}. ذكر أبو حيان أنّ: " الضمير جمع في قوله تعالى:﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حملاً على معنى (من)، وحمل أولاً على اللفظ في قوله:﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾، وهذا هو الأفصح وهو: أن يبدأ بالحمل على اللفظ، ثم بالحمل على المعنى".[3]

وحتى يتحقق العكس يشترط أن يكون القول متصلا، أمّا إذا كان منفصلا فقد أجازه قوم ومنعه آخرون، والأصحّ جواز ذلك ودليله قولهم: " كَمْ مِسكِينٍ تصدَّقْتُ عَلَيْهِم، وأمَّا الصَّدَقَةُ عَليه فَأَرْجُو فيه الثواب".[4]

عموما تعدّ هذه الضوابط بمثابة الأسس العلمية التي احتكم إليها العلماء عند توجيههم وترجيحهم للمسائل اللغوية، إذ كانت غايتها إصدار الأحكام، والحدّ من الخلاف عند الاختلاف.

ثالثا: شواهد الحمل على اللفظ في الجامع

يعدّ الحمل على اللفظ من الظواهر اللغوية التي أقرّها اللغويون والمفسرون، فالمتتبع لشواهد الجامع يلحظ استثمار أولوية الأخذ بالحمل على اللفظ؛ لأنه الأقوى والأشيع، إذ نجد من تلك

---

[1] الجاربردي، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، 235/1.

[2] ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 384/3.

[3] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1/ 522.

[4] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ص 787.

الشواهد: المسألة اللغوية المتعلقة بـ: (كلا وكلتا) والتي رأى ابن الأنباري أنّ فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأنّ الألف فيهما إفراد كالألف في (الزيدانِ)، (العمرانِ)، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومها الإضافة وهو مذهب الكوفيون. في حين ذهب البصريّون إلى أنّ (كلا وكلتا) فيهما إفرادا لفظيّا وتثنيةً معنويةً، والألف فيهما كالألف في (عَصَا)، و(رَحَا).[1]

وذكر أنّ البصريّين استدلّوا على أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنيةً معنويةً بأنّ الضمير تارةً يُرَدُّ إليهما مفردًا حملا على اللفظ، وتارةً يردُّ إليهما مثنًى حملاً على المعنى وأوردوا أمثلةً لردِّ الضمير مفردًا حملاً على اللفظ، كقول الله تعالى:﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗا ۚ وَفَجَّرۡنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرٗا ﴿٣٣﴾﴾ {الكهف: 33}[2] حيث ذهب القرطبي إلى أنّ قوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ أي: كلُّ واحدةٍ من الجنتين ﴿ءَاتَت أُكُلَهَا﴾ تامًّا، ولذلك لم يقل: آتتا. واختُلف في لفظ(كِلْتا وكِلاَ) هل هو مفرد أو مثنى؛ فقال أهلُ البصرة: هو مفرد؛ لأن (كِلا وكلتا) في توكيدِ الاثنينِ نظيرُ (كُلٍّ) في المجموع، وهو اسمٌ مفردٌ غيرُ مثنى؛ فإذا وَلِيَ اسمًا ظاهرًا كان في الرفع والنصب والخفض على حالةٍ واحدة، تقول: رأيتُ كِلا الرجلين، وجاءني كِلا الرجلين، مررت بكلا الرجلين؛ فإذا اتصل بمضمر؛ قلبت الألف ياء في موضع الجر والنصب، تقول: رأيتُ كِلَيْهِما، ومررتُ بكليهما، كما تقول: عليهما. وقال الفراء: هو مثنًّى، وهو مأخوذ من كُلٍّ، فخففت اللام وزيدت الألفُ للتثنية.

وكذلك كلتا للمؤنث، ولا يكونان إلا مضافين، ولا يُتَكلم بواحد، ولو تُكُلم به لقيل: كِلْ وكِلْت وكِلان وكِلْتان. واحتجَّ بقول الشاعر: (الكامل)

في كِلْتِ رجْليها سُلامى واحدَهْ كِلتاهما مَقْرونةٌ بزائدة.

أراد: في إحدى رجليها فأفردَ. وهذا القولُ ضعيفٌ عند أهل البصرة؛ لأنه لو كان مثنى؛ لوجب أن تكون ألفهُ في النصب والجرّ ياءً مع الاسمِ الظاهر، ولأنّ معنى (كِلا) مخالفٌ لمعنى (كل)؛ لأنّ (كلاً) للإحاطة و(كِلا) يدلُّ على شيءٍ مخصوص.[3]

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص355.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 355.

[3] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 273/13.

وأمّا الشاعر؛ فإنّما حَذف الألف للضرورة، وقدّر أنها زائدة، وما يكون ضرورةً لا يجوز أن يُجعَل حجة، فثبت أنه اسم مفرد كَمِعَى، إلاّ أنه وُضع ليدل على التثنيةِ، كما أنّ قولهم: (نحن) اسمٌ مفرد يدل على اثنين فما فوقهما، يدلّ على ذلك قولُ جرير:[1] (الوافر)

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يومُ صدٍّ وإنْ لم نأتها إلاَّ لِماما.

فأخبر عن (كلا) بيومٍ مفرد، كما أفردَ الخبرَ بقوله: (آتت) ولو كان مثنى لقَالَ: آتتا، ويوما. واختُلف أيضًا في ألفِ (كلتا)؛ فقال سيبويه: ألفُ (كلتا) للتأنيثِ والتاء بدلٌ من لام الفعل وهي واو، والأصل كِلْوا، وإنّما أُبدلت تاء؛ لأنّ في التاء علمَ التأنيث، والألف في (كلتا) قد تصير ياءً مع المضمر، فتخرج عن علم التأنيث، فصار في إبدال الواو تاء تأكيدٌ للتأنيث.[2]

وذكر أبو جعفر النحاس أنّ: النحويين أجازوا في غير القرآن الحملَ على المعنى، وأن تقول: كلتا الجنتين آتتا أكلهما؛ لأنّ المعنى: الجنتان كلتاهما آتتا،[3] وأجازَ الفراء: كلتا الجنتين آتى أكلَه، قال: لأنّ المعنى: كل الجنتين. قال: وفي قراءة عبد الله (كلُّ الجنتين آتى أكله).[4] والمعنى على هذا عند الفراء: كل شيءٍ من الجنتين آتى أكله. والأُكُل، بضمّ الهمزة: ثُمر النخل والشجرِ وكلُّ ما يُؤكَلُ فهو أُكُل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ ۖ﴾ {الرعد: 35}.[5]

ومن الشواهد الشعرية التي ورد فيها الحمل على اللفظ في (كلا وكلتا) قول الأعشى:[6] (الطويل)

كِلاَ أَبويْكُمْ كانَ فَرْعًا دِعامَةً وَلِكنَّهم زَادُوا وَأَصْبَحْتَ نَاقِصَا.

فقال: "(كان) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولم يقل كانا، ومثله قول مزاحم بن الحارث العقيلي:[7]

---

[1] جرير(حذيفة بن عطية بن الخطفي)، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح، نعمان محمد أمينة طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، ص 778.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 317.

[3] النحاس، إعراب القرآن، ص 542.

[4] الفراء، معاني القرآن، 2/ 143، و الزمخشري، الكشاف، ص620.

[5] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 275/13.

[6] الأعشى (ميمون بن قيس)، ديوان الأعشى الكبير، تح، محمد حسين، ص149.

[7] محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، 1/ 120

(الوافر)

كِلانَا يا معاذ يُحِبُّ ليلى بفيَّوَفيك مِنْ لَيْلى التُرابُ.

فقال: (يحب) بالإفراد.[1]

وهو ما ذكره الجامي(ت898ه) في أنّ: "كلا باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل، روعي فيه إلى جانب لفظه الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل، وإذا إلى المضمر الذي هو الفرع، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع".[2]

ومن أمثلة الحمل على اللفظ في (كل) قوله تعالى:﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ {البقرة: 285} حيث أفرد الضمير في﴿ءَامَنَ﴾ ردًا على لفظها. ومما جاء في الشعر قول الشنفري: (الطويل)

وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي إذا عَرَضَتْ أُولى الطّرائِدِ أَبْسَلُ.[3]

والأمر نفسه في قوله تعالى:﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ٣٦﴾ {البقرة: 36}، حيث ذهب القرطبي إلى أن: ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ ﴿بَعۡضُكُمۡ ﴾ مبتدأ، ﴿عَدُو﴾ خبرُه،

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص357.

[2] ينظر: عبد الرحمن الجامي (نور الدين)، الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، اعتنى به، إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص 73.

[3] ينظر: السّيد إبراهيم الرّضوي، شرح لامية العرب، تح، أسماء محمد حسن هيتو، دار الفارابي للمعارف، ط1، 2009م، ص 57.

والجملة في موضع نصبٍ على الحال، والتقديرُ: وهذه حالُكم, وحذفت الواو من: وبعضُكم؛ لأنّ في الكلام عائدًا، كما يقال: رأيتُك السماءُ تمطر عليك[1].

وقال القرطبي أيضا: "وقلت وقد حملَ بعض العلماء قولَه تعالى: ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ﴾ على الإنسان نفسِه، وفيه بُعْدٌ، وإن كان صحيحًا معنًى، يدلُّ عليه قولُه عليه السلام: إنّ العبدَ إذا أَصبَح تقول جوارحُهُ للسانه: اتَّقِ الله فينَا، فإنّك إن استقمت استقمنا، وإن اعْوَجَجْتَا عْوَجَجْنَا. فإن قيل: كيف قال: (عدوّ)، ولم يقل: أعداء؟ ففيه جوابان: أحدهما: أنّ (بعضًا) و(كُلاًّ) يُخْبَرُ عنهما بالواحد على اللفظ وعلى المعنى، فمن اللفظ قوله تعالى:﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾﴾ {مريم:95}.[2]

والجواب الآخر: أنّ عدوّا يُفرَد في موضع الجمع، قال الله عزّ وجل:﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢۚ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴿٥٠﴾﴾ {الكهف:50} بمعنى أعداء، وقال تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡۖ كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞۖ يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴿٤﴾﴾ {المنافقون: 04} قال ابن فارس: العدوّ اسمٌ جامعٌ للواحد والاثنين والثلاثة والتأنيث، وقد يُجمع.[3]

ونحوه أيضا قوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيّٖ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/ 475.
[2] المصدر نفسه، 1/ 476.
[3] المصدر نفسه، 1/ 476.

﴿۱۱۳﴾ {الأنعام: 112}. يتبين مما سبق أنّ لفظ (عَدُوًّا) أفرد رغم أن المراد به الجمع لأحد الوجهين: الأول باعتبار (بَعْض)، والثاني باعتبار (عَدُوًّا) لأنها أشبهت المصادر في الوزن كالقبول ونحوه.[1]

و من نظائر الحمل على اللفظ أيضا قوله تعالى:﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۚ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ١٦٢﴾ {آل عمران: 162}. وكذا قوله: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنۡ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ ١٦﴾ {محمد: 16} وقوله تعالى:﴿ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ٢﴾ {الطلاق: 02} وأمثلة هذا في القرآن كثيرة.[2]

قال ابن مالك (ت 672هـ): " فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى،[3] ومراعاة اللفظ في هذه الأسماء هو أكثر كلام العرب.[4] ومما جاء في الشعر قول أبي كبير الهذلي:[5]

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ. (الكامل)

وإنما قال: به ولم يقل بهم؛ لأنه رد الضمير عل لفظ (من).

ومن المواضع اليسيرة التي يَقْوى فيها الحمل على اللفظ فيجوز من غير شذوذ بعضُ شواهد باب (التقرير) نحو قوله تعالى:﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ٤٠﴾ {القيامة: 40}، فزيادة الباء في خبر(ليس) حملٌ على لفظ النفي لا معناه، لأنّ المعنى على الإيجاب.

---

[1] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح، علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، 1976م، ص 532.

[2] ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح، فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط1، 2004م، ص141، 142، والمبرد، المقتضب، 3/ 252، 253، والزجاجي، الجمل في النحو، تح، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984م، ص 366.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1024.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص1024، و ابن يعيش، شرح المفصل، 4/ 13.

[5] ينظر: السكري (الحسن بن الحسين أبو سعيد)، شرح أشعار الهذليين، تح، عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة ، 3/ 1072.

قال ابن يعيش(ت643هـ): " فأدخلَ الباء في الخبر لوجود لفظ النفي، لأن الباء إنّما تُزاد لتأكيد النفي."[1] ومثله الأمر الخارج عن أصلهِ إلى معنى الخبر، كما في قوله تعالى:﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ {البقرة: 117} فلفظ ﴿كُن﴾ على الأمر، والمعنى: إنّما يُكَوِّن فيكون، والنصب بعد الفاء في ذلك ليس بقياس؛ لأن ما ينصب إنما هو جواب الأمر الذي يؤول في المعنى إلى الشرط، نحو: (قم فأعطيَك) أي: (إنْ تَقُمْ أعْطِكَ)، والأمر في الآية ليس على حقيقته، وليس فيها معنى الشرط، بيد أنّ القراءة جاءت بنصب (فيكون)[2]، واحتجّ لها أبو عليّ الفارسي بالحمل على اللفظ، قال: " إنّ اللفظ لمّا كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حَمَلْتَه على صورة اللفظ."[3]

عموما فإن آراء اللغويين والمفسرين تفصح عن ضرورة أسبقية الحمل على اللفظ دون المعنى؛ إلا أننا نجد شواهد الحمل على اللفظ قليلة.

المبحث الثاني: الحمل على المعنى

يعدُّ الحمل على المعنى من أهم أنواع الحمول التي استعملها النحاة منذ بداية التقعيد للغة ووضع القوانين لها، فكان الخليل بن أحمد أوّل من استعمل مصطلح **الحمل على المعنى**، وحمل عليه مسائل قليلة، ففي قوله تعالى:﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ١٧١﴾ {النساء: 171} وجَّه الخليل النّصب في كلمة ﴿خَيۡرٗا﴾ على أنّها مفعول به لفعل محذوف وجوبًا لجريان التعبير مجرى المثل. وقال الخليل: "كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انتهِ وادخُل في ما هو خير لك، فنصبته لأنك

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 7/ 108.

[2] ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تح، عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، 2/ 48.

[3] المصدر نفسه، 2/ 48.

قد عرفت أنّك إذا قلت له: أنّك تحمله على أمر آخر"[1]، ولتفسير بعض المسائل اللّغوية، نجده يذكره في (باب ما يختار فيه النّصب؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأول) يقول: "وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على المعنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنّه من نوعه، فحُمِل على معنى (ولكنَّ)، وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم."[2]

وقد عبّر عنه إمام النحاة سيبويه بمصطلحات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قوله في مواضع مختلفة من الكتاب (أنزلوه منزلة كذا، أو ألحق بكذا) [3] وقوله: "وأمّا الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة؛ لأنّهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر كسبحان الله ولسَعديك، ولكنّهم أنزلوها منزلة الظنّ، وكذلك اليقين لأنّك تحقق به كما تفعل ذلك بالحقّ. فأنزل ما ذكرنا غير هذا بمنزلة عمرَكَ الله وقعدَك الله."[4]

كما ذهب المبرد إلى أن الحمل على المعنى من الوجوه الجيدة في العربية، حيث قال: " وليس الحمل على المعنى ببعيد، بل هو وجه جيّد."[5] ثم اشترط أن لا يحمل الكلام على المعنى إلاّ إذا استحال الحمل على ظاهر اللفظ، أو أدّى ذلك إلى اللبس، فيحتاط بحمل اللفظ على المعنى لدفع ذلك. فجاء في باب (ما يحمل على المعنى، وحمله على اللّفظ أجود) قوله : " اعلم أنّ الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلاّ بعد استغناء اللّفظ، وذلك قولك: ما جاءني غير زيدٌ وعمرٌو حمل (عمر) على الموضع؛ لأنّ معنى قوله (غير زيد) إنّما هو: إلاّ زيدٌ، فحمل (عمرو) على هذا الموضع. وكذلك قوله ما جاءني من أحد عاقلٌ. رفعت العاقل ولو خفضته كان أحسن. إنّما جاز الرفع لأنّ المعنى: ما جاءني أحد."[6]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 282، 283.

[2] المصدر نفسه، 2/ 319.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 414/2، 415.

[4] المصدر نفسه، 1/ 379، 380.

[5] المبرد، المقتضب، 2/ 297.

[6] المصدر نفسه، 281/3.

ويؤيد هذا الرأي ابن جني في قوله: "رأيت غلبة المعنى للفظ وكون اللّفظ خادما للمعنى مشيّدا به، وإنّما جيء به له ومن أجله، وأمّا غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى فأمر مستقرٌ ومذهبٌ غير مستنكر."[1]

كما اعتبر ابن جني الحمل على المعنى لونا من ألوان الاجتراء على نظام تلك اللغة بالانحراف عن أنماطها المألوفة، ولذلك جعله من الأدلّة على شجاعة العربيّة، حيث قال: " اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف والزّيادة والتّقديم والتّأخير والحمل على المعنى والتّحريف."[2]

ومن المحدثين الذين قالوا بالحمل على المعنى: تمام حسان، إذ جعله أحد أقسام الحمل على اللفظ في التوجيه النّحوي"[3]، واعتبره حماسة عبد اللطيف: "وسيلة اصطنعها النحاة في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في بناء الجملة؛ إذ لم يكن متوافقًا مع البنية الأساسية، وذلك بحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسمُّوا هذه الوسيلة وهي ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه- الحمل على المعنى."[4]

وجعلته وئام الحيزم مبدأ تفسيريا عاما لعديدٍ من الظواهر اللّغوية على اختلاف مستوياتها، فهو يُعتمد لتفسير المسائل المعجمية، وتعليل الظواهر الصرفية، وفهم الأحكام الإعرابية والظواهر التركيبية."[5]

يمكن القول في الأخير إنّ أسلوب الحمل على المعنى الذي اعتمده القدامى والمحدثون كأسلوب من أساليب تأويل النصوص التي لم تُطابق القواعد المُطَّردة صورٌ عِدّة أفضت إلى إماطة اللِّثام عن الغموض الذي طرأ على بعض الآيات، وأهم هذه الصور جمعها ابن جني في قوله: " اعلم أنّ هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام

---

[1] ابن جني، الخصائص، 237/1.

[2] المصدر نفسه، 360/2.

[3] ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 208.

[4] حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م، ص 152.

[5] وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 56.

منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكّر، وتذكّير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللّفظ أو فرعا."[1]

وممّا ساهم في تحديد هذه الصور: التفسير القرآني، فإذا ما أوّل المفسّرون لفظا بآخر، فإنّ ذلك يُعدُّ كشفًا عن المعنى، وبالتالي فإنّ هذا الكشف يساعد على فهم الحمل على المعنى في القرآن الكريم.

ولا شك أنّ مفسري القرآن الكريم من أقدَر الدَّارسين على فهم اللغة العربية، ومعرفة تراكيبها وخصائصها، وأسرارِها، حيث إنّهم حريصون في تفسيرهم على توضيح معنى الكلام، وبيان مُراد الشارع من النّص، فضلاً عن امتلاكهم لأدوات المُفسّر مثل علوم القرآن، وأسباب النزول، وأصول الفقه، والنحو، والصرف، واللغة، والبلاغة، ممّا يُعين على فهم النّص القرآني، ومعرفة مدلولاته، وأحكامه، فبعض الآيات لا نكاد نفهمها فهمًا صحيحًا حتى نحمل الآية على معناها، فيستقيم فهمنا، وبعض الكلمات نجدها مضبوطة في القرآن الكريم على غير ما عهدناه في المُطوَّلات النحوية، وما علينا إلاَّ أن نُجهد الفكر قليلا، ونستعمل علة الحمل على المعنى حتى تستقيم لنا وجوه المعاني، وفيما يلي بيان ذلك.

أولا: الحمل في الإفراد والتثنية والجمع

تعدّ ظاهرة الإفراد والتثنية والجمع من بين الظواهر التي اعتمدها النحاة في كثير من أبوابهم النحوية على نحو: الفاعل ونائب الفاعل وتمييز العدد والنعت وغيرها من المسائل المهمة، لذا عنوا بصيغتها ودلالاتها وعلاماتها في إسنادها أو إضافتها وتعريفها وتنكيرها وتذكيرها أو تأنيثها.[2]

وسنحاول في عملنا هذا أن نُجلي هذه الظاهرة اللّغوية الهامة في تفسير القرآن الكريم كونه المصدر الأول في وضع القاعدة، ولسان العرب المشترك.

[1] ابن جني، الخصائص، 411/2.

[2] ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2006م، ص202.

1- المفرد بمعنى المثنى و بمعنى الجمع

لقد حدّد اللغويون العرب معايير استندوا عليها عند النظر في لغة التقعيد، ومن تلك المعايير اعتمادهم على مبدأ الأصل و الفرع أثناء تصنيفهم للصيغ اللغوية، منها الإفراد والتثنية والجمع وما يحمل عليها من معان. والضابط عند هؤلاء اللغويين مرده بالدرجة الأولى إلى ما هو أصل في اللغة، على الرغم من أن المتكلم العربي قد يتصرف في القول وفقا لما تطلبه السياق، فيُحمل المفرد على معنى المثنى أو الجمع.

يشير محمود عكاشة إلى هذا الأمر بقوله: " اللفظ يدل على عين من الأعيان أو معنى من المعاني ويسمى الإفراد، وقد ينقل عن ذلك للدلالة على المثنى أو الجمع من باب المغايرة ومخالفة الاصطلاح، وهذا يكون لمعنى يحسن فيها أو تلميحًا إلى معنى بعيد أو خروجًا عن المألوف أو مبالغة في التكثير أو تجديدًا في الخطاب، لإثارة المتلقي، فيعمل فكره في سبب العدول فيه عن الأصل، ولا يعد هذا مطعنًا في اللغة، بل جمالاً فيها، لاحتمال التعدد في اللفظ الواحد وتنوع الأساليب، ويُعَدُّ سِرًا من أسرار التعبير فيها، ووراء ذلك علة في المعنى يطلبها الخروج عن الاصطلاح العام، ويحسن هذا فيما ليس فيه لبس أو إبهام مما يدركه المتلقي بوعيه اللّغوي."[1]

يبيّن هذا القول أنّ الخروج عمّا هو أصل في اللغة علته المعاني التي يطلبها المتكلم ويريد إيصالها إلى السامع.

وقد فسّر اللغويون العرب أولوية تخصيص بعض الصيغ اللغوية بالأصلية والبعض الآخر بالفرعية وفقا لما يلحق اللفظ من علامة لغوية. قال السيوطي في تمييزه بين المفرد كأصل والمثنى والجمع كفرعين له: " الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل، أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد، لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد."[2]

ورأى حسن الملخ: " أنّ النحويين لا يختلفون في أن المفرد أصل للمثنى والجمع، لأنّ المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل على حين يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى

[1] محمود عكاشة، الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 2009م ص 136.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 284.

أمارات دالة على العدد، ففي المثنى نلصق بالمفرد الألف أو الياء ونتبعها بالنون إن عدمت الإضافة، وفي جمع المذكر السالم نلصق الواو أو الياء بالمفرد ونتبعها بالنون إن عدمت الإضافة، وفي الجمع المزيد بألف وتاء تزيد ألفا وتاء، وفي جموع التكسير تجري تغييرا في بنية الكلمة المفردة يدل على الجمع."[1] وعليه فالنحاة يرجّحون ما لا يحتاج إلى علامة على الذي يحتاج إلى علامة تدلّ عليه.

1-1 المفرد بمعنى المثنى:

ذكر ابن فارس أنّ العرب تقول:[2] رأيته بعيني وبعينيَّ، والدارُ في يدي وفي يَديَّ، وبيّن أنّ كل اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد فهو على هذا المثال مثل: اليدين والرّجلين، قال الفرزدق:[3]

فلو بخلت يداي بها وضَنَّتْ لكان عليّ للقدر الخيارُ.

الشاهد في البيت قوله: ضنَّتْ بعد قوله يداي، فعاد ضمير المفرد المؤنث وهي تاء التأنيث الساكنة على لفظ اليدين المثنى، والأصل (ضنَّتا).

فالأصل أن يُعبر عن المفرد بالمفرد، وعن المثنى بالمثنى، هذا هو قياس الكلام، غير أنّ دلالة التثنية على المثنى لم تكن تجري دائما على هذا القياس، بل نجد كثيرًا من نصوص اللّغة قد اطردت فيها دلالة التثنية، إذ يعبر فيها عن المثنى بالمفرد.

ومن الآيات القرآنية التي وردت بالإفراد حملا على معنى المثنى قوله تعالى: ﴿إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ١٧﴾ { ق: 17} ذهب القرطبي في تعليل سبب إفراد﴿قَعِيد﴾ إلى ذكر ثلاثة مذاهب وهي كالآتي:[4]

- مذهب سيبويه حيث قال القرطبي: "وإنّما قال تعالى: ﴿قَعِيد﴾ ولم يقل: قعيدان، وهما اثنان؛ لأنّ المراد عن اليمين قعيدٌ، وعن الشمال قعيدٌ، وحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

---

[1] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص 89.

[2] ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص249.

[3] المصدر نفسه، ص 249.

[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 19/ 436.

- مذهب المبرد والذي ذهب إلى أنّ﴿قَعِيد﴾ أوّلٌ، أُخِّر اتّساعًا، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه.[1]

- مذهب كلّ من الأخفش والفرّاء إذ رأيا أنّ: ﴿قَعِيد﴾ واحدٌ يؤدي عن الاثنين والجمع، ولا حذف في الكلام.[2] وهو ما نصَّ عليه النّحاة حين جعلوا من الوزنين(فعولٌ) و(فعيلٌ) تقعُ بلفظ الإفراد على المثنى والجمع.

وفي قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ {الشعراء: 16}

وردت لفظة﴿رَسُول﴾ بمعنى رسالة فحملت على التثنية حيث قال القرطبي:[3] والتقدير: (إنّا ذوو رسالة ربِّ العالمين)، واستشهد ببيت للهذليّ يقول فيه: (المتقارب)

أَلِكْني إليها وخَيرُ الرَّسُـــــــــو ل أَعْلَـــمُـهُمْ بنَـــواحي الخَـــبَرْ.

أَلِكْني إليها معناه أرسلني.

كما استشهد ببيتين آخرين أحدهما لكثير عزة يقول فيه: (الطويل)

لَقد كذب الواشونَ ما بُحْتُ عندهم بسِرٍّ ولا أرســلتُهم برســـولِ.

وآخر للعباس بن مِرداس يقول فيه: (الوافر)

ألاَ مَنْ مُبلِغٌ عنِّي خُفافًـــــا رســـولاً بيتُ أهـلِكَ مُنْتَـــهاهـا.

وأورد قولا لأبي عبيدة قال فيه: "ويجوز أن يكون الرسول في معنى الاثنين والجمع، فتقول العرب هذا رسولي ووكيلي، وهذان رسولي ووكيلي، وهؤلاء رسولي ووكيلي[...] وقيل: معناه إنّ كلَّ واحدٍ منّا رسُول ربِّ العالمين."[4]

ومن شواهد حمل المفرد على معنى المثنى قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾﴾

[1] ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 1022، 1022.

[2] ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 2/ 522، وينظر: الفراء، معاني القرآن، 3/ 77.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 15، و ينظر: الشعراء الهذيلين، ديوان الهذليين، الدار القومية، القاهرة، 1965م، 1/ 146.

[4] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 2/ 84، نقلا عن القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/16.

{طه: 47} وعلة ذلك: " أنّ في الكلام حذفٌ، والمعنى: فأتيَاه فقالا له ذلك."[1]

وفي هذا المعنى علّل فاضل السامرائي السبب في مجيء لفظة (الرسول) في سورة {الشعراء: 16} على الوحدة لا على التثنية ومجيئها؛ أي لفظة (الرسول) في سورة {طه:47} على التثنية فيقول: " فلمّا بني الكلام في (طه) على التثنية قال: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ بتثنية الرسول، ولما بني الكلام في الشعراء على الوحدة مع إشارات إلى هارون قال: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ بإفراد الرسالة وتثنية الضمير."[2]

فالملاحظ ممّا تقدم أنّ لفظة (الرّسول) حُملت على معنى التثنية ولفظة (فقولا) فيها إيماءٌ إلى وحدة الرسالة التي حملاها إلى فرعون، وأُمرا بتبليغها وهي أنّ الله ربُّ العالمين.

وممّا جاء في القرآن الكريم من تضمين أو حمل الاسم الواحد على معنى المثنى قول الله عزّ وجل:﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴿٦٢﴾ ﴾ {التوبة: 62}. إنّ الشاهد في الآية الكريمة ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾، حيث أُفرد الضمير العائد إلى الله ورسوله، والأصل النّحوي أن يعود الضمير على مثنى. وفي عود الضمير من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ ابتداء وخبر.

قال القرطبي: "ومذهب سيبويه أنّ التقدير: والله أحقُّ أن يرضوه، ثم حذف"[3] ، و مذهب المبرد في ذلك أنّ الكلام فيه تقديمٌ وتأخيرٌ؛ أي ليس فيه محذوف، تقديره والله أحقُّ أن يُرضوه ورسوله. قال ابن عطية: " وكانوا يكرهون أن يجمع الرسولﷺ مع الله في الضمير[...] فجمع في الضمير."[4]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 69/14.

[2] فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ط2، 2006م، ص 89.

[3] ينظر: المصدر السابق، 10/ 284.

[4] ينظر: ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأنلسي)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح، الرحالة الفاروق وآخرون، دار الخير، دمشق، سوريا، ط2، 2007م، 353/4.

أمّا الفراء: فرأى أنّ قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهِ﴾ هي افتتاح كلام، ويَضرب مثالا على ذلك فيقُول: كما تقول: ما شاء الله وشئت.[1]

وأضاف القرطبي إلى ما قاله الفراء قولاً آخر للنحاس نجده من خلاله يثبت قول سيبويه وينكر قول الفراء، حيث قال: " قول سيبويه أولاها؛ لأنه قد صحَّ عن النبي ﷺ النهيُّ عن أن يقال: ما شاء الله وشئت".[2] ثم يقول: "ولا يقدّر في شيء تقديم ولا تأخير ومعناه صحيح."[3]

فالظاهر أنّ في الأمر سعة ومجالا رحبًا للتأويل، بدليل أنّ القرطبي أورد بعضًا من الأحاديث الصحيحة التي وردت عن النبي ﷺ، والتي تبين أنّ الله عزّ وجل وحّد الضمير في ﴿أَن يُرۡضُوهُ﴾؛ لأنها كما قال أبو حيان: "في حكم مرضي واحد، فإذا رضا الله عز وجل هو رضا الرسول عليه الصلاة والسلام".[4] وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ٨٠ ﴾ {النساء: 80}، وقوله أيضا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا ١٠ ﴾ {الفتح: 10}.

وفي قوله عزّ وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗاۚ قُلۡ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ١١ ﴾ {الجمعة: 11} ذكر القرطبي أنّ هناك سبع عشرة مسألةً.[5] وما يهمنا من تلك المسائل يتمثل فيما هو متعلق بعود الضمير المفرد في (إليها) على

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/ 445.
[2] النحاس، إعراب القرآن، ص 373.
[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 10/ 285.
[4] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 5/ 65.
[5] ينظر: المصدر السابق، 20/ 477.

المثنى (التجارة واللهو)، حيث أورد القرطبي قراءة لطلحة بن المصرّف قوله تعالى: (وإذا رأوا التجارة واللهو أنفضّوا إليها) ولم يقف عندها.[1]

كما أورد المفسر قولا آخر للزجاج يبين من خلاله أنّ معنى قوله تعالى: "وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها، أولهوا انفضوا إليه، حذف خبر أحدهما لأنّ الخبر الثاني يدلّ على الخبر المحذوف لدلالته على ذلك".[2]

فيتبين مما تقدّم أنّ الضمير المفرد في (إليها) عائد على اللفظة الأولى (التجارة) مكتفيًا به حملا على معنى الثاني(اللّهو).

وفي ذات السياق قال أبو حيان: "يعني أنّ ميل أولئك الذين انصرفوا في الجمعة إلى التجارة أهم وأغلب من ميلهم إلى اللّهو، فلذلك كان عود الضمير عليها، وليس يعني أنّ الضميرين سواء في العود لأنّ العطف بـ (الواو) يخالف العطف بـ (أو) فالأصل في العطف بالواو ومطابقة الضمير لما قبله في تثنية وجمع، وأمّا العطف بـ (أو) فلا يعود الضمير فيه إلاّ على أحد ما سبق."[3]

ورأي آخر يعلّل سبب عود الضمير مفردا على المثنى يتجلى في قول ابن عطية: " قال تعالى إليها، ولم يقل إليهما تقديمًا للأهم؛ إذْ كانت هي سبب اللهو، ولم يكن اللهو سببها، وتأمَّل أن قُدّمتْ التجارة مع الرؤية لأنها أهمُّ، وأخِّرت مع التفضيل لتقع النفس أولاً الأبيَن."[4]

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ۝٤٥﴾ {البقرة: 45} نلاحظ فيه أيضا عود الضمير المفرد على معنى المثنى.

ذكر القرطبي أنّه قد " أُختلف في عود الضمير: ﴿وَإِنَّهَا﴾ فقيل: على الصلاة وحدها خاصّة؛ لأنها تكبر على النفس ما لا يكبر على الصوم، والصبر هنا: الصّوم، فالصلاة فيها سجن النفوس، والصّوم إنّما فيه منع جميع الشهوات، فالصّائم إنّما مُنع شهوةَ النساء والطعام والشراب، ثم ينبسط في

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 480.
[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5/ 172.
[3] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1/ 341.
[4] ابن عطية، المحرر الوجيز، 306/8.

سائر الشهوات من الكلام والمشي والنظر، إلى غير ذلك من ملاقاة الخلق، فيتسلى بتلك الأشياء عمّا مُنع والمصلي يمتنع من جميع ذلك."[1]

وقال أيضًا إنّ: "جوارحه كلّها مقيّدة بالصلاة عن جميع الشهوات، وإذا كان ذلك كانت الصلاة أصعب على النفس، ومكابدتُها أشدُّ، فلذلك قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ بإفراد لفظة (كبيرة) وجعل الضمير في (إنّها) عائد على الصلاة، ومن المحتمل أن يكون الضمير في (إنّها) عائد على (الصبر والصلاة) ولكن كنّى عن الأغلب، وهي الصلاة لأنها الأغلب والأعم."[2]

واحتمال آخر وهو" أنّ الصبر لما كان داخلاً في الصلاة أعاد عليها؛ كما في قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴿٦٢﴾ ﴾ {التوبة: 62}."[3] قال أبو حيان: " إن كان الضمير في (أنهما) عائدًا على كلّ واحدةٍ من الجملتين، فكيف تقول: (حُذفت الأولى) ولم تُحذف الأولى، إنّما حُذف خبرها؟ وإن كان الضمير عائدًا على الخبر وهو،﴿ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ فلا يكونُ جملة إلاّ باعتقاد كون ﴿أَن يُرۡضُوهُ ﴾ مبتدأ، و﴿أَحَق ﴾ المتقدم خبره، لكن لا يتعيّن هذا القول؛ إذ يجوز أن يكون الخبرُ مفردًا بأن يكون التقدير: (أحقُّ بأنْ يُرضُوه)، وعلى التقدير الأول يكون التقدير: (والله إرضاؤه أحق).[4]

واستشهد ابن الجوزي (ت597ه) بهذه الآية على أن العرب ينسبون الفعل إلى أحد اثنين وهو لهما[5]، وأنّ الله أجل وأعزّ أعاد الضمير عليه.[6]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 68.

[2] المصدر نفسه، 2/ 68.

[3] المصدر نفسه، 2/ 69.

[4] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 5/ 65، 66.

[5] ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد)، المدهش، تح، مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، ص 37.

[6] ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص 115.

ومن آي التنزيل الذي حُمل فيه اللفظ المفرد على معنى المثنى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ۝٣٤﴾ {التوبة: 34}، فقد ذهب القرطبي إلى أنّ الله عزّ وجل قال: ﴿لا يُنفِقُونَهَا﴾ ولم يقل: (لا ينفقونهما) فيه ست احتمالات وهي كالآتي:[1]

الأول: أنّ الضمير يعود على الفضة؛ لأنّه قصد الأغلب الأعم وهو رأي ابن الأنباري وقاله كثير من المفسرين وأباه بعضهم.[2]

الثاني: عكس الأول، وهو أن يكون الضمير عائد على الذهب، والفضة معطوفا عليه، ولأنّ الذهب يؤنث ويذكر عند العرب فتقول: هي الذهب الحمراء، وعندهم التأنيث الأشهر.[3]

الثالث: أن يكون الضمير للكنوز.

الرابع: للأموال المكنوزة؛ لأنّ الذهب والفضة أموال.

الخامس: للزكاة؛ والتقدير ولا ينفقون زكاة الأموال المكنوزة.

السادس: الاكتفاء بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذا فهم المعنى، وهذا كثير في كلام العرب.

وفي ذات السياق قال ابن عطية: "عودة الضمير حملاً على أحد ثلاثة أوجه، ففي قوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَهَا﴾ الضمير يجوز أن يعود على الأموال والكنوز التي يتضمنها المعنى، ويجوز أن يعود على (الذهب والفضة) [...]، وقيل عاد على (الفضة) و أُكتفي بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذ أفهمه المعنى."[4]

ورجّح أبو حيان الضمير على لفظ (الذهب)؛ لأنّ تأنيثه أشهر من تأنيث (الفضة) ويمكنني القول أيضًا إنّ الذهب أنفسُ لديهم من الفضة، وهم إلى كنزها أميَل المعطوف في هذين القولين، أو

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 10/ 188.

[2] ينظر: البغوي (الحسين بن مسعود)، معالم التنزيل - تفسير البغوي- ، تح، محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، 1411هـ،4/ 43، وابن عطية، المحرر الوجيز، 4/ 302.

[3] ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 366 ، وابن عطية، المحرر الوجيز، 303/4.

[4] ابن عطية، المحرر الوجيز، 302/3.

عليها باعتبار أنّ تحتها أنواعًا، فَرُوعيَ المعنى[...]، أو لأنها محتويان على جمع دنانير ودراهم، أو على المكنوزات، لدلالة (يكنزون)."[1]

2-1 المفرد بمعنى الجمع:

إنّ وقوع المفرد بمعنى الجمع كثيرٌ في اللغة العربية، سواء في القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو كلام العرب شعره ونثره؛ لأنّ المفرد يدلُّ على الجنس وهو أصل للجمع، وإذا كان في الكلام ما يدلّ على أنّه مرادٌ به الجمع، جاز الإفراد؛ لأنّ الغرض الدلالة على الجنس والواحد يحصلُ به المراد من ذلك، قال سيبويه: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللّفظ واحدًا والمعنى الجميع".[2] وقال ابن جني: "ووقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللغة"[3] ؛ أي أنّ العرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى الجميع.

ومن الآيات الكريمة التي حمل فيها المفرد على الجمع قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ نَحۡنُ جَمِيعٞ مُّنتَصِرٞ ۝٤٤ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥﴾ {القمر:44، 45} الشاهد في الآيتين﴿مُّنتَصِر﴾، و﴿ٱلدُّبُر﴾. قال القرطبي معلّلا مجيء المفردتين على صيغة المفرد حملا على معنى الجمع مستندًا في ذلك على ما ذكره البغوي (ت745ه) في تفسيره قائلاً: "ولم يقل منتصرين؛ اتباعا لرؤوس الآي [...] والدبر اسم جنس، كالدرهم والدينار، فوحّد، والمراد الجمع."[4]

وفي ذات المعنى قال الفراء: "وقال الدبر فوّحد، ولم يقل: الأدبار، وكلٌ جائز صواب أن تقول ضربنا منهم الرؤوس والأعين، وضربنا منهم الرأس واليد، وهو كما تقول: إنّه لكثير الدينار والدرهم، تريد الدينار والدراهم."[5]

---

[1] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 39/5.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 209.

[3] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح، علي النجدي ناصف وآخرون، دار سزكين، 1986م، 1/ 202.

[4] البغوي، معالم التنزيل تفسير البغوي، 7/ 433، 435.

[5] الفراء، معاني القرآن، 3/ 110.

وتبعهم في ذلك أبو حيان، حيث قال: "والدبر هنا اسم جنس [...] وحسّن اسم الجنس هنا كونه فاصلة."[1]

خلاصة ما تقدّم ذكره هو أنّ الله عزّ وجل اختار صيغة المفرد في (منتصر، والدبر) دون صيغة الجمع (الأصل) لغرضين هما: الدلالة على الجمع بالمفرد، والثاني إتباعا لرؤوس الآي؛ أي الفاصلة القرآنية، فربط بين جانبين اثنين هما: الجانب الدلالي والجانب الصوتي.

ومن الشواهد القرآنية أيضًا التي ورد فيها اللفظ مفردًا دالاً على الجمع قوله تعالى:﴿ ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ۝٥﴾ {الحج: 05} حيث وردت لفظة (الطفل) وهي محل الشاهد هنا، مفردة والأصل أن ترد جمعًا.

علّل القرطبي ذلك قائلاً: " أي أطفالا، فهو اسم جنس وأيضًا فإنّ العرب تُسمي الجمع باسم الواحد، قال الشاعر: (الكامل)

يَلْحَيْنَني في حُبِّها ويَـلُمْـــــنَني إنَّ العَـــواذِلَ لَيْـــسَ لِـــي بِـــأميرِ.

قال أمير ولم يقل أُمَراء.

كما أنّ لفظ (الطفل) يقع على الواحد والجمع؛ قال تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ ۝٣١﴾ {النور: 31}. وعِلّة مجيء كلمة (الطفل) مفردًا في الآية السابقة حسب ما ذكره المصنف رحمة الله عليه، هو " أنّ الطفل اسم جنس، يشمل كل الأطفال، والطفل يُطلق من وقت انفصال الولد إلى البلوغ، وولدُ كلِّ وحشيَّة أيضًا طفلٌ، ويقال جاريةٌ طِفلُ وجاريتان طِفْل، وجَوَارٍ طِفْلٌ، وغلامٌ طِفْلٌ، وغِلْمَانٌ طِفْل، ويقال أيضا طِفلٌ وطِفْلةٌ، وطِفْلتَان وأطفال، ولا يقال: طفلات".[2]

وعلى حسب ما قاله المبرد فإنّ كلمة (الطفل) قد استعملت استعمال المصدر؛ لأنّ المصدر قد يأتي في سياق ما مفردًا دالا على التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

[1] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 181.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14/ 322.

وذكر ابن فارس في باب (الواحد يُراد به الجمع): "ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع، كقوله للجماعة ضيفٌ و عدوٌّ."[1] حيث عدّ المفرد موضع الجمع من سنن العرب ووافقه في ذلك السيوطي، حين قال: " ومن سنن العرب ذكر الواحد والمُراد الجمع..." [2]

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ ﴿٦٨﴾ ﴾ { الحجر: 68}؛ " أي أضيافي."[3] لأنّ قبله (هؤلاء) وهو للجمع، "والضيف يُجمع على ضُيوفٍ وضيفان، وفي اللغة: هي ضيفٌ وهو وهما وهم وهُنّ ضَيْفٌ."[4] حيث وردت صيغ مختلفة بلفظ واحد وقد يُثنى فيقال: ضيفان، ويُجمع فيقال: أضياف وضُيوف كأبيات وبُيُوت، وضيفان كحوض وحيضان".[5] معنى ذلك أنّ لفظة الضيف تُثنى وتُجمع وأنّ هذه اللفظة قامت مقام (الأضياف)، كما قامت لفظة (الطفل) مقام (الأطفال). فمن سنن العربية أنّ اللفظ يكون مفردًا ويدلُّ في معناه على الجمع، فيعامل معاملة الجمع.

ومن أمثلة نيابة المفرد عن الجمع قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ {التحريم: 04} جاء في التفسير جامع: "ظهيرٌ: هو بمعنى الجمع"[6]، وظهير: أعوانٌ وهو بمعنى ظهراء[7]، كقوله تعالى:﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾{النساء: 69} وهو بمعنى الجمع واللفظ مفرد. قال ابن الشجري(ت542ه): "وفعيل كثيرًا ما تستعمله العرب في معنى الجماعة."[8]

---

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 216.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 333/1.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12/ 228.

[4] الخليل (أبو عبد الرحمن)، كتاب العين، مادة (ضيف)، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، 3/ 32.

[5] ينظر: ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 8/ 229.

[6] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 88.

[7] ينظر: الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001م، 23/ 99.

[8] ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة)، أمالي ابن الشجري، تح، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992م، 1/ 266.

و ذكر ابن فارس: " أنّ العرب تصفُ الجميع بصفة الواحد وعدّ منه هذه الآية"[1]، وأبو بركات الأنباري، علّل مجيء﴿ظَهِير﴾ بصيغة الإفراد؛ لأنها على وزن (فَعِيل)، وفَعِيل يكون للواحد والجمع.[2]

ورأى الزمخشري أنّ المعنى: " فوج مظاهر له، كأنّهم يد واحدة على من يعاديه"[3]؛ أي: على تقدير حذف (فوج) وهو ما ذهب إليه أبو حيّان الذي قدّر حذف الموصوف، فالتقدير: فوج ظهير: والصحيح أنّ صيغة (فعيل) ممّا يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكّر والمؤنّث.[4]

وفي قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٧﴾ {البقرة: 07} نلاحظ أنّ لفظة﴿ قُلُوبِهِم﴾ و﴿أَبۡصَٰرِهِم ﴾ جاءت بصيغة الجمع بينما لفظة﴿ سَمۡعِهِم ﴾وردت بصيغة المفرد.

قال صاحب الجامع: " إنْ قال قائلٌ: لمَ جمع الأبصَار، ووحَّد السّمع؟ قيل له: إنّما وحّدهُ؛ لأنّه مصدرٌ يقع للقليل والكثير، يُقال: سَمِعتُ الشيءَ أسْمَعُه سَمْعًا وسَمَاعًا، فالسَّمعُ مصدرُ سَمِعتُ. والسَّمعُ أيضًا اسمٌ للجارحة المسموع بها، سمّيت بالمصدر. وقيل أنّه لمّا أضاف السّمع إلى الجماعة، دلّ على أنّه يراد به أسماع والجماعة."[5] وقد قرأ ابن أبي عبلة (وعلى أسْمَاعِهم)[6]، ويَحتمل أن يكون المعنى: وعلى مواضع سَمْعِهم؛ لأنّ السمعَ لا يُختم، وإنّما يُختم موضعُ السّمع، فَحُذِفَ المُضاف وأُقيم المضاف إليه مَقَامَهُ."[7]

---

[1] ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 217.

[2] أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تح، طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م، 2/ 448.

[3] الزّمخشري، الكشاف، ص 1120.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 287 .

[5] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/ 289.

[6] ينظر: المصدر السابق، 1/ 113.

[7] المصدر نفسه، 1/ 290.

ثم أتى القرطبي مستشهدًا ببعضٍ من الشواهد الشعرية التي وردت مشابهة لتركيب الآية الكريمة منها:[1]

قول الشاعر: (الطويل)

بها جِيفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظَامُـــهَا فَبيـــضٌ و أمّا جِلْدُها فَصَلِيبُ.

قال القرطبي في هذا البيت: إنما يُريدُ جلودها، فوّحد؛ لأنّه قد علم أنّه لا يكون للجماعة جلدٌ واحد.

وبيت آخر استشهد به وهو منسوب للمسيّب بن زيد مناه: (الرجز)

لا تُنْـكِرِ القتْلَ وقَـــدْ سُبِينَـــا فـي حَلْـــقِكُمْ عَظـمٌ وقد شَجِينَا.

يريد الجمع؛ أي في حُلُوقكم.

كما نجد لقوله تعالى تفسيرات كثيرة، كالختم في القلوب والأسماع والغشاوة على الأبصار[2]، كقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ {الجاثية: 23} فقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ﴾؛ أي طبع على سمعه حتى لا يَسمع الوعظ، وطبع على قلبه حتى لا يفقه الهوى، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾؛ أي: غطاءً حتى لا يبصر الرشد."[3]

أمّا صاحب الكشاف فرأى أنّ السّمع وحّد إذا أُمن اللبس، ولك أن تقول: السمع مصدر في أصله والمصادر لا تجمع[4]، فمعنى قوله هو أنّ لفظة (السمع) قد وردت مفردًا دالاً على الجمع بخلاف بخلاف القلوب والأبصار؛ لأنّ السمع مصدر.

كما يجوز أن يكون (السمع) قد وُحد لوحدة المسموع - القرآن الكريم- دون (القلوب والأبصار) لكثرة وشيوع المدركات والمرئيات. وهو رأي لابن عاشور الذي اعتبر أنّ إفراد (السمع) لطيفة روعيت من جملة بلاغة القرآن الكريم، هي أنّ القلوب كانت متفاوتة في التفكير، فلكلّ

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/ 290.
[2] ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/ 113.
[3] المصدر السابق، 19/ 162.
[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص 43.

عقلٍ حظه من الإدراك، وكذا الأبصار متفاوتة في التعلق بالمرئيات، فلكلّ بصر حظه من الالتفات إلى الآيات والمعجزات، فلمّا اختلفت أنواع ما تتعلقان (القلوب والأبصار) به (المدركات والمرئيات) جُمِعَت، وأمّا الأسماع فهي متعلقة بنوع واحد من المسموعات وهو القرآن الكريم، والاختلاف يكمن فقط في تدبر العقول لهذا المسموع، فلمّا اتّحد تعلقها بالمسموعات جُعِلت سَمْعًا واحدًا.[1]

نستنتج في الأخير أنّ حمل المفرد على الجمع في هذا الشاهد قد عرف تعليلات متعدّدة، ومختلفة باختلاف المفسرين أبرزها أنّ (السمع) مصدر يقع للقليل وللكثير وهو رأي القرطبي.

ومن المواضِع التي ورد فيها الجمع بصيغة المفرد قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧﴾ {الزمر:17} فالشاهد في هذه الآية لفظة ﴿ٱلطَّٰغُوت﴾، والطاغوت: " اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد".[2] ومعناه: الشيطان[3]، وأصله الطّغووت، فجاءت ﴿أَن﴾ في الآية الكريمة موضع نصب بدلاً من الطاغوت، وتقدير قوله تعالى: والذين اجتنبوا عبادة الطاغوت"[4]. وتأنيث الطاغوت في الآية لعودة الضمير عليها مؤنثًا، حملاً لها على معنى الآلهة التي كانوا يعبدونها.[5] وعليه فإنّ (الطاغوت) من الألفاظ المفردة التي تأتي على معنى الجمع؛ لأنّها مصدر يدل على الجنس يقع على القليل والكثير.

ونحوه أيضا ما ورد في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ

[1] ينظر: ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد)، التحرير والتنوير، الدار التونسية، 1884م، 1/ 256.
[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 240.
[3] الطبري، (أبو جعفر محمد بن جرير)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001م، 20/ 182.
[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 18/ 861.
[5] ينظر: ابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 17/ 29.

أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾{البقرة: 257} ذكر القرطبي أنّ الحسن قرأ قوله تعالى: (أولياؤهم الطواغيت) وقصد بالطواغيت: الشياطين.[1] قال في ذلك السمين الحلبي(ت756ه): وقرأ الحسن (الطواغيت بالجمع)، وإن كان أصله مصدرًا؛ لأنّه لما أطلق على المعبود من دون الله اختلفت أنواعه، ويُؤيد ذلك عود الضمير مجموعًا من قوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُونَهُم﴾.[2]

وفي قوله تعالى:﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ ﴿١٥﴾ ﴾ {سبأ: 15} الشاهد في الآية ﴿ مَسۡكَنِهِم ﴾. ذُكر في الجامع أنّ مجيء ﴿مَسۡكَنِهِم ﴾ بالإفراد فيه تقديران.[3]

أحدهما: أن يكون واحدًا يدل على الجمع ، والآخر: أن يكون مصدرًا لا يُثنَّى ولا يُجمع. كما في قوله تعالى:﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٧﴾﴾ {البقرة: 07} فجيء بالسمع موحّدا.

ومثله قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ {الشعراء: 77} واحدٌ يؤدي عن الجماعة، وكذا يقال للمرأة: هي عدوُّ الله عدوَّةُ الله. حكاهما الفراء. قال علي بن سليمان: من قال: عدوّة الله وأثبت الهاء، قال: هي بمعنى معادية، ومن قال: عدو للمؤنث والجمع جعله بمعنى النسب".[4] وعليه فإنّ لفظة﴿عَدُو ﴾ إمّا أن تكون واحدٌ دلَّ على الجمع، أو أنّها محمولة على النسب.

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4/ 286.

[2] السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 2/ 549.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 17/ 289.

[4] المصدر نفسه، 37/16.

2- المثنى بمعنى المفرد و بمعنى الجمع

لقد ضبط العلماء المعاني اللغوية والاصطلاحية للمثنى، إذ جاء بمعنى" ضمُ اسم إلى اسمٍ مثله في اللفظِ فيُختصر ذلك بأنّ يقتصر على لفظ أحدهما إذا كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويُؤتَى بعَلَم التثنية آخرا فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعتَا وصَارا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، إلاّ أنّ الإخبار عنهما يقع على المعنى."[1]

وممّا شاع في العربية الخطاب للمفرد بصيغة التثنية، والتثنية بصيغة الإفراد، وخطاب التثنية بصيغة الجمع، والجمع بصيغة التثنية، وقد يكون المعنى كفيلا بتحقيق مثل هذا النوع من التثنية.

فالأصل أن يدلَّ على اثنين حقيقة، ولكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع أو المفرد، قال الفراء: "وربما ذهبت العرب بالاثنين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع"[2]، ولا يتحقق هذا الاستعمال اللغوي إلاّ إذا دلّ السياق على معنى التثنية، سواء أُريد بها المفرد أو الجمع.

3-1 المثنى بمعنى المفرد:

مثلما تُعبّرُ العرب عن المثنى بالمفرد أحيانًا، فإنّهم يعبرون عن المفرد بالمثنى في أحايين كثيرة، فيستخدم المثنى والمُراد به الواحد.

قال أبو بكر الأنباري (ت328ه) لأنّ العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين، فيقولون للرجل: قوما وركبا."[3] وفي القرآن الكريم يخاطب عزّ وجل مالكًا خازن النار فيقول:﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ۝٢٤﴾{ ق: 24}، حيث تعدّدت الآراء حول توجيه معنى الآية الكريمة، واكتفى القرطبي بذكر بعض من المعاني المحتملة، والتي من بينها:[4]

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 1/ 12.

[2] الفراء، معاني القرآن، 391/2.

[3] أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، تح، عبد السلام هارون، دار المعارف، ط5، 1993م، ص 16

[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 19/ 447، 448.

- أنّ قوله عزّ وجل:﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ جاء على لغة من لغات العرب وهو صحيح؛ كأن تقول: مخاطبًا الواحد بلفظ الاثنين، ويلكَ ارحَلاَهَا، وازجُرَاهَا، وللنحاة في تأويل نحو ذلك قولان فقد ورد عن الفراء أنّك تقول للواحد: قومَا عنّا، وأصل ذلك أنّ أدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه ورفقته في سفره اثنان، فجرى كلام الرجل على صاحبيه، ومنه قولهم للواحد في الشعر: خليليَّ، ثم يقول: يا صاح. ومن الشواهد الشعرية التي استدلّ بها القرطبي على ذلك

قول امرئ القيس: [1] (الطويل)

خَليليَّ مُرَّا بـــي عـلى أُمِّ جُنْدَبٍ نُقَضِّ لُبَـانَاتِ الفُـؤادِ المُعَذَّبِ.

وقوله أيضًا: [2] (الطويل)

قفَا نبْكِ من ذِكْرى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسَقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

وقول آخر لأبي ثروان: [3]

فإنْ تَزْجُراني يا ابنَ عفَّانَ انْزَجِرْ وإنْ تَدَعاني أحْمِ عِرْضًا مُمنَّعَـــــــا.

- أنّ قوله عزّ وجل: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ من باب التكرير لا التثنية، والمقصود بذلك أنّ ﴿أَلْقِيَا ﴾ نابت عن تكرار اللفظ أَلْقِ، أَلْقِ.

- يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا﴾ تثنية على خطاب الحقيقة، وأنّها ليست مجازية خاطب بها الله عزّ وجل المَلكين، والملكين هما: السائق والحافظ.

- أنّ الأصل في﴿أَلْقِيَا ﴾، (الألقِيَنْ)؛ بالنون الخفيفة تُقلب في الوقف ألفًا فيُحمَل الوصل على الوقف وهي قراءة الحسن.

[1] امرؤ القيس (بن حجر بن الحارث الكندي)، ديوانه، ص 41.

[2] المصدر نفسه، ص8.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 19/ 448، و الفراء، معاني القرآن، 3/ 78، الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 437/21.

ومن حمل التثنية على معنى الإفراد أيضًا قوله تعالى في أول سورة الرحمان:﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي ٱلْمِيزَانِ ۝٨﴾ {الرحمان: 08} وقوله تعالى:﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ {الرحمان:13}، فالمُلاحظ من هذين الآيتين أنّ الله سبحانه وتعالى خاطب (الإنسان) وهو مفرد ثم بعد ذلك ثنَّى حملاً على معنى الإفراد، وهو خطاب موجَهٌ " للإنس والجن؛ لأنّ الأنام واقع عليهما "[1]، وقد ذكر القرطبي عن ابن عطية. قيل: لما قال تعالى: "﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝١٤﴾ {الرحمان: 14}، و﴿خَلَقَ ٱلْجَآنَّ ۝١٥﴾ {الرحمان: 15} دلَّ ذلك على أنّ ما تقدّم وما تأخَّر لهما.[2] معناه أنّ التثنية هنا حقيقية؛ لأنه أُريد الإنس والجان وفي نفس المعنى ذكر القرطبي أنّه ما بعد (خلق الإنسان) و (خلق الجّان) هو خطاب للإنس والجنّ، والصحيح قول الجمهور، لقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ {الرحمان: 10} والآلاء: النعم وهو قول لجميع المفسرين، واحدَها إلًى وأَلًى مثل مِعًى وعصًا، وإلْيٌ وأَلْيٌ أربع لغات حكاها النحاس."[3]

وقد يُنسب الفعل الواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ {الرحمان: 22}؛ أي يخرج لكم من الماء اللؤلؤ والمرجان، كما يخرج من التراب الحبّ والعصف والريحان."[4] وقال تعالى: ﴿مِنْهُمَا﴾ إنّما يخرج من الملح لا العذب؛ لأنّ العرب تجمع الجنسين ثمّ تُخبر عن أحدهما، كقوله تعالى:﴿ يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 122/20.
[2] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 163/8.
[3] المصدر السابق، 20/ 123.
[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 129.

ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ {الأنعام: 130} وإنَّما الرُّسل من الإنس دون الجن."[1]

وقد فسّر االطبرسي(ت548ه) ذلك بقوله: " إنّما يخرج من الملح دون العذب؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى ذكرهما وجمعهما وهما بحر واحد فإذا اخرج من أحدها فقد اخرج منهما".[2]

وفي قوله عزّ وجل: ﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾﴾ {البقرة: 229} في هذه الآية كُنِّيَ بالضمير المثنى الغائب، عن الزوج والزوجة، فأراد بالتثنية المفرد؛ لأنّ الجناح يعود على الزوج، لأنّه أخذ ما أعطى.[3]

ومن الشواهد القرآنية التي حُمل فيها على المعنى بحمل الضمير المثنى على معنى المفرد قوله تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴿١٣٥﴾ ﴾ {النساء: 135}، فقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ ﴾ ذكر فيه تعالى لفظان منفصلان﴿غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا ﴾، ثم أتى بضمير مثنى عاد على الاثنين. وفسر القرطبي ذلك بقوله: " إنّما قال﴿بِهِمَا﴾ ولم يقل (به) وإنْ كانت ﴿أَوۡ﴾ إنّما تدلُّ على الحصول لواحدٍ؛ لأنّ المعنى: فالله أولى بكلِّ واحدٍ منهما"[4] ؛ أي أنّ الضمير يعود على الغني والفقير، وتقدير القول فالله أولى بغنى الغنيّ وفقر الفقير. ثمّ ذكر المفسّر توجيها آخر للآية

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 129.
[2] الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، 9/ 257.
[3] ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 2/ 241، 242.
[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7/ 177، 178.

وهو أنّ ﴿أَوۡ﴾ تأتي بمعنى (الواو)؛ أي إن يكن غنيًا وفقيرًا، وصاحب الرأي الأخفش.[1] ووجهٌ آخر قيل فيه: "إنّما قال﴿بِهِمَا﴾؛ لأنّه قد تقدّم ذكرهما؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ ﴿١٢﴾﴾ {النساء:12}.[2]

2-2 المثنى بمعنى الجمع:

تفصح الاستعمالات اللغوية عند العرب عن أساليب مختلفة تبين طريقة استثمارهم للصيغ اللغوية المتعددة، فكثيرا ما نجد المتكلم العربي يستخدم المفرد تعبيرا عن المثنى، كما يستخدم الجمع تعبيرا عن المثنى، وفي مثل هذا ما حكاه سيبويه عن الخليل قوله: (ما أحسن وجوهكما)[3]. وعلّة ذلك أنّ الاثنين جمع، أي الاثنين يُعبر عنها بلفظ الجمع. وإلى هذا ذهب الزجاجي بأنّ الاثنين أول الجمع.[4] "ومن عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عن الآخر اتّكالاً على فهم السامِع."[5]

ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٞ ﴿٤﴾﴾ {الملك: 04} الشاهد في الآية الكريمة لفظة﴿كَرَّتَيۡنِ﴾ ومعناها رجعتين،أي مرّة بعد أخرى، وذلك دليل على كثرة النظر.[6]

وقد علّل الفارسي قوله تعالى فقال: " ألا ترى أنّ المعنى ليس على ارجع البصر كرتين اثنتين، وإنّما المراد، أَدِمْ النَظَرَ والتأمل، فإنّك لا ترى في طوال دهرك وكثرة تأملك تفاوتًا في خلق

[1] ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 1/ 268.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7/ 178.
[3] سيبويه، الكتاب، 2/ 48.
[4] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 137.
[5] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 127.
[6] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 116، و الزمخشري، الكشاف، ص 1125، و الطبرسي، مجمع البيان، 53/10.

الرّحمان، وممّا يدلّ على ذلك من اللفظ قوله تعالى:﴿ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٞ ﴾ وفي كرتين اثِنْتَينِ والتأمل فيهما و التّبيُن لا يكاد البصرُ يَحْسِرُ. في معنى حَسُورْ. "[1]

وجاء في البحر المحيط: " ثم ارجع البصر؛ أي ردَّده كرتين هو تثنية لا شفع الواحد، بل يراد بها التكرار، كأنّه قال: كرَّةً بعد كرَّةٍ، أي كرات كثيرة كقولك: لبيك يريد إجابات كثيرة بعضها في إثر بعض، وأريد بالتثنية التكثير"[2]. ثم قال: " وهو كال من كثرة النظر وكلالة بدل على أنّ المراد بالكرتين ليس شفع الواحد لأنّه لا يكلُّ البصر بالنظر مرتين اثنتين، والحسير الكال."[3]

وممّا جاء دالاً على الجمع بصيغة التثنية قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٠ ﴾ {الحجرات: 10}، فعُبِّر في الآية الكريمة عن الجمع بلفظ المثنى، وهذا التعبير أفادَ أنّ لفظة التثنية يَرد، والمُراد به الكثرة، وعليه فإنّ قوله تعالى: ﴿ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴾ معناه: أصلحوا بَين كلّ أخوين، فهو آت على الجميع على رأي أبو عبيدة و أبو علي.[4] وقد أجمع أهل اللّغة على ذلك لأنّ الأخويين جماعة كما أنّ الإخوة جماعة، لأنّك لأنّك إذا ضممت واحدًا إلى واحد فهما جماعة، ويقال لهما إخوة، وهو ما حكاه سيبويه في أنّ العرب تقول: قد وَضَعَا رِحَالهُما، يريدون رَحيلهما، وما كان الشيء منه واحد فتثنيته جمع، لأنّ الأصل هو الجمع.[5]

---

[1] أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تح، حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز، اشبيليا، الكويت، ط1، 2004م، ص 440، 441، وينظر: جمال الدين الطائي (محمد بن عبد الله بن مالك)، شرح التسهيل لابن مالك، تح، عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر، 1/ 63، 64، و أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، 1/ 253.

[2] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 298.

[3] المصدر نفسه، 8/ 298.

[4] ينظر: القرطبي، لجامع لأحكام القرآن، 19/ 384، و ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، 363/4.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 49.

وقد تأتي القراءة القرآنية للتأكيد على أنّ المراد الجمع لا التثنية فالآية نفسها قُرئت (بينَ إِخْوَتِكُمْ) بالتاء على الجمع. قرأها ابن سيرين ونصر بن عاصم وأبو العالية و الجُحْدَريُّ ويعقوب، وقُرئت كذلك (إخوانِكُم) وهي قراءة للحسن."[1]

وممّا حُمِل على المعنى دون اللفظ قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ ﴿٩﴾﴾ {الحجرات: 09} حيث جمع الضمير العائد إلى الطائفتين؛ وعلة ذلك أنّ الطائفة تتناول الرجلَ الواحد والجمع والاثنين، و لأنّ لفظة (الطائفتين) في الآية بمعنى القوم والناس.[2] و لو حُملت الآية على اللفظ لَقُرئت (وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلا فأصلحوا بينهما) وهي قراءة صحيحة قرأ بها ابن أبي عبلة.[3]

فخلاصة ما سبق أنّ الآية الكريمة أفادت الجمع باعتبار المعنى وأفادت المثنى باعتبار اللفظ، وقد يُحمل لفظ المثنى على معنى الجمع مراعاةً، مثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ {النمل: 45}. حُمل لفظ﴿ يَخْتَصِمُونَ﴾ على المعنى؛ لأنّ الفريقين جمع فإن كان الفريقان من آمن ومن كفر فالجمعية حاصلة في كل فريق[4]، وبالجمع قد وقع عدم التطابق بين النعت ومنعوته، حيث أُسنِد الفعل (يختصمون) إلى ضمير الجماعة، ولم يُسند إلى ضمير المثنى مثل منعوته، والعلة في ذلك أنّ كلمة خصم اسم جمع يدلّ على عدد من الأفراد فلا مانع من عودة ضمير الجمع على أحدهما، وهو عند أهل التفسير صورة من صور الحمل على المعنى.[5]

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 19/ 385.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 19/ 375.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 19/ 375، و الزمخشري، الكشاف، ص 1037.

[4] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 7/ 79.

[5] ينظر: الألوسي (أبو الثناء شهاب الدين محمود الحسيني البغدادي)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 19/ 211.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ ٣٠﴾ {الأنبياء: 30} في معنى الآية الكريمة أتى القرطبي على ذكر احتمالين لورود لفظة ﴿كَانَتَا﴾ بصيغة المثنى عِوض الجمع.[1]

أولهما: قال تعالى: ﴿كَانَتَا﴾؛ لأنهما صنفان، ومثله تقول العرب: هما لقَاحَانِ أسْودان وهو رأي الأخفش.

وثانيهما: أنّ الله سبحانه وتعالى ثنّى لأنّه يُعبّرُ عن السماوات بلفظ الواحد بسماءٍ؛ ولأنّ السماوات كانت سماءً واحدة، وكذلك الأرضون وهذا الرأي للزجاج.

وقال تعالى أيضًا: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ٣٣﴾ {الرحمان: 33} حُمل على معنى الجمع في قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَطَعۡتُم﴾ وذلك بعودة ضمير الجمع على الجن والإنس، وعلّة ذلك أنّ كلا منهما جمع، ولو حُمل على اللفظ لقيل: (إنْ استطعتما) وهو جائز.[2]

3 - الجمع بمعنى المفرد وبمعنى المثنى:

عدّه ابن فارس من سنن العرب، حيث قال: "باب الجمع يراد به واحد أو اثنان، ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان."[3]

كما أوضح الزجاجي معنى الجمع، وفرّق بينه وبين التثنية قائلاً: "وليس الجمع كذلك لأنّ الاثنين لا يختلف معنى التثنية فيهما لأنّه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عددًا. والجموع تختلف في الكمية والأعداد في قلتها وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها وأنواعها، وأجناسها، وقلتها وكثرتها، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها، وألفاظها، وأجناسها،

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14/ 190، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 603، وينظر: الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، 3/ 390.

[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 138.

[3] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 161.

وأنواعها وخلقها. وكما لم تتفق الآحاد لم تتفق الجموع. فمن الجموع ما جاء على حدّ التثنية، وهو أن تضم أسماء بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ، فيزداد في الآخر واحد منها علامة الجمع، فيعلم أنّ الجماعة داخلة معه كقولنا: الزّيدون، والعمرون ودللنا بهذا اللّفظ على الجمع بين أسماء كل واحد منها على انفراده يقال له زيدو وعمرو.[1]

وعليه فقد يرد الجمع للدلالة على المفرد والمثنى، فيقوم مقامهما، ويكشف عن ذلك السياق، الذي يوضّح الدلالة ويساعد في بيان المعنى قال ابن تيمية: "فتأمل ما قبل الآية وما بعدها، يطلعك على حقيقة المعنى."[2] فوظيفة السياق إذن الكشف عن المعاني والترجيح بينها.

3-1الجمع بمعنى المفرد:

ومعناه أنْ يُجمع ما حقُّه الإفراد لتصوُّر معنى الجماعة فيه، وأن يقُدَّر كلُّ جزءٍ من المفرد واحدًا، تسميةً للجزء باسم الكلُّ، على هذا تأوّل النحويون طائفة من العبارات المسموعة ممّا أقيم فيه الجمعُ مقامَ المفرد، نحو(شَابَتْ مَفَارقُه)، (وبَعيرٌ ذو عَثَانِيْنَ) و(رَجُلٌ شديدُ الكواهلِ و الغواربِ) [...] والمراد (مَفْرِق) و(عُثنون) و(كاهل) و(غارب)، فإنّ كلَّ ذلك ليس في المخلوق منه إلاّ واحدٌ.[3]

وكثيرا ما تصفُ العرب الواحد بالجمع في ألفاظ متعدّدة، ومن تلك الألفاظ، برمة أعشَار، وثَوبٌ أهدام، وأسمَال، ونعلٌ أسماط، غير مصّنعَةٌ[4]، ومنها ما ذكرها ابن جني: "كجفنة أكسار، وثوب أكياش، وكبد أفلاذ، وثوب أهباب و أخباب، وحبل أرمام، وأرماث، وأقطاع، وأحذاق، وثوب أسماط. وكلّ هذا متأول فيه معنى الجمع."[5]

والقياس أن يطابق الوصف في الإفراد، فالجمع فيما سلف ونظائره واقع موقع المفرد.

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 121، 122.

[2] ابن تيمية، دقائق التفسير، تح، محمد السيد الجليند، موسوعة علوم القرآن، دمشق، سوريا، ط2، 1984م، 3/ 313.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 209، و ابن جني، الخصائص 2/ 422، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 279/2، و جمال الدين الطائي، شرح التسهيل لابن مالك، 1/ 106.

[4] ينظر: ابن قتيبة (أبو محمد بن عبد الله بن مسلم الدينوري)، تأويل مشكل القرآن، المكتبة العلمية، 1973م ص 286.

[5] ابن جني، الخصائص، 2/ 482.

وللنحاة في توجيه هذا الخروج عن القياس قولان: حيث تأوّله ابن جني بمثل ما تأوّل به قولهم (شابَتْ مفارقه ونظائره)، قال: "وإنّما هي على أن جعَلَ كل جزء منها عُشْرًا وكَسْرًا."[1]

رأى ابن يعيش[2] أنّ سبب وصف المفرد بصيغة (أفعال) هو أنّ أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة؛ ولذلك يجري عليها كثير من أحكام المفرد، كجواز تصغيره على لفظه، وجواز وصف المفرد به، وجواز عود الضمير إليه بلفظ الإفراد، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢﴾ {الإنسان:02} الشاهد في الآية الكريمة هو وصف (النطفة) وهي مفردة بالجمع (الأمشاج)، وعلّة ذلك أنّه عند أهل المعاني أنّ الأمشاج ما جمع وهو في معنى الواحد؛ لأنّه نعت للنطفة.[3] وقيل: إنّ الأمشاج كقولهم: برمة أعشار[4]، وقد قيل أيضًا: إنّ النطفة بمعنى الجمع، إذ جُعل كلّ جزء من النطفة نطفةٌ، فاعتبر ذلك، فوصفت بالجمع.[5]

وسيبويه رأى أنّ صيغة (أفعال) والتي جاءت على وزنها لفظة﴿أَمْشَاج﴾ مفرد حيث قال: "وأمّا أفعال فقد يقع للواحد"[6]، وأضاف أيضًا أنّ صيغة (أفعال) ضارعت الواحد؛ لأنّك تقول: أقوال وأقاويل، وأعراب وأعاريب[7]. ووافقه في ذلك الزمخشري إذ قال: "وهي ألفاظ مفردة غير جموع؛ ولذلك وقعت صفات للأفراد".[8]

---

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 482.

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5/ 11، 15.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 447.

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص 1163.

[5] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 10/ 591 .

[6] سيبويه، الكتاب، 230/3.

[7] المصدر نفسه، 3/ 229.

[8] الزمخشري، الكشاف، ص 1163.

وقد جاء الجمع بمعنى المفرد في قوله تعالى:﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾﴾{ آل عمران: 39}، حيث احتملت الآية معنيين هما:[1]

الأول: أنّ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ جمعٌ أُريدَ به الواحد؛ لأنّه قُصِد (بالملائكة) جبريل عليه السلام وحدَهُ، وعلّة ذلك: أنه يجوز أن يُخبر عن الواحد بلفظ الجمع.

والثاني: أنّ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في الآية الكريمة عُني بها جميع الملائكة ولا يُقتَصر القول على جبريل عليه السلام وحده؛ أي ناداه جميع الملائكة.

نستنتج من خلال ما سبق أن لفظ (الملائكة) عند القرطبي حُمل على معنيين لم يرجّح بينهما، الأول أن يحمل اللفظ على المعنى من خلال نيابة الجمع عن المفرد، والثاني بأن يحمل اللفظ على الظاهر فيأتي الجمع لمعنى الجمع.

وفي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِي ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٧﴾﴾ {التوبة: 17} الأصل أنّ ترد لفظة ﴿مَسَٰجِد﴾ بالإفراد لكنها وردت بالجمع حملاً على المعنى، فمن قرأها بالإفراد قال: (مسجد الله) على التوحيد، أي المسجد الحرام، وهي قراءة ابن عباس وسعيد بن جُبير عطا، بن أبي رباح ومجاهد وابن كثير وأبي عمرو ابن محَيض ويعقوب، أمّا الباقون فقرئت عندهم بالجمع﴿مَسَٰجِد ٱللَّهِ﴾ فاحتملت بذلك معنيين أحدهما: أنّ كلّ بقعة من المسجد الحرام يُقال لها مسجد، وثانيهما: أنّ المسجد الحرام قبلة كل المساجد وإمامها. وقراءة الجمع أصوبُ.[2]

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5/ 113.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 133/10.

وفي قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ ﴿١١﴾﴾ {المجادلة: 11} وردت لفظة﴿ٱلۡمَجَٰلِسِ﴾ بصيغة الجمع في الآية مع أنها تَحمل معنى الإفراد؛ لأنَّ المُراد حسب ما جاء في الجامع: لكلِّ واحد من القوم مجلسٌ وقد يكون المعنى مجلس النبيﷺ، وجُمع لأنَّ لكل جالس جالسًا، ويجوز أن يُراد به الجمع على مذهب الجنس كقولهم: كثر الدينار والدرهم.[1] وهذه الآية عند القرطبي تحتمل القراءة بالإفراد والجماعة.

قيل: قرأ عاصم المجالس جمعًا اعتبارًا بأنَّ لكلّ واحد منهم مجلسًا والباقون بالإفراد، إذ المراد مجلس الرسولﷺ، وهو أحسن من كونه واحد أُريد به الجمع".[2] أمّا الباقون قُرئت عندهم بالإفراد أي (تفسحوا في المجلس). وأجاز القرطبي أنّ " الصحيح في الآية أنّها عامّة في كلّ مجلس اجتمع المسلمون فيه للخير والآجر، سواء كان مجلس حرب أو ذكر أو مجلس يوم الجمعة."[3]

وقوله تعالى:﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ حَنِيفٗا وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ {النحل: 120} جاء الحمل على المعنى في الآية بوصف الله عزّ وجل (إبراهيم) وهو مفرد (بالأمة) وهي جمع؛ لأنّ معنى الأمة هنا الرجل الجامع للخير.[4]

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾ {المؤمنون: 99} فالخطاب هنا موجّه إلى الله عزّ وجل في قوله: ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾، فبدلَ أن تُستعمل صيغة المفرد استعملت صيغة الجمع، قال القرطبي: " فأمّا قوله: ارجعونِ وهو بخطاب ربّه عزّ وجل، ولم يقل: (ارجعني)، جاء على تعظيم الذّكر للمخَاطَب."[5]

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 316، 317.
[2] السمين الحلبي، الدر المصون، 10/ 272.
[3] المصدر السابق، 20/ 317.
[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12/ 457.
[5] المصدر نفسه، 15/ 85

وقال أيضًا: "إنّ معنى (ارجعون) على جهة التكرير، أي: ارجعني ارجعني."[1] وعلى هذا الأساس يكون حمل الجمع على المفرد في الآية لغرضين اثنين، إمّا للتعظيم أو التكرير.

وقوله تعالى:﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنۡهُمۡ لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلۡقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ١٠﴾ { يوسف: 10} علّل القرطبي مجيء﴿غَيَٰبَت﴾ بالجمع لوجهين اثنين هما:[2]

- أنّه جعل كل جزء من الغيابة غيابةٌ.
- أن يكون في الجبِّ غياباتٌ جماعة.

2-3 الجمع بمعنى المثنى:

يأتي الجمع نيابة عن المثنى وهو صورة من صور الحمل على المعنى؛ ذلك أنّ العرب قد تجعل الجمع مكان المثنى، وهو كثير في اللغة العربية، فقد ورد عن سيبويه أنّه سأل الخليل عن ما أحسن وجوههما؟ فقال: " لأنَّ الاثنين جمع وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء".[3] والقول في تفسير هذه الحكاية: أنهم قالوا ما أحسن وجوه الرجلين، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين.

وقد وردت جُملة من آيات التنزيل الحكيم في تفسير القرطبي وقع الجمع فيها موقع التثنية نحو قوله تعالى:﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾ {التحريم: 04} فقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يعني حفصة وعائشة، وقوله تعالى: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ بدَلَ قوله تعالى: فقد صغى قلباكما نيابة القلوب عن القلبين؛ لأنَّ خطاب الله عزّ وجل في الآية الكريمة كان موجهًا إلى

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،5/ 86.
[2] المصدر نفسه، 11/ 263.
[3] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 1/ 17 .

اثنين وهما عائشة أم المؤمنين وحفصة رضي الله عنهما؛ ولأنَّ العرب من شأنهم إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما، لأنّه لا يُشكَل عندهم.[1]

فقد اكتفى القرطبي بتعليل هذا الاستعمال بقوله: (لا يشكل عندهم)، لكنّ الفراء علّل مخالفة الأصل وهو مطابقة العدد فقال: "وإنّما اختير الجمع على التثنية لأنّ أكثر ما يكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين، والرجلين، والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أُضيف إلى اثنين مذهب التثنية"[2]. فالفراء هنا يوضح أنَّ نيابة الجمع عن التثنية لا تعدُّ خروجًا عن الأصل لأنّ التثنية جمع. وإليه ذهب سيبويه حيث قال: "كل اثنين من اثنين فجمعهما أجود تقول: ضربت رؤوسهما؛ لأنّ رأس كل واحد منه، وتقول: أخذت ثوبيهما لأنهما ليسا منهما."[3]

وقد شرح السيرافي (ت385ه) ما ذهب إليه سيبويه قائلًا: "وإنّما صار هكذا، لأنّ في البدن أعضاء كثيرة مثناة وهي أكثر البدن، وإذا ضمّ ما في بدن واحد من المثنى إلى مثله صَار جمعًا لأنّه يصير أربعة، والواحد المضموم إلى مثله من آخر محمول على الاثنين، فلذلك اختير الجمع".[4] وكذا جُمعت لفظة الأيدي ووضعت موضع المثنى.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلاً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ {المائدة: 38} جاء في تفسير الجامع :[5]

1- أنّ كلُّ شيء موحد من خلق الإنسان إذا أُضيف إلى اثنين جُمع؛ تقول هشمتُ رؤوسَهما، وأشبعت بطونهما، ولهذا قال تعالى: ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ولم يقل: (يديْهما)، وهو الأصل، ومنه قولُ الشاعر في الجمع بين اللّغتين. (السريع)

وَمـــهْمَـــهَيْنِ قَذَفَيْـــنِ مَرْتَيْنِ ظَـــهراهما مِثلُ ظُهورِ التُّـــرْسَيـــــنِ.

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 83، 84.

[2] الفراء، معاني القرآن، 1/ 306.

[3] سيبويه، الكتاب، 3/ 621- 623.

[4] ينظر: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المزربان)، شرح كتاب سيبويه، تح، أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 2/ 378.

[5] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 471/7، 472.

فالأصل في قول الشاعر التثنية (ظهراهما)، والجمع (ظهور) إذا حمل على المعنى.

2- إذا أُمِن اللّبس في الكلام.

3- قد يجمع المفرد إذا أريد به التثنية، إذ حُكِيَ عن العرب وَضعَا رحالها. يريد به رَحْلَيْ رَاحِلتيهما، بناءً على قطع اليد اليمنى فقط وهي مفردٌ، فلمّا أُريد تثنية اليمين [...] بالجمع.

4 أرجع قوله تعالى: ﴿ أَيۡدِيَهُمَا﴾ إلى أربعة (الأيدي والأرجل) وهي جمع في الاثنين وهما تثنيةٌ، والكلام على فصاحته ولو قال: فاقطعوا أيديَهم لكان وجهًا؛ لأنَّ السَارق والسَارقة لم يُرد بهما شخصين خاصّةً، وإنّما هما اسما جنس يَعُمَّان مالا يُحصى.

فالقول الرابع الذي أتى به القرطبي محمول على ظاهر اللفظ، وليس فيه احتمال حمل الجمع على معنى التثنية، حيث أُرجع قوله تعالى إلى أربعة.

وقد وجّه المفسرون والنحويون ذلك حيث قال ابن الشجري مُوضحًا لمعنى القطع الواقع على الأربع؛ أنّ المُراد (فاقطعوا أيمانهم) وهي كذلك في مصحف عبد الله. فلمّا عَلم بالدليل الشرعي أنّ القطع محلّه اليمين، وليس في الجسد إلاّ يمين واحدة، جرت مجرى آحاد الجسد، فجمعت كما جمع الوجه والظهر والقلب.[1] وإليه ذهب ابن عطية فقال: "جمع الأيدي من حيث كان لكلّ سارق يمين واحدة، وهي المعرّضة للقطع في السّرقة، وللسُّراق أيدٍ وللسّارقات أيدٍ كأنّه قال: اقطعوا أيمان النوعين، فالتثنية للضمير إنّما هي للنوعين."[2]

وقال أبو حيان: "وأمّا إن كان في كلّ الشيء منهما اثنان كاليدين والأذنين والفخذين، فإن وضع الجمع موضع التثنية لا يطرد، وإنما يحفظ ولا يقاس عليه، لأنّ الذهن إنّما يتبادر إذا أطلق الجمع لما يدل عليه لفظه، فلو قيل قطعت آذان الزيدين، فظاهره قطع أربع الآذان، وهو استعمال اللفظ في مدلوله".[3]

ومعنى القول هنا أنّ التعبير عن المثنى بلفظ الجمع يُصبح دالاً عليه ظاهر اللفظ إذا كان من أعضاء الجسم التي منها اثنان.

---

[1] ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 1/ 18.

[2] ابن عطية، المحرر الوجيز، 163/3.

[3] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 3/ 483.

أما ما ليس من خلق الإنسان، فوقف النحاة منه موقفين: فريق يمنع جمعهُ، وفريق يُجيز ذلك لخَّصه الفراء في قوله: "وقد يجُوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان، وذلك أن تقول للرَّجلين: خلَّيتما نساءكما، وأنت تريد امرأتين، وخرقتما قُمصكما، وإنّما ذكرت ذلك لأنّ من النَّحويين من كان لا يُجيزه إلاّ في خلق الإنسان، وكلّ سواء."[1]

وقد نقل سيبويه عن العرب إجازة ذلك، فقال: "وقد قالت العرب في الشيئين اللذين لكلّ واحد منها اسم على حدة، وليس واحد منهما بعض شيء، كما لو قالوا في ذا؛ لأنّ التثنية جمع، فقالوا كما قالوا فعلنا، وزعم يونس أنّهم يقولون: ضع رحالهما، وغلمانهما، وإنّما هما اثنان."[2]

وفي قوله تعالى:﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴿٢١﴾﴾ {ص: 21}. (الخصم) هنا يقع على الواحد والاثنين والجمع؛ لأنّ أصله مصدر، ولا خلاف بين أهل التفسير أنّه يُراد به هاهنا مَلَكان. وقال تعالى: ﴿تَسَوَّرُوا ﴾ بالجمع وإن كانا اثنين حملاً على الخصم."[3]

قال الزمخشري: "الخَصْمُ صفة وُصف بها الفوج أو الفريق، فكأنّه قال: هذان فوجان أو فريقان يختصمان، وقوله تعالى: (هذان) للفظ، (واختصموا) للمعنى؛ واستدلّ بقوله تعالى:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنۡ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴿١٦﴾ ﴾ {محمد: 16}."[4]

ومجمل القول أنّ الله عزّ وجل خَاطَبَ الاثنين بخطاب الجمع، إذًا الجمع ضم شيء إلى شيءٍ، ولأنّ الاثنين جمع في الحقيقة.

وآية أخرى ناب فيها الجمع عن المثنى وهي قوله عزّ وجل: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُمۡ فَكَانُواْ هُمُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴿١١٦﴾ وَءَاتَيۡنَٰهُمَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلۡمُسۡتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ {الصافات:

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 1/ 307.

[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 622.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 18/ 153، 154.

[4] الزمخشري، الكشاف، ص 692.

116- 118} جاء الضمير في لفظ ﴿نَصَرۡنَٰهُم﴾ بالجمع مع أنّ الخطاب كان مُوجهًا لموسى وهارون عليهما السلام، هذا لأنّ الاثنين جمع؛ دليله قوله تعالى:﴿وَءَاتَيۡنَٰهُمَا﴾ و﴿هَدَيۡنَٰهُمَا﴾؛ ولأنّ الضمير لموسى وقومهما، وهو الصواب؛ لأنَّ قبله ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُمَا وَقَوۡمَهُمَا ١١٥ ﴾ {الصافات: 115}[1]

ثانيا: الحمل في التذكير والتأنيث

إنّ في اللّغة العربية ظواهر لغوية عديدة شغلت اللّغويين قديمًا وحديثًا، إلاّ أنّ لها طابعًا خاصًّا جعلها محطّ نظر، ومجال تفكير وبحث، ومن هذه الظواهر اللغوية ظاهرة التذكير والتأنيث؛ هي من الظواهر العربية الأصيلة إذْ إنّ تذكير اللفظ تارة وتأنيثه تارة أخرى حملاً على المعنى من خصائصها، لذا نجد الكثير من النحاة قد أفردوا للمذكر والمؤنث وما يحمل عليهما أبوابا في مؤلفاتهم التي نقف فيها على عديد من التعريفات الخاصة بالمذكر والمؤنث، وما يندرج تحتهما من مسائل لغوية.

وإتباعا لما سبق عرّف ابن الأنباري المذكر بأنّه: "ما خلا من علامة التأنيث لفظًا وتقديرًا. والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا".[2]

وذهب ابن الحاجب (ت646ه) إلى أنّ: " المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا. والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة."[3]

كما اهتم النحاة المتأخرون بمفهوم المذكر والمؤنث، فكانت تعريفاتهم أكثر تفصيلًا وتوضيحًا وبيانا. قال إسماعيل عمايرة عن مفهوم المؤنث في المعنى الاصطلاحي: " هو ما دلّت عليه علامة من علامات التأنيث سواء أظهرت على الكلمة نفسها، نحو: فاطمة وليلى وصحراء، أم ظهرت في

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،18 / 83، و ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2/ 390، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 848.

[2] أبو البركات الأنباري، البُلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنث، تح، رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970م، ص 63.

[3] رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، شرح وتقديم، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2007م، 3/ 390.

السياق دون الكلمة نفسها، نحو: قامت هند، وهذه دَعْد، أو فيهما معًا، نحو أنتِ ليلى، أو في أحدهما دون الآخر، نحو: هذا معاوية؛ فإنّ (هذا) للمذكر؛ لأنّ المشار إليه مذكر على الحقيقة، وهو مؤنث-أي معاوية- من الناحية اللغوية الشكلية."[1]

وذهب أيضا إلى أنّ: " المذكّر هو الذي ليس فيه شيء من علامات التأنيث، مثل: زيد وسعد. ويوجد على هذه الصورة الكثير من المؤنث، مثل: هند ودعد؛ ففرقت العرب بين المذكر والمؤنث بجعل علامة خاصة بالمذكر في بعض الكلمات وهي الألف والنون فيقولون في تذكير(عَقْرَب): عُقْرُبان. غير أنّ هذه الطريقة لم يُكتب لها أن تطرد؛ ولذا فإننا لا نجدها إلا في بقايا كلمات أثرية"[2]؛ لأنّها خرجت عن أصل ما دار على ألسنة العرب، فجاز الاستغناء عنها إلا في النادر القليل.

وبيانا لأهمية المذكر والمؤنث في الدرس النحوي أوجب النحاة ضرورة التقيد بالمعايير اللغوية المستنبطة من نظام العربية، ومن ذلك ما نصّ عليه أبو بكر الأنباري، حيث قال: " بل إنّ من تمام معرفة النّحو والإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث. لأنّ من ذكّر مؤنّثًا أو أنّث مذكّرًا كان العيب لازما له كلزومه من نَصب مرفوعا أو خفض منصوبًا أو نصب مخفوضًا [....]؛ ولأنّ الخطأ في عدم التمييز بين المذكّر والمؤنث قبيحٌ جدًّا."[3]

وعلى هذا صنَّف النُّحاة الكلمات إلى حقيقيَّة التأنيث والتذكير ولفظيَّتهما، فأمّا الحقيقيّة " فما كان في الرجل والمرأة وجميع الحيوان، لأنّك لو سمّيت رجلاً طلحة لخبَّرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكّرًا، ولو سمَّيت امرأة أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكّر لخُبِّرت عنها كما كنت تُخبِّر عنها واسمها مؤنّث[...] لأنّ التأنيث حقيقة".[4]

أما التأنيث والتذكير اللّفظيان من دون حقيقة المدلول النَّوعيَّة، فهما في المدلولات غير الحيّة، قال المبرد: "التأنيث الثاني والتذكير، نحو قولك: يوم وليلة ودار ومنزل فليس في هذا أكثر من اللّفظ، فلو قلت: قصُر ليلتك وعمُر دارك لجاز، لأنَّ الدار والمنزل شيء واحد، ليس في الدار

[1] إسماعيل أحمد عمايرة: دراسات لغوية مقارنة، دار وائل، 2003م، ص 21، 22.
[2] المرجع نفسه، ص 39، 40.
[3] أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، 51/1.
[4] المبرد، المقتضب، 3/ 348.

حقيقة تصرفها عن ذلك، وكذلك البلد والبلدة، قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴿٢٧٥﴾﴾ {البقرة: 275}، وقال: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴿٦٧﴾﴾ {هود: 67}، وقال في تأنيث الجمع: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴿٣٠﴾﴾ {يوسف: 30}؛ لأنّ الإخبار ليس عن واحد."[1]

وسنحاول سبر معطيات هذه الظاهرة اللغوية (الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث) بالاعتماد على القرآن الكريم، إذ لا نجد نصّا آخر يعادله في المزاوجة بين التذكير والتأنيث والنظم، وخير مثال على ذلك تذكير الفعل والاسم في موطن وتأنيثه في موطن آخر.

1- تذكير المؤنث:

من القواعد المطردة لدى النحويين أنّ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، قال سيبويه: "اعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكر أوّل، وأشدُّ تمكنا وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ الشيء يقع على كل ما أخبر عنه (من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى) والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما ويستثقلون".[2]

ولما كان المذكر أصلا والمؤنث فرع عليه، ارتأينا أن يكون الحديث برد الفرع إلى الأصل لأنّ النّحاة اعتبروه أولى من رد الأصل إلى الفرع. مستندين في ذلك على تفسير القرطبي للقرآن الكريم، ومن أمثلة الألفاظ التي ورد ذكرها في تفسيره.

1-1 لفظ الشفاعة: يقول الله تعالى بتذكير لفظة شفاعة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ {البقرة: 48}

قال القرطبي: " إنّ قوله تعالى: ﴿وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ الشفاعة مأخوذة من الشفع وهما الاثنان تقول كان وترا، فشفعته شفعًا، والشُفعة مِنهُ؛ لأنّك تضمّ ملك شريكك إلى ملكك. وقوله

[1] المبرد، المقتضب، 3/ 349.
[2] سيبويه، الكتاب، 22/1.

تعالى: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُقبل) بالتاء؛ لأنّ الشفاعة مؤنثة، وقرأ الباقون بالياء على التذكير؛ لأنّها بمعنى الشفيع."[1] فقد ذكّر الاسم المؤنث لخلو الفعل من علامة التأنيث، حملا على المعنى. "ولأنّه يجوز في كلّ مؤنث اللّفظ غير حقيقي التأنيث أن يعامل معاملة المذكر؛ لأنّ صيغة التذكير هي الأصل في الكلام فلا تحتاج إلى سبب."[2]

2-1 لفظ كلمة: وردت لفظة (كلمة) بالتذكير في قوله تعالى:﴿إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾﴾ {آل عمران: 45} علّل القرطبي قوله تعالى: ﴿بِكَلِمَةٖ﴾ ثم﴿ٱسۡمُهُ﴾ بالتذكير للمعنى؛ " لأنّ معنى (كلمة): ولد. والمسيح هو لقب لعيسى عليه السلام، ومعناه الصّديق."[3]

3-1 لفظ الموعظة: جاءت لفظة موعظة بالتذكير في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ {البقرة: 275} الشاهد ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ سقطت علامة التأنيث من الفعل؛ " لأنّ تأنيث (الموعظة) غير حقيقي، وهي بمعنى: وعظ وقرأ الحسن (فمن جاءته) بإثبات العلامة."[4] ونجد هذه اللفظة في موضع آخر من القرآن الكريم حين قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ {آل عمران: 138} يعني القرآن، والموعظة هنا من الوعظ أيضا.[5]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 76/2.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 486/1.

[3] المصدر السابق، 135/5.

[4] ابن عطية، المحرر الوجيز، 372/1.

[5] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 333/5.

4-1 لفظ رحمة: قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ {الأعراف: 56} ذكّرت لفظة ﴿رَحْمَت﴾ في الآية والدليل على تذكيرها الوصف المذكر وهو قوله تعالى: ﴿قَرِيب﴾ والرحمة مؤنثة، يقول القرطبي: " إنّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ولم يقل قريبة. فيه سبعة أوجه. أولها: أنّ الرحمة والرّحم واحد وهي بمعنى العفو والغفران، وقال النصر بن شميل: الرّحمة المصدر، والتذكير كقوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾ {البقرة: 275}، وقيل أريد بالرّحمة الإحسان؛ ولأنّ مالا يكون تأنيثه حقيقيا جاز تذكيره، وقيل أراد بالرّحمة هنا المطر."[1] وقال أبو عبيدة: " ذكّر ﴿قَرِيب﴾ على تذكير المكان، أي: مكانا قريبا."[2] وفي معاني القرآن: إذا كان قريب في معنى المسافة يذكّر ويؤنث، وإذا كان في معنى النسب يؤنث بلا اختلاف بينهم. تقول هذه المرأة قريبتي، أي: ذات قرابتي.[3]

وفي مؤلفه علّل سبب تذكير الصفة والموصوف مؤنث بأن المراد بـ :﴿قَرِيب﴾ القرب والبعد وهما لغتان،حيث قال تعالى:﴿خَوْفًا إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ {الأعراف:56} وقريبة، لغتان في القرب والبعد، فإذا صارو إلى النسب قالوا: قريبة منك وبعيدة. "وقيل: ﴿قَرِيب﴾ على وزن فعيل وفعيل يستوي فيها المذكر والمؤنث حقيقيا أو غير حقيقي."[4] ونظيره قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ { يس:78}.

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 250/9.
[2] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 216/1.
[3] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 381/1.
[4] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 360/3.

علّل الزمخشري تذكير وصف﴿قَرِيب﴾الذي اقتضى دلالة تذكير لفظة (رحمة) في الآية، بأربعة أشياء فقال: "ذكّر ﴿قَرِيب﴾ على تأويل الرّحمة بالرحم أو الترحم، أو لأنّه صفة موصوف محذوف، أي: شيء قريب أو على شبيهه الذي هو بمعنى مفعول النقيض أو لأن الرحمة غير حقيقي".[1]

يستنتج مما سبق أنّ لفظة قريب التي جاءت بعد لفظة رحمة قد ذكّرت؛ لأنّ تأنيث الرّحمة تأنيث غير حقيقي ولأنّ صفة قريب على وزن (فعيل) و(فعيل) يستوي فيها المذكر والمؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقي.

5-1 لفظ الساعة: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾ ﴾ {الشورى:17} في هذه الآية الكريمة قال تعالى: ﴿قَرِيب﴾ ولم يقل (قريبة) والساعة لفظ مؤنث؛ لأنّ التأنيث غير حقيقي ولأن المقصود كالوقت، والمعنى: لعل البعث أو لعل مجيء الساعة قريب فقريب هنا نعت ينعت به المذكّر والمؤنث والجمع بمعنى ولفظ واحد،[2] وفي موضع آخر قرأ لفظ السّاعة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾ ﴾ {سبأ: 03} بالتذكير، فذكر الفعل ﴿لَتَأْتِيَنَّكُم﴾ وقرأ (ليأتينكم)، والمقصود البعث، لنفي الساعة.[3]

6-1 لفظ الخصاصة: لفظ الخصاصة من المؤنثات المجازية، ومعناه أنّ التأنيث فيها غير حقيقي، والمؤنث المجازي المقصود به اسم مذكر فيحمل عليه في التذكير قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟

[1] الزمخشري، الكشاف، ص 366.
[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 453/18.
[3] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 248/7.

وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ {الحشر: 09} أصل ﴿خَصَاصَة﴾ هنا من الاختصاص وهو الانفراد بالحاجة؛ أي ولو كان بهم فاقة وحاجة.[1]

وقد سبق لفظ ﴿خَصَاصَة﴾ الفعل (كان) وقد جرد من علامة التأنيث " لكون تأنيث الخصاصة ليس حقيقيا، ولأنّه فصل بين (كان) واسمها بالمجرور والباء للملابسة."[2]

إذا فمرد تذكير هذه الكلمة كما يفهم مما تقدم سببين اثنين: الأول: كون تأنيث الخصاصة تأنيث حقيقي. والثاني: لأنّه فُصل بين (كان) واسمها بالمجرور، والباء للملابسة.

7-1 لفظ الأنعام: جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ {النحل: 66} اختلف الناس في الضمير (الهاء) على ماذا يعود؟ فقيل هو عائد إلى ما قبله، وهو جمع المؤنث، قيل: لمّا كان لفظ الجمع وهو اسم الجنس يذكّر ويؤنث فيقال: هو الأنعام وهي الأنعام جاز عود الضمير بالتذكير.[3] الخلاصة أنّ ﴿ٱلْأَنْعَٰم﴾ ذكرت على معنى النعم فحملت على معنى الجمع، والأنعام تذكر وتؤنث.

1-8 لفظ القسمة: لفظ القسمة مؤنث لفظا وقد وردت في القرآن الكريم بالتذكير نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٨﴾﴾ {النساء: 08} إنّ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾[4] محمول عند جمهور أهل العلم على الندب من أول الأمر، إذ ليس في الصدقات الواجبة غير الزكاة. أما الضمير﴿مِّنْه﴾ فهو

[1] ينظر: الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل)، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تح، شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1989م، ص167.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 94/28.

[3] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 209/3.

[4] المصدر السابق، 251/4.

عائد على معنى القسمة، إذ هي بمعنى المال والميراث، كقوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَۖ مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ٧٦﴾ {يوسف: 76} ؛ أي السقاية؛ لأنّ الصّواع مذكر.[1] يفهم من هذا أنّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ ثم قال ﴿فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾، فلأنّه حمل على الإرث يعني الميراث أولاً، أو لأنّ القسمة المقسوم في المعنى.[2]

2- تأنيث المذكر:

قد يحمل لفظ المذكر على معنى لفظ المؤنث، وهذا النوع من الحمول نادر في اللغة العربية وقليل، وعلة ذلك أنّ: " تذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب."[3] وحملا على هذا المعنى ذكر ابن جني أنّ أبا عمرٍو قال: " سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغُوب جاءته كتابي فاحتقروها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة."[4] نلاحظ أنّ أبا عمرو حمل لفظ الكتاب على معنى الصحيفة فأنث ما كان أصله التذكير وعلة ذلك أن النحاة يعتدّون بما هو مطرد في الاستعمال حتى وإن كان من الفروع.

قال تمام حسان: "ومع أن المقيس عليه يمكن أن يكون فرعا مطردا، كما يمكن أن يكون أصلا مطردا، أي أن شرطه هو الاطراد فقط، فإنّ النحاة في مجال القياس يطلقون لفظ الأصل على المقيس عليه، حتى لو كان فرعا."[5]

ومن الأمثلة التي ورد فيها المذكر مؤنثا في القرآن الكريم:

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 85/6.

[2] ينظر: ابن سيده، المخصص، 81/16.

[3] ابن جني، الخصائص، 415/2.

[4] المصدر نفسه، 1/ 249.

[5] تمام حسان، الأصول، ص 158.

1-2 لفظ الإيمان: ومن المفسرين من يرى أنّ الفعل (تنفع) أُنث على معنى الإيمان، وهو المعرفة أو العقيدة، أو أنّ الإيمان في معنى طاعة وإنابة[1]، قال تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ١٥٨﴾ {الأنعام: 158} قرأ أبو العالية وابن سيرين وابن عمر(تنفع)، بالتاء لأنّ الفاعل المذكر (إيمان) مصدر أضيف إلى مؤنث(ها) العائد على النفس و(نفسا) مفعول به مقدّم.[2] قال ابن جني: " ألا تراه طاعة في المعنى؟ فكأنه قال: لا تنفع نفسًا طاعتها."[3]

يتبين مما سبق أنّ الكلام قد حمل على المعنى النحوي، حيث إنّ الفاعل المذكر (أهل) و (إيمان) أضيف إلى مؤنث اليمامة (ها)، فأُنِّث الفعل لسِعة الكلام، فقد اكتَسب المضاف من المضاف إليه التأنيث. كما نجد أيضًا أن رأي أبي حيان الأندلسي محمول على المعنى الدلالي اعتمادا على السياق. وفي ذلك كلُّه سعة في الكلام وثراءٌ في اللفظ والدلالة معًا، وكشف لأثر الاستعمال في اللغة العربية.[4]

والذي ذكره القرطبي في تفسيره هو أنّ تأنيث الفعل في قوله تعالى: (لا تنفع) غلط من ابن سيرين على حسب ما ورد عن أبي حاتم.[5] قال ابن مالك (ت627هـ): "ولا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه[...] لأنّ سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروطٌ بصحةِ الاستغناء به عنه، كاستغنائك بالرِّياح عن (مَرَّ) في قولك: (تسفهت أعاليها الرياحُ)، وذلك لا يتأتى في (لا تنفع نفسًا إيمانها)؛ لأنّك لو حذفت (الإيمان) وأسندت (تنفع) إلى المضاف إليه لزِم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز

---

[1] ينظر: ابن مالك (جمال الدين الأندلسي)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح، طه حسين، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ، 1/ 144.

[2] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 259/4.

[3] ابن جني، المحتسب، 1/ 238.

[4] ينظر: خالد إسماعيل حسان، المعنى النحوي والمعنى الدلالي، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م، ص 109.

[5] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 9/ 132، 133.

بإجماع؛ لأنّه بمنزلة قولك (زيدًا ظَلَمَ) تُريد ظَلَمَ زيدٌ نفسَه؛ فتجعل فاعل (ظلم) ضميرًا لا مفسر له إلاّ مفعول فعله، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقارًا لازمًا، وذلك فاسد، وما أفضى إلى الفاسد فاسد.

وقد خفي هذا المعنى على ابن جني، فأجاز في (المحتسب) أن تكون قراءة أبي العالية من جنس (تسفهت أعاليها مرّ الرياح) وهو خطأ بيّن، والتنبيه عليه متعيّن، وقد يصح قول ابن جني بأن يُجعَل لسريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف سبب آخر، وهو كون المضاف شبيها بما يستغني عنه؛ فالإيمان وإن لم يُستغن عنه في (لا تنفع نفسا إيمانها).[1]

وذهب النحاس إلى أنّ لفظ الإيمان قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو ضمير النفس، حيث قال: "في هذا شيء دقيق من النحو، ذكره سيبويه؛ وذلك أنّ الإيمان والنفس كلّ واحد منهما مشتمل على الآخر، فأنث الإيمان؛ إذ هو من النفس وبها"[2]، وأنشد سيبويه لذي الرمة:[3] (الطويل)

مَشَيْنَ كَمَا اهتزّتْ رماحٌ تَسفَّهت أعالِيَهَا مَرُّ الرياح النّواسِم.

لأنّ المرّ والرياح كل واحد منهما على الآخر.[4]

2-2 لفظ المثل: قال الله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦٠﴾ {الأنعام: 160} الأمثال جمع مثل، والمثل مذكر، ومع ذلك حُذفت التاء من عشرة، وهي لا تحذف إلاّ مع المؤنث؛ لأنّ العشرة إذا كانت مفردة تخالف المعدود فتذكر مع المؤنث؛ وتؤنث مع المذكر. وحذف التاء هنا خلاف الأصل؛ إذ الأصل أن يخالف العدد المعدود، وجاء في تفسير القرطبي أنّ قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ﴾ ابتداءٌ، وهو شرطٌ،

[1] ينظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 236، 237.
[2] النحاس، إعراب القرآن، ص 293، 294.
[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 52.
[4] المصدر السابق، ص 294.

والجواب:﴿ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ ﴾ أي: فله عشرُ حسنات أمثالها؛ فحذفت الحسناتُ، وأُقيمت الأمثالُ التي هي صفتها مُقامها، جمع مِثل. ومثله (مررت بثلاثة نسابات) أُلحقت التاء في عدد المؤنث مراعاة للموصوف المحذوف؛ إذ الأصل: بثلاثة رجال نسابات.[1] حكى سيبويه: "عندي ثلاثة نسابات، أي ثلاثة رجال نسابات." [2]

وعلى حسب العكبري (ت616ه) أنّ: " التاء حذفت من عشر وهي مضافة إلى الأمثال وهي مذكرة، ولكن لما جاوزت الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه."[3]

أما الحسنُ وسعيد بن جُبير والأعمشُ فقرآ قوله تعالى: (فله عشرٌ أمثالها). والتقدير: فله عشرُ حسناتٍ أمثالُها، أي: له من الجزاء عشرةُ أضعافٍ مما يجب له. ويجوز أن يكون له مِثل، ويُضاعَف المثلُ فيصير عشرةً. والحسنة هنا: الإيمانُ، أي: مَن جاء بشهادةِ أن لا إله إلا الله، فَلَه بكلِّ عَمَلٍ عَمِلَه في الدنيا من الخير عشرةُ أمثاله من الثواب.[4]

2-3 لفظ الفردوس: الفردوس: ربوةُ الجنة وأوسطُها وأفضلها. قال كعب ليس في الجنان جنة أعلى من جنّة الفردوس، فيها الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر. والفردوس حديقة في الجنة.

وقد ورد في قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١١﴾ {المؤمنون: 11}

لفظ ﴿ٱلۡفِرۡدَوۡسَ﴾ مؤنثًا وهو مذكّر وذلك بعود الضمير المؤنث على الفردوس، حيث علّل القرطبي ذلك بقوله: أُنِّث الفردوس وهو مذكر حملاً على معنى الجنة.[5] ووافقه في ذلك الزركشي.

كما لم يخالفهما أبو حيان الأندلسي حيث قال: " قال تعالى﴿هُم فِيهَا﴾ دلالة على تأنيث الفردوس"[6]

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 9/ 136.

[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 562، 563، 566.

[3] العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1/ 209.

[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 9/ 136.

[5] ينظر: المصدر نفسه، 13/ 395، 396 ، و 15/ 16،17.

[6] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 4/ 215.

وذلك لتأويله بالجنة.[1]

2-4 لفظ العذاب: قرأ الحسن قوله تعالى: ﴿فَيَأۡتِيَهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ٢٠٢﴾ {الشعراء: 202} بالتاء في (تَأتيهم)، حملاً على معنى السّاعة؛ أي فتأتيهم الساعة بغتَةً، حيث أُضمِرَت لدلالة العذاب الواقع فيها، ولكثرة ما في القرآن من ذكرها.[2] وقرأ الباقون (فيَأتيَهُم) أي العذاب؛ ففي قراءة (فتَأتيَهُم) أُنّث الفعل المضارع (تأتي) المسند إلى ضمير العذاب، والعذاب مذكر. قال أبو حيان: " أُنّث على معنى العذاب لأنّه العقوبة، أي: فتأتيهم العقوبة يوم القيامة. "[3]

2-5 لفظ القرآن: جاز في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ١١﴾ {عبس: 11} حملُ الضمير المؤنث في ﴿إِنَّهَا﴾ على لفظ القرآن وهو مذكر؛ لأنّ معنى القرآن هنا العِظة، أو الموعظة؛ ولأنّ الموعظة إنّما هي بالقرآن. قال الجرجاني: ﴿إِنَّهَا﴾ أي: القرآن، والقرآن مذكّر إلاّ أنّه لمّا جُعل القرآن تذكرة، أخرجه على لفظ التذكرة، ولو ذكّره لجاز، كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤﴾ {المدثر: 54} ويدلُّ على أنّه أراد القرآن قوله: ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ١٢ ﴾ {عبس: 12} أي: كان حافظًا له غير ناسٍ، فذكّر الضمير لأنّ التذكرة في معنى الذّكر والوعظ.[4]

ويجوز أن يكون الضمير المؤنث في﴿إِنَّهَا﴾ للسورة أو آيات القرآن وأن يكون الضمير المذكر في ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ لله سبحانه وتعالى، أو للتنزيل والوحي.[5]

---

[1] ينظر: النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود)، تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل تح، يوسف علي بدوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م، 2/ 461، والزركشي: البرهان في علوم القرآن 3/ 365.

[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 79.

[3] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 192.

[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، 22/ 74، 75 و 21/ 302.

[5] ينظر: المصدر نفسه، 22/ 75، 75 و 21/ 302.

3- استواء المذكر والمؤنث:

ممّا ورد في تفسير الإمام القرطبي من باب ما يجوز فيه التذكير والتأنيث.

3-1 لفظ السماء: ومن شواهده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ١٨﴾ {المزمل: 18} ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنّ الله عزّ وجل: قال: ﴿ مُنفَطِرٌ ﴾ ولم يقل منفطرة؛ لأنّ السماء هنا مجازها السّقف، فتقول هذا سماء البيت[1]، قال الفرزدق: [2] (الوافر)

ولَوْ رَفَعَ الإلَهُ إليهِ قومًا لَحِقْنا بالسَّماء مع السَّحابِ.

وفي قوله عزّ وجل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ١﴾ {الانفطار: 01} ذهب ابن فارس وأبو البركات الأنباري إلى أنّ السماء مؤنثة[3]، أمّا الفراء فذهب إلى أنّ السماء التي تُظل الأرض تؤنث وتذكّر، إلاّ أنّ التذكير قليل، يقول: "والسماء يؤنَث ويُذكر، والتذكير قليل"[4]، فإذا قُصد بالسَّماء السقف ذُكِّرت كما في الآية ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ قال أبو علي أيضا: أي السماء ذات الانفطار، كقولهم: امرأة مُرضع، أي ذات إرضاع، فجرى على طريق النسب[5]. وإذا قُصد بالسَّماء المطر فهي مؤنثة يقال: ويُقال: أصابتنا سماءٌ مُرويّة و أسْمِيَةٌ كثيرة[6]، قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡهِم

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 342، 343.

[2] الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1987،1م، ص 34.

[3] ينظر: ابن فارس، المذكر والمؤنث، تح، رمضان عبد التواب، القاهرة، ط1، 1969م، ص 60، و أبو البركات الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص 64.

[4] الفراء، معاني القرآن، 3/ 199، و أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، 1/ 492.

[5] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981م، 77/31، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5/ 243.

[6] ينظر: ابن التستري (سعيد بن إبراهيم)، المذكر والمؤنث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م، ص 83، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ص 1/ 494، 498.

مِّدۡرَارًا ۝٦ ﴾ {الأنعام: 06} و﴿مِّدۡرَارًا﴾ بناءٌ على التكثير؛ كمذكار: للمرأة التي كَثُرت وِلادتُها للذكور، ومِئناث: للمرأة التي تلِدُ الإناث، ومنه قول الشاعر: إذا سَقَطَ السَّماءُ بأَرضِ قَوْم.[1]

2-3 لفظ النخل: ممّا يُذكّر ويؤنّث في العربية اسم الجنس الجمعي فقد قيل: فأمّا ما كان من الجموع اسمًا لجنس ليس بينه وبين واحده إلاّ الهاء، فإنّه يُذكّر ويُؤنّث نحو نَخلةٌ ونَخْلٌ، وتَمرةٌ وتَمْرٌ، تقول هذا النَخلُ وهذه النَخلُ، قال الله عزّ وجل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ۝٧﴾ {الحاقة: 07} ﴿نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾ بمعنى بالية، وقيل خالية الأجواف لا شيء فيها.[2]

وفي موضع آخر قال عزّ وجل: ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ۝٢٠﴾ {القمر: 20} فالاحتمال هنا أنهم شُبِّهوا بالنخل التي صُرعت من أصلها، وهو إخبارٌ عن عِظَم أجسامهم. ويحتمل أن يكون المرادُ به الأصول دون الجذوع، أي: إنَّ الريح قد قطعتهم حتى صاروا كأصول النخلِ خاويةٍ. أي: الريحُ كانت تدخل في أفواههم فتُخرج ما في أجوافهم من الحَشْوِ من أدبارهم، فصاروا كالنخل الخاوية. وقال يحيى ابن سلام: إنما قال: ﴿خَاوِيَةٖ﴾؛ لأنّ أبدانهم خَوَت من أرواحهم مثل النخل الخاوية.[3] "ويحتمل أن يكون المعنى: كأنهم أعجازُ نخلٍ خاوية عن أصولها من البقاع؛ كما قال تعالى: ﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ ۝٥٢﴾ {النمل: 52} أي: خربةٍ لا سُكَّان فيها. ويحتمل الخاوية بمعنى البالية كما ذكرنا؛ لأنّها إذا بَليت خلت أجوافها. فشُبِّهوا بعد أن هَلكوا بالنخل الخاوية."[4]

معنى هذا أنّ لفظ النخل يُذكَّر ويُؤنَّث فإن رُدَّ إلى اللفظ ذُكِّر ، وإن رُدّ إلى المعنى أُنِّث. وقد وقف أبو عبيدة عند لفظ (النخل) وقال: إنّ النخل يُذكّر ويُؤنّث وجعلها لغتين[5]، أمّا الزجاج

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8/ 325.

[2] المصدر نفسه، 21/ 194، 195.

[3] أبو الحسن الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري)، النكت والعيون، تح، السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010م، 6/ 78.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 194، 195.

[5] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 2/ 88، 241، 262.

فالتذكير عنده على أنّه يعبر لفظ الجمع والتأنيث على أنّه يعبر عن معنى الجماعة أو القطعة أو الفرقة.[1]

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ٢٥﴾ {مريم: 25} يجوز تذكير وتأنيث الفعل فقد قُرئت الآية (تساقط) و(يساقط).[2] فمن قرأ بالتذكير فالمعنى على الجذع ومن قرأ بالتاء فالمعنى على النخلة.[3]

وخلاصة القول حسب ما جاء به اللغويون والمفسرون في تفسير هذا الاستعمال مذاهب:

أولها: أنّ النخل أُنّث على معنى الجماعة وذُكّر على معنى الجنس.[4]

ثانيها: التأنيث محمول على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع.[5]

ثالثها: إنّ مراعاة الفواصل هي الداعية إلى التأنيث و التذكير.[6]

رابعها: يلحظ أنّ لفظ (النخل) لفظ الواحد، ومعناه معنى الجمع فإذا نظر إلى اللفظ ذُكّر، وإذا نظر إلى المعنى أنّث.[7]

فكلّ مذهب من هذه المذاهب الأربعة يدلُّ على أنّ لفظ النخل من الألفاظ التي تذكّر وتؤنّث في القرآن الكريم.

3-3 لفظ النعمة: قال تعالى في محكم تنزيله: ﴿لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ مَذۡمُومٞ ٤٩﴾ {القلم: 49} " قرأ العامة الآية﴿تَدَٰرَكَهُۥ﴾، وقرأها ابن هُرمز والحسن (تدّاركه) بتشديد الدال، وكأنّه قال: لولا أن كان يُقال فيه تتداركه نعمة. وقرأ ابن عباس ومسعود (تَدَارَكَتهُ)

[1] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/ 155.

[2] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين، (دط)، (دت)، 5/354 -355.

[3] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 2/ 5.

[4] الزمخشري، الكشاف، ص 1066.

[5] ابن السراج، الأصول في النحو، 2/408.

[6] ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 178.

[7] ينظر: الفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب التفسير الكبير، 29/ 47.

وهو خلاف المرسوم."[1] فمن قرأ (تَدَارَكَهُ) فقد حَمل الفعل على معنى النعمة؛ لأنّ تأنيث النعمة غير حقيقي. ومن قرأ (تَدَاركتهُ) فقد حمل الفعل على اللفظ النعمة.[2]

4-3 لفظ الفدية: لفظ الفدية من الألفاظ التي ذكّرت وأُنّثت في القرآن الكريم ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ١٥﴾ {الحديد: 15} قرأها العامة ﴿يُؤۡخَذ﴾ بالياء؛ لأنّ التأنيث غيرُ حقيقي، ولأنّه قد فصل بينهما وبين الفعل. وقرأها ابن عامر ويعقوب: (تُؤخذ) بالتاء، واختاره أبو حاتم؛ لتأنيث الفدية.[3] الفدية.[3] وقد قال بعض أهل الحجاز (لا تُؤخذ) والفدية مشتقة من الفداء، فإذا تقدم الفعل قبل الفدية والشفاعة والصيحة وما أشبه ذلك، فإنّك تؤنث فعله وتذكّره، قد جاء الكتاب بكل ذلك.[4]

5-3 لفظ الفلك: الفلك واحد وجمع، مذكر ومؤنث، وشواهده كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ ١٦٤﴾ {البقرة: 164} و ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ﴾ {يونس: 22} و ﴿وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٤﴾ {النحل: 14 } و﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ١١٩﴾ {الشعراء:119}.

جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 183.
[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 2/ 456.
[3] ينظر: المصدر السابق، 251/20.
[4] ينظر: البغوي، معالم التنزيل تفسير البغوي، 3/ 134.

ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ {البقرة: 164} الفلك: السفن، وإفراده وجمعه بلفظ واحد، ويذكّر ويؤنث، وليست الحركات في المفرد تلك بأعيانها في الجمع، بل كأنّه بنى الجمع بناءً آخر؛ يدل على ذلك توسُط التثنية في قولهم: فُلكَان. والفلك المفرد مذكّر قال تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ﴿٤١﴾﴾ {يس:41} فجاء به مذكّرا، وقال ﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ فأنّث، فيحتمل واحدًا وجمعًا، وقال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾ {يونس: 22} فجمع، فكأنّه يُذهب بها لذا كانت واحدةً إلى المركب فيُذكّر، وإلى السفينة فيؤنّث. وقيل واحدة فَلَك مثل أسد، وأُسدٍ، وخَشَب وخُشبٍ.[1]

وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ﴿١١٩﴾ ﴾ {الشعراء: 119} يريدُ السفينة، ولم يُؤنَّث (الفلك) هاهنا؛ لأنّ (الفلك) هنا واحدٌ لا جمعٌ.[2]

3-6 لفظ السحاب: السَّحَاب في القرآن الكريم يأتي مفردًا مذكرًا بدلالة الصفة، والضمير، ويأتي جمع مؤنث من ذلك قول الله عزّ وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾ {الرعد: 12} والمقصود (بالسحاب) في الآية (المطر)، و(السّحاب) جمع و واحده سَحَابَة، وسُحب وسَحَائِب في الجمع أيضًا.[3]

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 494 و 22/ 474.
[2] المصدر نفسه، 16/ 119.
[3] ينظر: المصدر نفسه، 12/ 33.

7-3 لفظ القوم: من شواهده قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٠٥﴾ {الشعراء: 105}

ذكر القرطبي أنّ لفظ " (القوم) هنا مُذكَّر؛ لأنَّ المعنى: كذَّبت جماعةُ قومِ نوح، وقال:﴿ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ لأنَّ مَنْ كذَّبَ رسولاً فقد كذَّب الرُّسل؛ لأنَّ كلَّ رسولٍ يأمرُ بتصديق جميعِ الرسل. وقيل: كذّبوا نوحًا في النُّبوة وفيما أخبرهم به من مجيء المُرسلين بعده. وقيل: ذَكَرَ الجنس والمُرَادُ نوحٌ عليه السلام."[1]

وذكر أبو عبيدة أنّ لفظ ﴿قَوۡم﴾ من الألفاظ التي تُذكّر وتُؤنّث قال: "فقومٌ من العرب يؤنثون القوم، وقوم منهم يذكرون."[2]

8-3 لفظ عاقر: ومما يستوي فيه المذكّر والمؤنث بغير علامة التأنيث، ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ٤٠﴾ {آل عمران: 40} قال القرطبي: " يُقال: رجلٌ عاقرٌ، وامرأةٌ عاقرٌ: بيّنة العُقر، وقد عَقُرت، وعَقُرَ، بضم القاف فيهما، تَعْقُر عُقْرًا: صارت عاقرًا، مثل: حَسُنَتْ تَحْسُنُ حُسْنًا. وإنّما قيل: عاقرٌ؛ لأنَّه يُراد به: ذات عُقْرٍ، على النَّسب، ولو كان على الفعل لقال: عَقُرت فهي عقيرة كأنَّ بها عُقرًا، أي كبرًا من السِّن يمنعها من الولد."[3]

9-3 لفظ الأشهاد: قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١﴾ {غافر: 51} " يعني: يومَ القيامة. قال زيد بن أسلم: ﴿ٱلۡأَشۡهَٰد﴾ أربعة: الملائكة والنبيون والمؤمنون والأجساد. وقال مجاهد والسدي:﴿ٱلۡأَشۡهَٰد﴾ الملائكة تشهد للأنبياء بالإبلاغ، وعلى الأمم بالتكذيب. وقال قتادة: الملائكة والأنبياء."[4]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 49، 50، و الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 4/ 95.

[2] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 2/ 52، 87، 178.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5/ 121.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 18/ 369، 370.

و﴿ٱلۡأَشۡهَـٰدِ﴾ جمع (شهيد) مثل شريف وأشراف[1]. وقال الزجاج: "﴿ٱلۡأَشۡهَـٰدِ﴾ جمع شاهد، مثل صاحب وأصحاب"[2]. وقال النحاس: " ليس باب فاعل أن يُجمع على أفعال، ولا يُقاس عليه، ولكن ما جاء منه مسموعًا أُدِّيَ كما سُمع، وكان على حذف الزائد"[3]. أمّا الفراء فقد وقف عند قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَـٰدُ ۝٥١﴾ {غافر: 51} فقال: " قَرَأت القُرَّاء بالياء يعني: يقوم بالتذكير، ولو قرأ قارئٌ يوم تقوم كان صوابًا، لأنّ الأشهاد جمع، والجمع من المذكّر يُؤنث فعله ويُذكّر إذا تقدم، العرب تقول: ذهبت الرجال وذهب الرجال."[4] وقال الأخفش في الآية نفسها: "و(تقوم) كل جائز، وكذلك كل جماعة- مذكر أو مؤنث من الإنس فالتذكير والتأنيث في فعله جائز."[5]

3-10 لفظ الصواع: ممّا جاء مذكّرا ومؤنّثا في القرآن الكريم لفظ (الصُوَاع)، "فعن ابن عباس قال: صُواع الملك: شيء من فضة يشبه المكُّوك، من (ذهب وفضة) مُرصَّعٌ بالجوهر، يُجعل على الرأس. والصاع يذكَّر ويُؤنَّث، فمن أنَّثه قال: أَصْوُع، مثل أَدْوُر، ومَن ذكَّره قال أَصْواع، مثل أثواب".[6] ففي ففي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ۝٧٢﴾ {يوسف: 72} نجد أنّ الضمير المذكّر في قوله ﴿بِهِۦ﴾ عائدٌ على لفظ ﴿صُوَاع﴾ ، وتقدير القول (فلمن جاء بالصواع)، وفي قوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَۖ مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ۝٧٦﴾ {يوسف: 76} دلّ ضمير الهاء والألف على أنّ لفظة (الصّواع) مؤنثة.

---

[1] ابن عطية، المحرر الوجيز، 7/ 449.
[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 4/ 376.
[3] النحاس، إعراب القرآن، ص 901.
[4] الفراء، معاني القرآن، 3/ 10، 3/ 105.
[5] الأخفش، معاني القرآن، ص 502.
[6] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 11/ 404، 405، و الفراء، معاني القرآن، 2/ 51.

وفي ذات السياق قال الطبري: "واختلف أهل العربية في الهاء والألف اللتين في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ٧٢﴾ فقال بعض نحويّ البصرة: منهم من ذكّر (الصّواع) ومنهم من يؤنّث (الصُّواع)، وعَنَى هنا السّقاية، وهي مؤنّثة قال: وهما اسمان لواحد مثل الثّوب والملحفة مذكّر ومؤنّث لشيء واحد. وقال بعض نحويّ الكوفة في قوله:﴿ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ ﴾ ذهب إلى تأنيث السّرقة، قال: وإن لم يكن (الصّواع) في معنى الصّاع، فلعلّ هذا التأنيث من ذلك، قال: وإن شئت جعلته لتأنيث السّقاية."[1] وقال" أبو عبيد أنا لا أرى التذكير والتأنيث اجتمعا في اسم الصّواع ولكنّهما عندي إنّما اجتمعا لأنّه سُمي ياسمين أحدهما مذكّر والآخر مؤنّث فالمذكّر الصّواع والمؤنّث السّقاية، ومثل ذلك الخِوان والمائدة وسِنان الرّمح وعاليّته".[2]

وقد نقل الأخفش قول من قال بالتذكير والتأنيث لكنه يُعلّل التأنيث بالحمل على المعنى (السقاية)، أمّا الزمخشري ففسّر ظاهرة التذكير في آياتٍ والتأنيث في آياتٍ مقابلة بقوله: " ولعلّ يوسف كان يسّميه سقاية وعبيده صواعًا، فقد وقع فيما يتّصل به من الكلام سقاية، وفيما يتّصل بهم منه صواعًا".[3] وعليه فإنّ لفظ (الصّواع) ذُكّر وأُنّث في القرآن الكريم، فمن أنّث فهو بناءً على معنى السقاية.

11-3 لفظ الملائكة: من شواهده قوله تعالى: ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٣٩﴾ {آل عمران: 39} "قرأ حمزة و الكسائي: (فناداه) بالألف على التذكير ويُميلانها؛ لأنّ أصلَها الياء، ولأنّها رابعةٌ، وبالألف قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وهو اختيار أبي عبيد. وروى عن جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: كان عبد الله يذكِّرُ الملائكَة في (كلِّ) القرآن."[4]

---

[1] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 13/ 261.
[2] أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنث، 481/1، 482.
[3] الزمخشري، الكشاف، ص 525.
[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5/ 112، 113.

وقال النحاس: "هذا احتجاجٌ لا يُحَصَّلُ من شيءٍ؛ لأنّ العرب تقول: قالت الرجال، وقال الرجال، وكذا النساء، وكيف يُحتجُّ عليهم بالقرآن؟ ولو جاز أن يُحتجَّ عليهم بالقرآن بهذا لجاز أن يحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ {آل عمران: 42} ولكن الحجة عليهم في قوله عزّ وجلّ: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ {الزخرف: 19} أي: فلم يشاهدوا خَلقَهم، فكيف يقولون إنّهم إناثٌ؟ فقد علم أن هذا ظنٌّ وهَوىً. وأمَّا (فناداه) فهو جائز على تذكير الجمع، (ونادته) على تأنيث الجماعة."[1]

وجواز الأمرين إنما يكون عادة عند تقدم الفعل على الملائكة، قال الطبري: "وكذلك تفعل العرب في جماعة الذكور إذا تقدمت أفعالها، أنّثت أفعالها، ولاسيما الأسماء التي في ألفاظها التأنيث، كقولهم: جاءت الطّلحات."[2]، وقال الأزهري(ت370ه): "وكذلك كل فعل جماعة تقدم، فلك فيه الوجهان"[3]، جمع التكسير ممن يعقل يجري مجرى ما لا يعقل، ألا ترى أنّك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجذوع، وهي الجمال، فعلى هذا أُنِّثَ كما جاء: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ {الحجرات: 14}.[4]

وقد جاءت إرادة معنى الجماعة عند الفراء في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ {آل عمران: 39} فقال: "يقرأ القراء يعرج الملائكة وتعرج، وتتوفاهم، ويتوفاهم الملائكة وكلٌّ صواب، فمن ذكّر

[1] النحاس، إعراب القرآن، ص 131.

[2] الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 5/ 363.

[3] أبو منصور الأزهري (محمد بن أحمد)، معاني القراءات، تح، عيد مصطفى درويش و عوض حمد القوزى، ط1، 1991م، 1/ 253.

[4] أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح، بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م، 6/ 210، وينظر: أبو إسحاق الثعلبي (أحمد بن محمد بن إبراهيم)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح، عبد الله بن جمعة طعمية، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015م، 8/ 381، 382.

ذهب إلى معنى التذكير، ومن أنّث فالتأنيث الاسم، وأنّ الجماعة من الرجال والنساء وغيرهم يقع عليه التأنيث."[1]

كذلك قال الزجاج في الآية وقوله عز وجل: (فنادته الملائكة) و(فناداه الملائكة) الوجهان جميعًا جائزان، لأنّ الجماعة يلحقها اسم التأنيث؛ لأنّ معناها معنى جماعة، ويجوز أن يعبر عنها بلفظ التذكير، كما يقال جمع الملائكة."[2]

وذكر القرطبي أنّه: "قد ذكّر لفظ الملائكة في موضع آخر قال تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ ﴿٩٣﴾ ﴾ {الأنعام: 93} وهذا إجماع. وقال أيضا: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾﴾ {الرعد: 23}. فتأنيث هذا الجمع وتذكيره حسَنان. وفي التنزيل:﴿ يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ ﴿٢﴾﴾ {النحل: 02} يعني: جبريل، والروح: الوحي. وجائز في العربية أن يُخبر عن الواحد بلفظ الجمع."[3]

الملاحظ من مختلف هذه الشواهد أن الحمل على المعنى كثير الورود في مؤلفات اللغويين و المفسرين، كثير الدوران في ألسنة العرب.

المبحث الثالث: الحمل على اللفظ والمعنى معا

تعددت آراء اللغويين والمفسرين فيما يخص مسألة الجمع بين الحمل على اللفظ والمعنى معا، وبين ردّ هذه المسألة، فلجأوا إلى ضوابط لغوية ومنهجية حدّدت أولوية الأخذ بهما، وفيما يأتي بيان لذلك.

أولا: الحمل على اللفظ والمعنى بين الجواز والمنع

تعدّ مسألة الحمل على اللفظ والمعنى من المسائل اللغوية التي اعتمد عليها اللغويون والمفسرون عند تعليل النماذج اللغوية، وعند تخريج وتأويل آيات القرآن الكريم، ومن تلك الشواهد ما أورده

[1] الفراء، معاني القرآن، 1/ 210.
[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/ 405.
[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5/ 112، 113.

سيبويه عند حديثه عن الأسماء الموصولة، حيث قال في باب إجرائهم صلة (من) وخبره: "إذا عنيت اثنين، صلة اللذَين، وإذا عنيتَ جميعا كصلة الذين، ويعني بذلك أنّ (من)، استفهامية كانت أو موصولة، لمّا كانت مشتركة في المعنى تستعمل للمذكر والمؤنث والجماعة والاثنين كما تستعمل للواحد، أمكن أن يكون الضمير العائد من صلتها أو خبرها بحسب المعنى الذي استعملت فيه، يعني كصلة (اللذين) و(اللذينَ)، فقال: " فمن ذلك قوله عزّ وجل:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ٤٢﴾ {يونس: 42}، ومن ذلك قول العرب، فيما حدثنا يونس: مَن كانت أمَّك؟ وأيَّهنَّ كانت أمّك؟ ألحقَ تاء التأنيث، لمّا عنى مؤنّثا، كما قال: ﴿يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ حين عنى جميعًا."[1]

ولعلّ المبرد من الأوائل الذين تكلموا على ما يقبل الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى تارة أخرى في أصل وضعه، مستعملا مصطلح الحمل نفسه، حيث قال: " (من) تقع للواحد والاثنين والجميع والمؤنث على لفظ واحد، فإن شئت حملت خبرها على لفظها فقلت: مَن في الدَار يحُبُّكَ، عَنَيت جميعًا أو اثنين أو واحدًا أو مؤنثًا، وإن شئت حملتَه على المعنى فقلتَ: يُحِبّانِك، وتُحِبُّكَ، إذا عنيت امرأةً، ويحبُّونكَ، إذا عنيتَ جميعًا، كل ذلك جائزٌ جيّدٌ."[2]

و(من) و(ما): "مفردان مذكران في اللفظ، وقد يراد بكل منهما: المفرد، أو المثنى، أو الجمع، أو المذكر، أو المؤنث؛ ولذلك يجوز لك مراعاة لفظها في الضمير العائد إليها من صلتها أو خبرها، فتأتي به مفردًا مذكرًا دائمًا حتى ولو أردت المؤنث، أو المثنى، أو الجمع. ويجوز لك مراعاة المعنى، فتعيد الضمير إليها بناء على ماتريده من الكلام:

فإن أردت مفردة مؤنثة، قلت: من قامت

وإذا أردت المثنى المذكر، قلت: من قاما

وإذا أردت المثنى المؤنث قلت: من قامتا [...] و هكذا

إلا أنّ مراعاة اللفظ هي الأكثر و الأغلب[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 415، 416.

[2] المبرد، الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م، 1/ 292.

[3] عادل أحمد عبد الموجود، التوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص 300.

وذلك نحو قوله عزو جل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢﴾ { البقرة: 62} إذ ورد في الجامع أنّ: " (مَنْ) في قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ في موضع نصب بدل من (الذين). والفاءُ في قوله: ﴿فَلَهُم﴾ داخلةٌ بسبب الإبهام الذي في (مَن). (ولَهُمْ أَجْرُهُم) ابتداءٌ وخبرٌ في موضع خبر (إنّ). ويحسنُ أن يكون (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، ومعناها الشرطُ. و﴿ءَامَن﴾ في موضع جزم بالشرط، والفاء الجواب. و(لهم أجرهم) خبرُ (مَنْ)، والجملة كلُّها خبرُ (إنّ)، والعائدُ على (الذين) محذوف، تقديره: مَن آمن منهم بالله."[1]

إنّ محل الشاهد في هذا المقام يتبين من السؤال الجوهري الذي صاغه القرطبي حين قال: " لِمَ جُمع الضمير في قوله: ﴿فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾، و﴿ءَامَن﴾ لفظٌ مفرد ليس بجمع، مضيفًا أنّه إنما كان يستقيم لو قال: له أجره؟ ليجيب عنه بقوله: أنّ (مَنْ) يقع على الواحد والتثنية والجمع، فذكر أنّه جائز أن يرجع الضمير مفردًا ومثنى ومجموعًا، ثم ساق بعدها شاهدًا قرآنيًا وهو قوله تعالى:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ٤٢﴾ وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يُبۡصِرُونَ ٤٣﴾ {يونس:42، 43} حيث حمل فيه الكلام أولا على المعنى ثم على اللفظ إذ وردت لفظة ﴿يَسۡتَمِعُون﴾ على معنى (مَن)، و﴿يَنظُر﴾ على اللّفظ."[2]

وقد وضّح فاضل السامرائي أنّ قوله تعالى: ﴿يَسۡتَمِعُون﴾ وردت بلفظ الجمع، و﴿يَنظُر﴾ بلفظ المفرد، لأنّ المستمعين أكثر من الرائين على وجه العموم، فنحن نستمع إلى السمع، فجمع

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 162.
[2] المصدر نفسه، 10/ 507.

المستمعين لأنّهم أكثر وإن كان لفظ (من) يحتمل الجمع والإفراد[1] واستدلّ بما ذكره الكرماني من أنّه فرّق بينهما؛ "لأنّ المستمع إلى القرآن كالمستمع إلى النبيّ ﷺ بخلاف النّظر، فكان في المستمعين كثرةٌ، فجمع ليطابق اللّفظ المعنى، ووحد﴿يَنظُر﴾ حملاً على اللّفظ إذ لم يكثروا كثرتهم".[2]

إنّ المتأمل في هذه التخريجات والتفسيرات لآي القرآن يدرك جيدا أنه صدر عن مقولات لغوية تستند إلى مبدأ القوة والضعف، فالأولى أن يحمل على المذكر قبل المؤنث في اللفظ، وأن يحمل على الجمع قبل التثنية والإفراد فالضابط المتحكم في ذلك هو الاطراد وكثرة الاستعمال.

وفي قوله تعالى:﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٣﴾ { النساء: 13} قال القرطبي: ﴿خَٰلِدِينَ﴾حمل على المعنى، ولو راعى اللفظ لقال: خالدًا فيها. أي: أنّه تضمّن الحملَ على اللفظِ أوّلُها، وتضمّن الحملَ على المعنى آخرُها، ليختم بقوله: أنّه إذا جرى ما بعد (من) على اللفظ فجائزٌ أن يُخالَف به بعدُ على المعنى كما في هذه الآية الأخيرة التي ساقها شاهدًا، بينما العكس غير صحيح، أي: أنّه إذا جرى ما بعدها على المعنى لم يجزْ أن يخالف به بعدُ على اللفظ، معلّلا ذلك بأن الإلباس يدخلُ في الكلام.[3] وفي هذا السياق يمكن أن نطرح سؤالا مفاده: إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى فأيهما الأولى؟

أشار الزركشي أنه إذا اجتمع في الضمائر العائدة على موصول مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بُدىء باللفظ ثم بالمعنى، وهي الجادة في القرآن حيث قال: " إذا اجتمع الحمل على اللفظ والمعنى، بدئ باللفظ، ثم بالمعنى، هذا هو الجادة في القرآن، كقوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ أفرد أولاً باعتبار اللفظ،ثم جمع ثانيًا باعتبار المعنى، فقال:﴿ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨﴾ {البقرة: 08}.[4]

---

[1] ينظر: فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط3، 2018م، ص57.

[2] الكرماني (أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة)، البرهان في توجيه متشابه القرآن، تح، عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص93، 94.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 162، 163، وابن عطية، المحرر الوجيز، 490/2.

[4] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 382/3.

وقد علّل الرضي كثرة مراعاة اللفظ، والابتداء بها بأنّ: "(من) و(ما) في اللفظ مفردان، وفي المعنى صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة[...] أغلب، وإنما كان كذلك؛ لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وصلةٌ إلى المعنى."[1]

وهذا ما أكده قول السيوطي الذي أعطى الأولوية للأخذ بالحمل على اللفظ حيث فسّر ذلك: بأنّ اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ، والبداءة بها أولى، وبأنّ اللفظ متقدم على المعنى، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحت المراد أولاً ثم رجعت إلى غير المراد."[2]

فالاعتبار بالجلي الظاهر أولى من الاعتبار بالخفي المستتر، وقد علّل في موضع آخر عدم جواز الحمل عل اللفظ بعد الحمل على المعنى وذلك: " لأنّ العرب تكره الانصراف عن الشيء ثمَّ الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فلذلك يكرهونه في ألفاظهم. "[3]

وسبقه في ذلك ابن جني حيث قال: "واعلم أنّ العرب إذا حملت المعنى لم تكن تراجع اللفظ فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنّه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف."[4]

حملا على ما سبق فإنّ الاعتبار باللفظ قبل المعنى هو ضابط صاغه اللغويون استنادا إلى مقولات المتكلم العربي الذي لا يجيز تقديم المعنى على اللفظ في كلامهم. إلا أنّ البعض أجاز ذلك على الرغم من ضعفه.

والدليل قوله تعالى:﴿ رَّسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن

[1] رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 2/ 261

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 115.

[3] المصدر نفسه، 2/ 116، 117.

[4] ابن جني، الخصائص، 2/ 420، 421.

تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقٗا ﴿١١﴾﴾ {الطلاق:11} حيث روعي في: ﴿يُؤۡمِن﴾، و﴿يَعۡمَل﴾ الجانب اللفظي ثم الجانب المعنوي في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِين﴾، ثم عاد إلى مراعاة اللفظ مرة أخرى عند قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقٗا﴾، فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى.[1]

وقد استثنى الرضي من الحكم المذكور بتضعيف الابتداء بالحمل على المعنى من أوّل الأمر، ما وُجد فيه قرينة سابقة لموضع الحمل تعضد المعنى، كأن يتقدّم على المحمول (من) و (ما) وشبهها من المحتملات ما يعضدُ المعنى، فحينئذٍ يُختار مراعاةُ المعنى في ذلك المحمول، كقولك: منهنّ مَن أُحِبُّها، فهو أولى من قولك: أحبُّهُ، لتقدم لفظةِ (منهنّ)، وهكذا إذا وجد العاضد، صار الحكم للمعنى أقوى[2] ، ليس في الابتداء فحسب، وإنّما في التكرار، بعد الحمل على اللفظ أيضًا.

وممّا استثناه الرّضي أيضًا ما حدث فيه مراعاة اللفظ لبسٌ، إذ الحكم فيه وجوب مراعاة المعنى فلا تقول: لقيتُ من أحبُّه، إذا كان المقصود امراة؛ لئلا يحدث لبس، ويجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى؛ نحو: من هي محسنةٌ: أُمُّك، ولا يجوز: محسن؛ لأنّه خبر لـ(هي) المحمولة على معنى (من) الذي بمعنى (التي)، والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا.[3]

ومن الشواهد القرآنية التي حمل فيها على اللفظ والمعنى ثم عاد إلى اللفظ قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴿٦٩﴾﴾ {النساء: 69}، حيث حمل فيها على لفظ (من) أولاً عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ﴾ ثم حمل على معناها فجمع ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ثم عاد حملاً على اللفظ في

[1] ينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 262/2، 263.
[2] ينظر: المصدر نفسه، 261/2.
[3] ينظر: المصدر نفسه، 2/ 262.

قوله ﴿رَفِيقًا﴾ وقال يحتمل أن يكون رفيقًا كالخليط والصديق في وقوعها على المفرد والمعنى والمجموع بلفظ واحد."[1]

والذي ذكره ابن عصفور (ت669هـ) في شرح (المقرب) أنّ الكوفيين اشترطوا في "جواز اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى الفصل؛ فيجوّزون: مَن يقومون اليوم وينظر في أمرنا إخوتنا، ولا يجوّزون: مَن يقومون وينظر في أمرنا إخوتنا؛ لعدم الفصل، وإنما ورد السماع بالفصل.

وهذا يفضي إلى أنّ الكوفيين يشترطون ضرورة الفصل بين الجملتين عند إقرار تقديم المعنى على اللفظ، كما في قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١١١﴾ { البقرة: 111} إنما بدئ فيه بالحمل على اللفظ.

قال القرطبي: المعنى: وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلاّ من كان يهوديا. وقالت النّصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانيا. قال الأخفش سعيد: ﴿إِلَّا مَن كَانَ﴾ جعل (كان) واحدًا على لفظ (مَن)، ثم قال: ﴿هُودًا﴾ فجمع؛ لأنّ معنى (مَن) جمعٌ.[2]

فإذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى؛ وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوعُ إلى الأضعف.وهذا معترض بأن الاستقراء دلّ على أنّ اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده تدل على قوله وأما العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ فثبت أن يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف.[3]

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، 25/4.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 318.
[3] ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 385.

وفي المحتسب ذكر ابن جني أنه: " لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى. وقد يورد قوله تعالى:﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ٣٦ وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ٣٧﴾ {الزخرف: 36، 37} ثم قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ ٣٨﴾ {الزخرف: 38} فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى؛ إلاّ أن يقال: إن الضمير في (جاء) يرجع إلى الكافر لدلالة السياق عليه؛ لا إلى (من).[1]

قال القرطبي: " (من) في قوله: ﴿وَمَن يَعۡشُ﴾ في معنى الجمع، وقوله ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ على التوحيد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص؛ يعني: الكافر يوم القيامة. الباقون: (جاءانا) على التثنية، يعني: الكافر وقرينه وقد جُعلا في سلسة واحدة. ثم قال: وقراءة التوحيد وإن كان ظاهرها الإفراد، فالمعنى لهما جميعا؛ لأنه قد عرّف ذلك بما بعده."[2]

أما ابن الأنباري فإنه يتجاوز القول بأولوية البدء بالحمل على اللفظ، ويرى أنّه لا سبيل إلى إنكار الحمل على المعنى، ولكنه يقرر أنّ الجمع بينهما أولى من اعتبار المعنى وحده.[3]

ففي قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ١١٢﴾ {البقرة: 112} قال القرطبي: " إنّ جملة ﴿وَهُوَ مُحۡسِنٞ﴾ في موضع الحال، حيث عاد الضمير في ﴿وَجۡهَهُۥ﴾ و(لَهُ) على لفظ (مَنْ)، وكذلك ﴿أَجۡرُهُۥ﴾، وعاد في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ على المعنى، وكذلك في ﴿يَحۡزَنُونَ﴾"[4] أي: أنه أُجري الضمير على الاسم الموصول (مَنْ) مفردًا على لفظ الواحد في الأوّل، وهو الضمير ﴿أَسۡلَمَ﴾ المستتر، و تقديره (هو) وجعل

[1] ينظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 173.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 19/ 48،47.
[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 403
[4] المصدر السابق، 2/ 319

الآخر محمولاً على المعنى، فإذا حملت (مَنْ) على المعنى جاء ما يعود عليها جمعًا، ومثل هذا ما نُطق به مذكرًا ثم أُنِّثَ، وفي الآية ذكر الفعل مفردًا مذكَّرًا على لفظ (منْ)، ثمَّ جمع من بعد على المعنى، فقال: ﴿وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى، وهذا جيّد؛ لأنّ (مَنْ) تكون جميعًا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان.[1] ولا يجوز أن نقول: (بلى من أسلموا)، ثم بعد ذلك﴿وَهُوَ مُحۡسِنٞ﴾ وهذا يعني أنّه لا يجوز الابتداء بالحمل على المعنى قبل الحمل على اللفظ.[2]

يتضح مما سبق أن اللغويين على اختلاف آرائهم يتفقون على أولوية الحمل على اللفظ مقابل الحمل على المعنى، ومعيارهم في ذلك ضعف المعنى وإن تعددت تعليلاتهم.

ثانيا: شواهد الحمل على اللفظ والمعنى في الجامع

بعد دراستنا للمدونة نقف على جملة من الشواهد القرآنية التي وردت فيها مسألة الحمل على اللفظ والمعنى عند تفسير آي القرآن، وهي شواهد كثيرة وردت في الجامع، ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ٣١﴾ {الأحزاب: 31} قال القرطبي: " قرأ الجمهور (من يأت) بالياء، وكذلك: ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ﴾ حملا على لفظ (من) والقنوت هنا: الطاعة، وقرأ يعقوب: (مَن تَأتِ)، و(تَقْنُتْ) بالتاء من فوق، حملا على المعنى."[3]

في هذا السياق أشار القرطبي إلى أنّ قوله تعالى (من يأت) (ومن يقنت) حملتا على اللفظ وعلى المعنى عند القرّاء وهو أمر لا يمكن ردّه؛ لأن القراءتين متواترتان، وبهذا فهو يرجح كلا التخريجين.

[1] ينظر: المبرد، المقتضب، 2/ 294، و أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1/ 522.
[2] ينظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تح، أحمد عبد الغفور عطّار، مكة المكرمة، ط2، 1979م، ص 220.
[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 135/17.

وهو ما ذكره الفارسي بأن القراءة بالياء لحمل الفعل الأول على تذكير لفظ (منْ)؛ ولأنّه لفظ مذكر، وحجة من قرأ بالتاء (تعمل) أنّه حمل الفعل على معنى: (مَنْ) لأنَّ (مَنْ) يُراد به التأنيث، أي: أنّ من ذكر حمل الكلام على لفظ(مَنْ)، ومن أنث حمل الكلام على (مَنْ)؛ لأنّ الكلام موجَّه لنساء النبيﷺ.[1]

ومثله قوله عزّ وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ٦﴾ { لقمان: 06} فقد قال تعالى أولاً: ﴿مَن يَشۡتَرِي﴾ بالحمل على اللفظ ثم قال بعدها﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴾ بالحمل على المعنى للدلالة على أن هذا ليس فردًا بل جمعًا.

ونظير ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨ ﴾ {البقرة: 08}، فقد أعاد الضمير على لفظ (مَنْ)، وهو الإفراد والتذكير فقال: ﴿مَن يَقُولُ﴾ ثمّ أعاده فيما بعد على معناه، وهو الجمع فقال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ فالمقصود بـ (مَنْ) في الآية الجمع، لكن حُمل الكلام على لفظه في الأوّل ثمّ حمل على المعنى فيما بعد.[2]

ومن الشواهد القرآنية أيضا التي اجتمع فيها الحملان والمتعلقة بـ: (مَن) قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓۚ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٢٣﴾ {لقمان: 23} قال القرطبي: لفظ (مَنْ) يصلح للواحد والجمع، فلهذا قال ﴿كُفۡرُهُۥ﴾ ثم قال: ﴿مَرۡجِعُهُمۡ﴾ وما بعده على المعنى.[3]

[1] ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 4/ 175.
[2] ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مكتبة أنوار، دجلة، بغداد، 1/ 123.
[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 488.

وقوله تعالى:﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم ﴿١٤﴾﴾ {محمد: 14} وردت لفظة: ﴿سُوٓء﴾ على لفظ (من) و﴿وَٱتَّبَعُوٓا ﴾ على معناه.[1] ومثله قوله تعالى:﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾ {المائدة: 60} حيث وحدَّ الضمير في﴿عَبَد﴾ حملا على لفظ (مَن) دون معناها. وقرأ أبيّ وابن مسعود: (وعبَدُوا الطاغوتَ) على المعنى."[2]

وكذا قوله تعالى:﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ﴿٥٧﴾ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ ﴿٥٨﴾﴾ {ص: 57، 58} فإنّ الضمير في﴿شَكۡلِهِۦ ﴾ يجوز أن يعود على الحميم أو الغسّاق. أو على معنى: ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ﴾.[3]

وبهذا فإنّ (مَنْ) كغيرها من الشواهد اللغوية التي تحمل على اللفظ ثم على المعنى عند التفسير والتعليل، ولأنّ (ما) من أخوات (من) تفرد لفظا وتجمع معنى إلا أن الأولى مختصة بغير العاقل[4]، والثانية مختصة بالعاقل.[5]

فما حمل على(ما) لفظًا ومعنىً قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 19/ 258.
[2] المصدر نفسه، 8/ 78،79.
[3] المصدر نفسه، 232/18
[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 2/ 73.
[5] ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 305/3

تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾ {النساء: 24}. قيل: " أنّ الضمير المنصوب في﴿فَئَاتُوهُن﴾ يكون قد راعى لفظ (ما) تارة فأفرد في قوله﴿ بِهِۦ﴾ ومعناها أخرى، فجمع في قوله ﴿مِنۡهُن ﴾، و﴿فَئَاتُوهُن﴾."[1]

وفي موضع آخر قال تعالى:﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةًۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ {البقرة: 74} قال القرطبي: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ..... مِنۡهُ ٱلۡمَآءُ﴾ يجوز: (لَمَا تتفجَّر)، بالتاء، ولا يجوز: (لَمَا تشَّقَّقُ)، بالتاء؛ لأنّه إذا قال: (تتفجر)، أنّثهُ بتأنيث الأنهار، وهذا لا يكون في: (تشَّقَّقُ). قال النحاس يجوز ما أنكَرَهُ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: وإنَّ منها لحجارةً تَشَّقَّقُ، وأما: يشَّقَّق (بالياء) فمحمول على لفظ (ما)، و(ما) في قوله: ﴿لَمَا يَتَفَجَّرُ﴾ في موضع نصب، لأنها اسمُ (إنّ) واللام للتأكيد. (منه) على لفظِ (ما)، ويجوز: (منها) على المعنى، وكذلك ﴿وَإِن مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُ﴾. وقرأ قتادة: (وإنْ) في الموضعين، مُخفَّفة من الثقيلة.[2]

يتبين من الآيات السابقة أنّ البداءة كانت للحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى عند تفسير وتخريج الآيات القرآنية، وهو ما ظهر جليا واضحا في (الجامع)، وإن كان هذا الضابط مطردًا عند اللغويين والمفسرين. إلاّ أننا نقف على شاهدٍ حمل فيه على المعنى أولاً ثم اللفظ ومحل ذلك في قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ وَإِن يَكُن مَّيۡتَةً فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ﴿١٣٩﴾ ﴾ { الأنعام:139}

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، 3/ 652.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 209/2.

ذكر القرطبي أنّ: " الهاء في ﴿خَالِصَة﴾ للمبالغة في الخلوص؛ ومثله: رجل علاَّمةٌ ونسّابة؛ عن الكسائي والأخفش. و(خالِصةٌ) بالرفع خبر المتبدأ الذي هو (ما). و قيل: إنّ (ما) ترجع إلى الألبان أو الأجِنّة؛ فجاء التأنيث على المعنى والتذكيرُ على اللفظ. ولهذا قال: ﴿وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا﴾ على اللفظ. ولو راعى المعنى لقال: ومحرّمةٌ. ويَعْضُد هذا قراءةُ الأعمش: (خالِص) بغير هاء.[1]

كما أشار الفارسي إلى أنّ﴿خَالِصَة﴾ يجوز فيها وجهان: أحدهما: أن يكون مصدرًا كالعافية والعاقبة، والآخر: أن يكون وصفًا، وكلا الوجهين تحتمل الآية، ويجوز أن يكون ما في بطون هذه الأنعام ذات خلوصٍ، ويجوز أن يكون الصفة، وأنّثَ على المعنى؛ لأنّه كثرة، والمراد به: الأجنَّة والمضامين، فيكون التأنيث على هذا."[2]

إنّ البدء بالحمل على المعنى قبل الحمل على اللفظ قليل نادر، كما أنّه لا يعتد به كثيرا؛ قال الزركشي: "وما ذكرناه من البداءة باللفظ عند الاجتماع هو الكثير، قال الشيخ علم الدين العراقي: ولم يجئ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيۡتَةً فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ١٣٩﴾ {الأنعام: 139} فأنث﴿خَالِصَة﴾ حملا على معنى (ما)، ثم راعى اللفظ فذكّر؛ وقال: ﴿وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا﴾."[3]

إلاّ أننا نجد القول بالبداءة بالحمل على المعنى لا يتم؛ إلاّ إذا كان الضمير الذي في الصّلة التي في بطون هذه الأنعام يقدّر مؤنثا؛ أما إذا قدر مذكّرا فالبداءة إنما هو بالحمل على اللفظ."[4]

ومن الأسماء الموصولة أيضا التي تشاكل (من و ما) في الحمل على اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى(الذي). قال ابن يعيش: " ويجوز أن يكون (الذي) واحدًا ويؤدي عن الجمع فإن عاد الضمير

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 9/ 47.
[2] أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 4/ 241.
[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 383.
[4] ينظر: المصدر نفسه، 3/ 383.

بلفظ الواحد نظرًا إلى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى حد(من)."[1] مثله قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ {البقرة: 17} جاء في الجامع أنّ: (الذي) يقع للواحد والجمع، ومن العرب من يأتي بالجمع بلفظِ الواحد كما قال الأشهب بن رُمَيلَه:[2] (الطويل)

وإنّ الذي حَانَتْ بِفَلجٍ دماؤهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ {الزمر: 33} إنه بهذه اللغة، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى﴾ معناه: كمثل الذين استوقدوا، ولذلك قال:﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ فحمل أوّل الكلام على الواحد، وآخره على الجمع. أي أنه: وحّدَ ﴿ٱلَّذِى﴾ و﴿ٱسْتَوْقَد﴾ ؛ لأنّ المستوقِدَ كان واحدًا من جماعة تولّى الإيقاد لهم، فلما ذهب الضوءُ، رجعَ عليهم جميعًا، فقال﴿بِنُورِهِم﴾.[3]

الملاحظ مما سبق أنّ الضمير عاد بلفظ الواحد مرة حملا على اللفظ، ومرة بلفظ الجمع- حملا على المعنى.

ومن الألفاظ التي ذكرها النحاة بأنها تقبل الحمل على لفظها تارة وعلى معناها تارة أخرى: (كل) وذلك لوجود معنى فيها يخالف اللفظ. قال الزركشي: " اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذا من لفظ الإكليل والكلة والكلالة مما هو للإحاطة بالشيء وذلك ضربان أحدهما انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به وتقيد معنى التمام كقوله تعالى:﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾ {الإسراء:

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 156.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 187، وابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف 1/ 67، وابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 155.

[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/ 320، 321.

29}، أي بسطا تاما، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصۡلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١٢٩﴾ {النساء: 129} ونحوه، والثاني انضمام الذوات وهو المفيد للاستغراق، ثم إن دخل على منكر أوجب عموم أفراد المضاف إليه أو على معرف أوجب عموم أجزاء ما دخل عليه، وهو ملازم للأسماء ولا يدخل على الأفعال."[1] و ذكر في موضع آخر أنّ (كل) إذا أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة معناها،[2] أمّا إذا قطعت عن الإضافة فيجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى."[3]

ووافقه في ذلك السمين الحلبي حيث قال: " إنّ (كل) إذا قطعت عن الإضافة جاز بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى وهو الأكثر."[4]

كما ذكر الزركشي أيضًا أنّ (كل) إذا أضيفت إلى معرفة فيجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى."[5] نحو قوله تعالى:﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ٨٧﴾ {النمل: 87} حيث ورد في الجامع أنّ قوله تعالى: "﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾ قرأ أبو عمرو وعاصم والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير: (آتوه) جعلوه فعلاً مستقبلاً. وقرأ الأعمش ويحيى وحمزة وحفص عن عاصم: (وكلٌّ أتوه) مقصورًا على الفعل الماضي، وكذلك قراءة ابن مسعود. وعن قتادة: (وكُلٌّ أَتَاهُ دَاخِرِينَ). قال النّحاس: وفي كتابي عن أبي إسحاق في القراءات: (من قرأ): (وَكُلٌّ أَتَوْهُ) وحَّده على لفظ (كُلّ)، ومن قرأ: (آتُوهُ) جمع على معناها، وهذا القول غلطٌ قبيحٌ؛ لأنَّه إذا قال: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ) فلم يوحِّدْ وإنّما جمع، ولو وحَّد لقال:

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/ 317.
[2] ينظر: المصدر نفسه، 4/ 321.
[3] المصدر نفسه، 4/ 325.
[4] السمين الحلبي، الدر المصون، 2/ 84.
[5] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/ 322.

(أَتَاهُ) ولكن من قال: (أَتَوْهُ) جمعَ على المعنى وجاء به ماضيًا، لأنّه ردَّهُ إلى (ففزعَ)، ومن قرأ: (وَكُلٌّ آتَوْهُ) حمله على المعنى أيضًا وقال: (آتُوهُ) لأنها جملةً منقطعة من الأول."[1]

وذكر القرطبي أيضا أن قوله تعالى: ﴿وَكُل أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ تقرأ: (آتُوهُ) فمن وحَّد فللفظ (كُلّ) ومن جمع فلمعناه؛ يريد ما أتى في القرآن أو غيره من توحيد خبر (كلّ) فعلى اللفظ، أو جمعَ فعلى المعنى؛ فلم يأخذ أبو جعفر هذا المعنى. قال المهدوي: ومن قرأ: (وكلٌّ أَتَوْهُ دَخِرِينَ) فهو فعل من الإتيان وحمل على معنى (كل) دون لفظها، ومن قرأ (وكلٌّ آتُوهُ داخرينَ) فهو اسم فاعل من أتى، يدلُّك على ذلك قوله تعالى:﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾﴾ {مريم: 95}. فمن قرأ: (وكلٌّ أتاه) حمله على لفظ (كلّ) دون معناها وحمل (دَاخِرِينَ) على المعنى، ومعناه: صاغرين. عن ابن عباس وقتادة."[2]

وفي الآية الكريمة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ {البقرة: 281} ذهب القرطبي إلى أنّ قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ مضافٌ محذوف، تقديره إلى حُكم الله وفصلِ قضائه. و (هم) ردٌّ على معنى (كُلٌّ) لا على اللفظ، إلا على قراءة الحسن: (يُرجَعون) فقوله: (وهم) ردٌّ على ضمير الجماعة في (يُرجَعون)."[3]

ونظير ذلك قوله تعالى:﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا ﴿٣٨﴾﴾ {الإسراء: 38} قال القرطبي: "﴿ذَٰلِك﴾ يصلح للواحد والجمع والمؤنث والمذكر. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة و الكسائي ومسروق: (سيئةٌ) على إضافة سيئ إلى الضمير؛ ولذلك قال:﴿مَكۡرُوهٗا﴾ نصب على خبر كان. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو:(سيئة) بالتنوين، أي: كلُّ ما نهى الله ورسوله عنه

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 219/16، 220.
[2] المصدر نفسه ، 220/16 .
[3] المصدر نفسه، 4/ 422.

سيئة. وعلى هذا انقطع الكلام عند قوله: (وأحسن تأويلاً) ثم قال: (ولا تقف ما ليس به علم)، (ولا تمش)، ثم قال: (كل ذلك كان سيّئة) بالتنوين."[1]

وقيل: إنّ قوله تعالى:﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ {الإسراء: 31} إلى هذه الآية كان سيئة لا حسنة فيه، فجعلوا (كُلاًّ) محيطًا بالمنهيّ عنه دون غيره. وقوله (مكروها) ليس نعتًا لسيئة، بل هو بدلٌ منه، والتقدير: كان سيئةٌ وكان مكروهًا. وقد قيل: إن (مكروهًا) خبرٌ ثانٍ لكان حُملَ على لفظة كلِّ، و(سيئةً) محمول على المعنى في جميع هذه الأشياء المذكورة قبل. وقال بعضهم: هو نعتٌ لسيئة؛ لأنه لمّا كان تأنيثُها غيرَ حقيقيٍّ جاز أن تُوصف بمذكَّر.

وضعَّف أبو علي الفارسيُّ هذا وقال: إنّ المؤنث إذا ذُكِّر فإنّما ينبغي أن يكون ما بعده مذكَّرًا، وإنّما التساهل أن يتقدَّم الفعل المسند إلى المؤنث وهو في صيغة ما يُسند إلى المذكَّر، ألا ترى قولَ الشاعر: [2] (المتقارب)

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقَالها.

مستقبحٌ عندهم. ولو قال قائلٌ: (أبقَلَ أرضَ) لم يكن قبيحًا. ولكن يجوز في قوله: (مكروها) أن يكون بدلاً (سيئة). ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في (عند ربك) ويكون (عند ربك) في موضع الصفة لسيئة.[3]

أي أن قراءة نافع ومن تابعه، أنث فيها على معنى (كل) لأنّها اسم لجميع ما تقدَّم ممّا نهي عنه من الخطايا، ثم قال: (عند ربّك مكروها) فذُكِّر على لفظ (كل)، وبناءً على ما مرّ يمكن القول إنّ: الحمل على المعنى لا يعني العدول عن الحمل على اللفظ في كلِّ الأحوال، إنما يُلجأ إليه للتعبير عن معنى آخر غير المعنى الأوّل الذي يؤديه الحمل على اللّفظ.

ومن نظائر الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم (الضمير) الذي قد يعود على اللفظ تارة وعلى المعنى تارة أخرى فمنها: أن يكون اللفظ مفردًا ومعناه جمع كالأمة والفريق والطائفة والزمرة

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 13، /83.

[2] قائله عامر بن جوين الطائي، ينظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 46، وابن جني، الخصائص، 2/ 411، والبغدادي، خزانة الأدب، 1/ 45.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 85/13.

وذلك نحو قوله تعالى:﴿مَّا تَسۡبِقُ مِنۡ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ ۝٥﴾ { الحجر: 05} فأخرج الكلام أولاً على لفظ﴿أُمَّة﴾ وهو مؤنث فقال:﴿تَسۡبِق ﴾ وأخرجه على معنى الرجال فقال:﴿وَمَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾ فحمل على اللفظ أولاً ثم حمل على معنى فيما بعد. ويصح أن يقال في غير القرآن (وما نستأخر)، ونحوه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۚ فَأَتۡبَعۡنَا بَعۡضَهُم بَعۡضًا وَجَعَلۡنَـٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ فَبُعۡدٗا لِّقَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ۝٤٤﴾ {المؤمنون: 44} فأعاد الضمير على الأمة بالتأنيث فقال: ﴿رَّسُولُهَا﴾ ثم حمل على المعنى فيما بعد فقال: ﴿كَذَّبُوه﴾ ولو قيل كذبته لكان صوابًا.[1]

قياسا على ما سبق فإنّ الحديث لا يخرج عن فكرةٍ أساسها أنّ الحمل على اللفظ والمعنى موجود في القرآن الكريم، والدليل على ذلك الشواهد التي قدمناها استنادا على ما ورد في تفسير الجامع، إذ نجد القرطبي أثناء تفسيره لآي التنزيل بيّن مواضع الحمل على اللفظ والمعنى مثبتا بذلك أنّ القرآن الكريم لم يخرج عن معهود المنجز اللساني العربي، ولم يخالف العرب في أساليب كلامهم.

خلاصة الفصل

- للغة العربية قواعد مطّردة، وأنظمة مقننة وضعت من أجل الحفاظ على نظام اللغة؛ ولأنّ القرآن الكريم يمثل أعلى درجات الفصاحة لذلك النظام، إلاّ أنّ بعض القواعد والأقيسة التي وضعها النحاة قد تعارضت مع آياته، لذلك استندوا على العديد من الظواهر اللغوية التي تضمن انسجام النص والقاعدة من بينها ظاهرتا الحمل على اللفظ، و الحمل على المعنى، وهو ما اعتمده صاحب الجامع في تفسيره، إذ أوّل ما خرج عن قواعد النحاة وفقًا لمعطيات المعنى.

- ورد في الجامع تعليلات وتأويلات لألفاظ حملت معان مغايرة لأصل الوضع على نحو: حمل المفرد على معنى التثنية والجمع، وحمل المثنى على معنى الإفراد والجمع، وحمل الجمع على معنى الإفراد والتثنية.

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2/ 84.

- الحمل على المعنى لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام؛ لأنّ ما يحمل على اللّفظ أجود.

- المذكر أصل، والمؤنث فرع، وتأنيث المذكر في اللغة العربية مقارنة بتذكير المؤنث أضعف وأقل؛ لأنّه رد أصل إلى فرع.

- بعض الآيات القرآنية تبدو فيها مخالفة المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث)، تلك الآيات التي كانت محل خلاف بين النحاة الذين قالوا بجواز التذكير والتأنيث، فعللّوا تلك المخالفة في الظاهرة بعلل مختلفة تعدّدت عندهم، بل عند النحوي الواحد، وأهم تلك العلل الفصل بين الفعل والفاعل، والتأنيث غير حقيقي، والقول إنّ الاسم المؤنث في معنى المصدر، فيجوز فيه التذكير والتأنيث، على خلاف ذلك، وجعل بعضهم التاء للمبالغة لا للتأنيث في بعض المواضع، كما قدّروا محذوفًا قبل اللفظة المؤنثة لجبر المخالفة.

- عدم المطابقة بين الضمير وما يعود عليه، أو بين المبتدأ وخبره، كقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡ وَهُدًى وَرَحۡمَةٌ لِّقَوۡمٍ يُؤۡمِنُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ {الأعراف: 203}. أو بين النعت ومنعوته، كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَـٰمَةِ ﴿٤٧﴾﴾ {الأنبياء:47} أو بين الفعل وفاعله كقول الله عز وجل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴿٢٧٥﴾﴾ {البقرة: 275}.

- في التذكير والتأنيث الفعل إذا أُسند إلى مؤنث مجازي جاز في فعله التذكير والتأنيث، وإذا أُسند الفعل إلى جماعة جاز فيه الوجهان.

- يحتمل في ظاهرة التذكير والتأنيث وجود ألفاظ يمكن استخدام كلّ منها للدلالة على أمرين مختلفين تذكيرًا وتأنيثًا، فقد ترد الكلمة نفسها مؤنثة في سياق، ومذكّرة في سياق آخر، ويكون تأويل هذا الاختلاف مبنيًا على المعنى.

- إذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، فإنّ أولوية الاعتداد تكون للحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى، أما إذا بدء بالحمل على المعنى، ضعف الحمل بعده على اللفظ، وجميع هذه القواعد والضوابط اعتمدها القرطبي في تفسيره.

الفصل الثالث

الحمل على الجوار في تفسير الجامع لأحكام القرآن

المبحث الأوّل: مفهوم الحمل على الجوار و آراء العلماء فيه.

المبحث الثاني: الحمل على الجوار وعلاقته بالإتباع.

المبحث الثالث: شواهد الحمل على الجوار والإتباع في تفسير الجامع.

توطئة:

عرف الحمل اللغوي مسائل متعدّدة من بينها: الحمل على الجوار، حيث تباينت أوجه الدراسة فيه بين مختلف علماء اللغة من نحاة ومفسرين وبلاغيين حسب ما تطلبته الحاجة العلمية، والمُلاحظ في هذا السياق أنّ الحمل على الجوار قد كَثر استعماله في كلام العرب شعرا ونثرا، ووُجد مثله في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

المبحث الأول: مفهوم الحمل على الجوار وآراء العلماء فيه.

يعدّ الحمل على الجوار أحدّ أنواع الحمول التي مارسها المتكلم العربي في المقامات الخطابية كما نجده واضحا في القرآن الكريم، فالمفسرون واللّغويون والنحاة بيّنوا شروطه و أنواعه إضافة إلى أنّ الآراء تباينت فيه بين مؤيد ورافض لهذه الظاهرة.

أولا: تعريف الحمل على الجوار

1- الجوار لغةً:

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس أنّ الجوار: " من (جور) والجيم والواو والراء، أصل واحد، وهو المَيْلُ عن الطَريق."[1]

كما ورد في لسان العرب أنّ: " الجِوارَ من المُجَاورَة، والجارُ الذي يجَاوِرُكَ، وجَاوَرَ الرَجُلُ مُجَاوَرَةً وَجِوَارًا وجُوارًا، والكسرُ أفصَحُ: ساكَنَهُ، وأنَّهُ لَحَسَنُ الجيرَة، لحالٍ من الجِوار وضربٌ منه، وجَاوَرَ بنِي فُلان وفِيهِم مُجَاورةٌ وجِوارًا: تحَرَّمَ بِجِوارِهم، وهو من ذلك، والاسم الجِوارُ والجُوارُ."[2]

نُلاحظ من التَّعريفات اللّغوية السابقة أنّ للجوار معانيَ تدُور حول معنى الاتِّصال والمُقاربة ودُنوّ الشيء من الشيء.

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (جَورَ)، 1/ 493.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (جَوَرَ)، 4/ 153.

2- اصطلاحا: عرَّفه العُكبري بقوله: " المُجَاورة تُوجب كثيرًا من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياءَ يُخالف فيها الثاني الأوّل في المعنى كقولهم: (جِحْرُ ضبٍّ خرب)، وكقولهم: (إنِّي لآتيه بالغَدَايا والعَشَايا، والغداة لا تُجمع على غَدَايا، ولكن جاز من أجل العشَايا وهو كثير، وقولهم: (خَشَّنتُ بِصدرهِ وبصَدرِ زيدٍ). "[1]

كما عرّفُه التهانوي بقوله: " أن تصيرَ الكلمة مجرورة بسبب اتّصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها لا بسبب غير الاتّصال، فيكون جرُّ الأولى بسبب العامل وجرُّ الثانية لا بعامل، ولا بسبب التبعية كجر التوابع، بل إنّما يكون بسبب الاتّصال والمُجاورة."[2]

وعرّفه ابن الحاجب بقوله: " قد يُوصف المضاف إليه لفظًا والنعت للمضاف إذا لم يلبس، ويقال له: الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت الأول معنى نعت الثاني لفظًا."[3]

وعليه فحركة المُجاورة تتأثر بحركة اللفظة المجاورة لها؛ أي أنّ عامل الجر هنا ليس الإضافة أو حرف الجر، وإنّما هو مُجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحروف، وبهذا تكون العلامة الإعرابية لفظية فحسب.

ثانيا: شروط الحمل على الجوار

للحمل على الجوار قواعد وأسس محدّدة جاء الحديث عنها منثورًا في مؤلفاتٍ عديدة أكثرها كتب إعراب القرآن وتفسيره، ويمكن أن نوجزَ هذه الشروط في النقاط الآتية:[4]

1- أن يكون التابع المحمول على الجوار نكرة وليس معرفة:

ذهب ابن جني إلى أنّ الحمل على الجوار لا يصحّ، ولا يكون أسهل إلاّ في النّكرات، معلّلا ذلك بقوله: " فالحمل على الجوار يكون في النكرة- على ما فيه- أسهل منه في المعرفة، وذلك أنّ

---

[1] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين والكوفيين، ص 257-258.

[2] التهانوي (محمد علي بن محمد الحنفي)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح، رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، 1996م، ص 556.

[3] رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 318.

[4] ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص 384- 393.

النكرة أشدُّ حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منه لاستغنائها في غالب الأمر عنها. ألا ترى أنَّه قد كان يجب ألاَّ توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النّكرة لأنّها في أول وضعها محتاجة لإبهامها إلى وصفها."[1]

غير أنّ قول ابن جني لقي ردّا من بعض العلماء من بينهم (أبو ثروان) الذي كان ممّن تؤخذ عنه العربية، حيث جاء في وصفه للمفضّل قوله: " كان والله من رجال العرب المعروفِ له ذلك."[2] فجاءت لفظة (المعروفِ) بالخفض على الجوار.

ونجد الأمر نفسه عند أبي جعفر الطوسي(ت480ه) الذي يتفق إلى حدّ بعيد مع ما ذكره ابن جني، حيث قال: " الإعراب بالمجاورة يكون في النكرات دون المعارف؛ وذلك لأنّ النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحر ضبّ خرب، لقوة حاجة النكرة الصفة، أمّا المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لا استغنائها في غالب الأمر عنها."[3]

وفي هذه المسألة يقول عبد الفتاح الحموز: " ولست اتفق مع من قيّد الجر على الجوار بهذا القيد لأنّ في التنزيل وكلام العرب مواضع يمكن أنْ تتخذ دليلا على إجازة الحمل على الجوار في المعرفة والنكرة، ثم ذكر بعضا من الشواهد القرآنية منها قوله تعالى في محكم التنزيل:﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٨﴾ {إبراهيم:18} وقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ

[1] ابن جني، المحتسب، 2/ 289.

[2] البغدادي، خزانة الأدب، 5/ 90.

[3] الطوسي(أبو جعفر محمد بن الحسن)، التبيان في تفسير القرآن، تح، أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1982م، 3/ 452.

وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴿٨٠﴾ {طه:80}، وقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ {الذاريات: 58}، ولنا في ذلك بيان فيما سيأتي.

ومّما جاء من كلام العرب شاهدًا على من يجُيز الحمل على الجوار في المعارف والنكرات قول الشاعر (الكامل) :[1]

لعِبَ الرياحُ بها وغيّرهَا بَعدِي سَوافِيَ المُورِ والقَطرِ.

فالقطر هنا مجرور على الجوار، وهو معرفة، والأصل أن يكون مرفوعًا بدليل أنّ رويَّ هذه القصيدة مجرور، فيسبق إلى الوهم أنّه معطوفٌ على (المور)؛ لأنّه هو المجرور بالإضافة (سوافي) إليه، ولو عطف على(المور) للزم أن يكون معمولاً لـ (سوافي)؛ لأنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، ويلزم أن يكون تقدير الكلام: (سوافي المور وسوافي القطر)، ومُراد الشاعر أنّ الذي غيّر هذه الديّار شيئان: أحدهما: الرياح التي تسفى عليها التراب، وثانيهما: المطر، وهذا المعنى لا يتأدَّى إلاّ بأن يكون (القطر) معطوفًا على (سوافي) مع أنه ليس المطر سوافي، فيكون مرفوعًا في التقدير، وجرّه لمجاورته المجرور فتقول: (القطر) معطوف على(سوافٍ) والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المُجاورة.[2]

2- تطابق المضاف والمضاف إليه في التذكير، و التأنيث، و الإفراد، والتثنية، والجمع:

ذكر الخليل: " أن الحمل على الجوار، لا يجوز إلاّ إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع."[3] لكن تلميذه سيبويه خالفه فيما أجازه فقال: "وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نُرى هذا والأول إلاّ سواء، لأنَّه إذا قال: هذا جحر ضبٍّ متهدم، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضب، وقال العجاج (الرجز)":[4]

---

[1] زهير بن أبي سلمى(ربيعة بن رباح المُزَني)، ديوانه، شرحه وقدم له، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص54.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 489.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 437.

[4] المصدر نفسه، 1/ 437.

كأنَّ نسْجَ العنكبوت المرملِ فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى.

فجرَّ (المرمل) على الجوار، وهو في الأصل نعت للنسج لا للعنكبوت، وقيل إنّه جر على الجوار مع عدم اتفاق المضاف والمضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا، وليس لهم في هذا الشاهد حجة أيضًا لأن العنكبوت يذكر ويؤنث كما، هو في مظن المذكر والمؤنث.[1]

ومن الشواهد المؤيدة لما ذكره سيبويه قول الحطيئة (الوافر):[2]

فإيّاكم وحيَّة بطــنِ وادٍ هَمُوزِ النَابِ لـيسَ لـكُم بِسَيّ.

فالحية مؤنث و(الهموز) مذكر.

ولكن الفراء أنشد بيتا آخر وضحّ من خلاله أنّ لفظ (حيّة)، يستخدم للمذكر والمؤنث.

فما تَزْدَرِي من حيَّةٍ جَبَلِيَةٍ سُكاتٍ إذا ما عضَّ ليس بأدرد.[3]

وما يُعزّز رأي الفراء أنّه سَمع شيخه الكسائي يقول: " سمعتُ كلَّ هذا النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلاّ قولهم: رأيت حيَّةٌ على حيَّةٍ؛ فإنّ الهاء لم تُطرح من ذكره، وذلك أنّه لم يُقل: حَيَّةٌ وحيٌّ كثير"، كما قيل: قرةٌ وبقرٌ كثير."[4]

وقد أفرد بابًا واسعًا في كتابه (المذكر والمؤنث)، قال فيه: " ثم يأتي نوع آخر من الجمع، مثل الشاء، والبقر، والحصى، فهذا اسم موضوع، فإذا أرادت العرب إفراد واحده قالوا: شاة للذكر والأنثى، لم ترد بالهاء هنا التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: عندي جراد، وهم يريدون الواحد من الجراد، لأنّهم لو فعلوا ذلك لم يعرف واحد من جمع، فجعلت الهاء دليلا على الواحد، فهذا قياس مطرد."[5]

وقياسا على ما سبق من الشواهد التي قدّمها سيبويه، فإنّه يؤكد على ضرورة الاحتكام إلى قوانين اللغة عند النظر في ظاهرة الحمل على الجوار، حيث ذكر أنهم: " لا يقولوا: إلاّ هذان جُحرَا

[1] ينظر: الفراء، المذكر والمؤنث، تح، رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، ط3، (دت)، ص 31.

[2] البغدادي، خزانة الأدب، 2/ 326.

[3] أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، تح، محمد عبد الخالق عظيمة ورمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1981م، 1/ 602.

[4] الفراء، المذكر والمؤنث، ص61.

[5] المصدر نفسه، ص 69، 70.

ضبٍّ خربان، من قِبَل أنَّ الضَّب واحدٌ والجحرُ جحران، وإنّما يَغلطون إذا كان الآخر بِعدَّة الأوّل وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا. وقالوا: هذه جِحْرةٌ ضِبَابٍ خَرِبة؛ لأنَّ الضِّبان مؤنَّثة، ولأنَّ الجِحرة مؤنَّثة، والعدَّة واحدة، فغلطوا."[1]

ويضيفُ قائلاً: "هذا الذي تجرُّه العرب على الجوار، إنّما تجعله على بعض الأوصاف، وهو أن يكون النعت الذي يجرُّه يُوافق الاسم الذي يجاوره في عدَّته وفي تذكيره وتأنيثه، فإن اختلفت العدَّة، أو كان أحدهما مذكَّرًا والآخر مؤنَّثًا، استعملوا الكلام على أصله، ولم يُجرُوه على المُجاورة. لا يقولون: هذَا وِجَارُ ضَّبُعٍ واسعٍ، لا يجرّون (واسع) على الجوار للضبع؛ لأنّ واسع مذكر والضَّبع مؤنَّثة، فلو قلت:" هذا وِجارُ ثعلبٍ واسعٍ" لجاز الجر، لأنَّ الثعلب مذكر و(واسع) مذكر، والعدّة واحدة. ولو قُلتَ: (هذا مكان ثَعَالِبَ واسعٍ)؛ لم يجز الجر لاختلاف العدّة."[2]

3-أن يكون الجر على الجوار في غير العطف والبدل وخبر المبتدأ:

منع ابن هشام وأبو حيان الجرّ بالمجاورة في باب البدل؛ لأنّه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا.

قال أبو حيان: " لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرّج عليه أحد علمائنا شيئًا فيما نعلم، وسبب ذلك، أنّه معمول لعامل آخر." [3]

كما أنكر الجرّ على الجوار في العطف سواء أكان في القرآن الكريم أم في كلام العرب، والدليل قوله: "وأمّا جرُّ الجوار في العطف فلم يأتِ في كلامهم، ولذلك ضعُف جدًّا قول من حمل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ ﴿٦﴾﴾ {المائدة: 06}، في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعًا لما قبله من غير وساطة شيء،

[1] أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ص 1/ 437

[2] السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح محمد علي السلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1/ 495.

[3] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 4/ 1914، و البغدادي، خزانة الأدب، 5/ 95.

فهو أشدُّ له مجاورة، بخلاف العطف؛ إذ قد فصل بين الاسمين حرف عطف، وجاز إظهار العمل في بعض المواضع، فبعُدت المجاورة."[1]

وتبعه في ذلك ابن هشام ذاكرا: " أن المحققين من البصريين، يرون بأن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، ولكن الخفض على الجوار في عطف البيان لا يمتنع في القياس، لأنّه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع. "[2]

ومن الشواهد التي تثبت أنّ الحمل على الجوار قد يرد في باب العطف

قول الشاعر:[3]

فهل أنْتَ إنْ مَاتَتْ أتَانُكَ راحلٌ إلى آلِ بسطام بن قيس فَخَاطبِ.

(فخاطب) هنا ورد معطوفا على (راحل)، وقد جرّ بالجوار.

ومنه أيضًا قول الشاعر:

كَمْ قَدْ تَمَشَّشْتُ مِنْ قَصٍّ وإنْفَحَةٍ جَاءَتْ إلَيْكَ بِذَاكَ الأَضؤُنِ السُودِ.

والذي جاء على ذكره الشيخ (محي الدين عبد الحميد): " أنّ (إنْفَحَةٍ) مفعول به لفعل محذوف، وتقدير الكلام: (كَمْ قد تَمَشَّشْتُ من عظم وأكلتُ إنفحة)، ويكون (إنفحة) منصوبا بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وأشارَ إلى أنّه لا يجوز عطف (إنْفَحة) على(قصٍّ)؛ لأنّه لو كان معطوفًا على(قصٍّ) لكان قوله: (تَمَشَّشْتُ) عاملاً فيه، وهي مسألة لا تصحُّ؛ لأنّ (التمشمش) خاص بمص العظم، و(الإنفحة) ليست عظمًا."[4]

لكن أُخذ على ما سبق أنّه ليس في الكلام ما يمكن أن يُعطف عليه من حيث المعنى لفظ (إنفحة)، ولعلّ كون (الإنفحة) معمولة لفعل(التمشيش) أظهر ممّا ذهب إليه، على أنّ الفعل مُضمَّن

[1] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 4/ 1914.

[2] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 355.

[3] الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، 3/ 453.

[4] أبو البركات الأنباري، في هامش الإنصاف في مسائل الخلاف، 2 / 494.

معنى ما يصحُّ أن تندرج تحته (الإنفحة)؛ لأنَّ التضمين أكثر شيوعًا من الخفض على الجوار في كلام العرب، ويُمكن أن يكون ذلك أيضًا حسب رأي عبد الفتاح الحموز من باب التذوق.[1]

4- أن يؤمَن اللبس:

غلّط الطبرسي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ۝٦﴾ {المائدة: 06} حيث ذهب إلى أنّ الحمل على المجاورة، جائز عند ارتفاع اللبس، والأمن من الاشتباه، لأنَّ أحدًا لا يشتبه في أنّ (خربا) من صفة (الجحر)، وليس من صفة (الضب) ولكنّ (المسح على الأرجل) ليس كذلك.[2]

وممّن اشترط أيضًا عدم اللبس وتضمن النكتة الشهاب في حاشيته قال: " لكن شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمن نكتة، وهو هنا ليس كذلك؛ لأنّ الغاية على أنّه ليس بمسموح، إذ المسح لا يغني، والنكتة فيه الإشارة إلى تخفيفه حتى كأنّه مسح."[3]

5- أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع:

ذهب جمهور النحاة، إلى أنّ الحمل على الجوار يكون في الخفض، وليس في الرفع، بخلاف الأصمعي(ت216هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ) اللذين جوّزاه في الرفع مستشهدين بقول المنتخب الهذلي(البسيط):[4]

السَالِكُ الثَغْرَةَ اليقظانَ كالئُها مَشْيَ الهُلُوك عليها الخيعَلُ الفُضُلُ.

إذ رفع (الفضل)، حملا على الجوار لـ (الخيعل)، وهي نعت (للهلوك)، المجرور بالإضافة.

[1] ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص 391.
[2] ينظر: الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، 3/ 287.
[3] شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، 3/ 220.
[4] البغدادي، خزانة الأدب، 5/ 101.

وقد ردّه ابن الشجري، فقال: "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضُل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشًا.[1]

كما ردّه أبو حيان، وهو عنده مرفوع على النعت لـ (لهلوك) على الموضع، والتقدير: "كما تمشي الهلوك الفضل."

وجاء في خزانة الأدب: " أنّ الفراء، والحسن السكري، ذهبا إلى أنّ " الفضل (ثوبٌ كالخيعل)، تلبسه المرأة في بيتها، وعليه فلا حمل على الجوار ولا على الموضع عندهما."[2] وممّا يؤيد موقف الرافضين للحمل على الجوار في الرفع هو عدم وروده في القرآن الكريم.

ثالثا: أنواع الحمل على الجوار

أفرد ابن جني في كتابه: (الخصائص) بابًا ذكر فيه أنواع الحمل على الجوار وهي كالآتي:[3]

1- تجاور الألفاظ: يُقسم هذا النوع من المجاورة إلى قسمين هما:

1-1 الجوار المتصل: ويكون في البناء اللّفظي للكلمة، وليس في حركتها الإعرابية، وهو متصل بعلم الصّرف وله ثلاثة نماذج:

أ مجاورة العين لـ (للام)، بحملها على حكمها، وذلك بقولهم في(صُوّم): (صُيَّم)، وفي(جُوَّع): (جُيَّع) و(قُوَّم): (قُيَّم)، وأُوَّل: أُيَّل، حيث شبهوه بباب (عِصِيّ) والأصل فيه (عُصُوٍّ. وأنشدوا: (الكامل)

ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ بَادَرَتُ طَبْــخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّعَ.

من خلال ما سبق يتبين لنا مدى تأثير مُجاورة حرف لحرف آخر، فعين الكلمة تُجاور لامها، ونتيجة لذلك تتأثّرُ العين كما تتأثّر اللام، ففي قولهم: (صُيَّمَ بدلاً من صُوَّمَ)، قلبت الواو ياءً حملاً على ما قبلها في قولهم: (عُصِيّ) بدلاً من (عُصُوٍّ)، فاللّام هنا قُلبت ياءً، فالتأثر بين لام الكلمة وعينها، يرجع إلى قُرب الجوار.[4]

---

[1] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 2 /31.

[2] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 2/ 329.

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص، 3/ 218، 227.

[4] ينظر: فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، ص 12.

ومن شواهد الجوار المتصل أيضا قول الشاعر: (الرجز)

لَوْلاَ الإِلَـــهُ مَا سَكَنَّا خَضَّمَا ولاَ ظَلِلْنَـا بِالمَشَـائِي قُيَّـــمَا.

وقول للنابغة الجعدي: (الطويل)

بُرَيْدِينَةٌ بلّ البَرَاذِينُ ثَفْرَها وقد شَرِبَتْ من آخرِ الصيفِ أُيّلا.

ب إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة بهمزها إذا تجاورتا، نحو قول جرير(الوافر):[1]

لحَبَّ المُؤقِدانِ إليَّ مُؤَّسى وَجَعْدَةُ إذا أَضَاءَهُمَا الوَقُـــودُ.

حيث وردت لفظة (المُؤقِدان) و(مُؤَسى) بهمز الواو، وهو عائدٌ إلى الجوار، لذلك أُعطيت (الواو) المجاورة للضمة حكم (الواو المضمومة)، فهمزت كما قيل في (وُجُوه): (أُجُوه)، وفي (وُقِّتَتْ): (أُقِّتَتْ).[2]

قال ابن جني: " ألا ترى أنَّ ضمة الميم في (المُؤَّقِدَانِ) و(مُؤَّسى) لمَّا جاورت الواو الساكنة صارت كأنّها فيها، والواو إذا انضمّت ضمًّا لازمًا هُمزت.[3] وذلك كما تهمزوها في أدْؤُرٍ، النَؤُور."[4]

ج- نقل حركة الإعراب، إلى الحرف الذي قبلها في حالة الوقف، نحو: (هذا عَمُرْ وَبَكُرْ)، و(مَرَرْتُ بِعَمِرْ وَبَكِرْ)، حيث نقلت الحركة الإعرابية فيهما عند الوقف، من (الراء) إلى (الكاف).[5]

قال ابن جني معلّلا ذلك: " ألا تراها لمّا جاورت اللاّم بكونها العين، صارت لذلك كأنّها في اللاّم لم تفارقها. وكذلك أيضًا قولهم: شَابّة ودابّة؛ صار فضلُ الاعتماد بالمدِّ في الألف كأنَّه تحريك للحرف الأوّل المدَّغم، حتى كأنَّه لذلك لم يَجمع بين ساكنين."[6]

وقول آخر يوضّح من خلاله أنّ انتقال حركة الإعراب إلى الحرف السابق خاص بالوقف، أما في حالة الوصل، فيجب ثبات حركة الإعراب على لام الكلمة، يقول: " ألا ترى أنّ من قال من

---

[1] جرير، ديوانه، 288/2.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 791/2.

[3] ابن جني، الخصائص، 3/ 149.

[4] المصدر نفسه، 3/ 219.

[5] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح، حسن هنداوي، دمشق، سوريا، ط3، 1993م، ص 79.

[6] ابن جني، الخصائص، 3/ 220.

العرب في الوقف: (هَذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ)، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنّه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته، فقال: (هذا بَكْرٌ ومررتُ بِبَكْرٍ)."[1]

2-1 الجوار المنفصل:

وهذا النوع من الجوار متعلق بالحركة الإعرابية للكلمة، وليس ببنائها الصرفي، حيث ذكر ابن جني: " أنّ في تجاور المنفصلين ما هو لاحقٌ بقبيل المنفصل الذي أُجْرِيَ مُجْرَى المتّصل في نحو قولهم: هَا اللهُ ذَا، أجروه في الإدغام مُجرى (دّابة) و(شابّة)، ومنه قراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَتَنَـٰجَوۡاْ ۝٩﴾ {المجادلة: 09}، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا ۝٣٨﴾ {الأعراف: 38} بإثبات الألف في (ذا) و(لا)."[2]

وممّا ذكر من كلام العرب في الجوار المُنفصل قول الشاعر: (الرجز)

مِنْ أَيَّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ.

بفتح (الراء) من (لَمْ يُقْدَرَ) والأصل أن يقال (يُقْدَرْ) بالسكون، ومذهب ابن جني في هذه المسألة هو: " إجراء الساكن المجاور المتحرّك مجرى المحرّك، والمُحرّك مجرى الساكن، فتقدير الكلام على مذهبه: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ، بسكون الراء للجزم، فحذفت همزة (أم) بعد أن نُقلت حركتها إلى الراء قبلها، فصار التقدير: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَمْ، ثم أشبع فتحة الراء، فصار التقدير: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ، فحرّك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار التقدير: يُقْدَرَ أَمَ، واختار الفتحة إتباعًا لحركة الراء".[3]

وقد حمل بعض النحويين ذلك على حذف نون التوكيد الخفيفة كحذفها في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١﴾ {الشرح:01} بنصب (نَشْرَحَ)؛ أي: أَلَمْ نشرَحَنْ، فأبدل النون

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 331.

[2] المصدر نفسه، 3/ 221.

[3] ابن جني، المحتسب، 2/ 266، و ابن جني، الخصائص، 3/ 94، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 80.

ألفا ثم حذفها تخفيفًا، وفي هذا التخريج شذوذان عند ابن هشام[1]: الأول منهما توكيد المعنى بـ (لم)، والثاني حذف النون لغير وقف ولا ساكنين. والقول نفسه مع ابن جني.[2]

غير أنّ عبد الفتاح الحموز يصرّح بعدم توافقه مع ابن جني فيما ذهب إليه من تكلّف نقل حركة الهمزة وتخفيفها وحذفها وإثباتها مرة أخرى، وعلته في ذلك " أنّ في حمل القراءة وأضرابها على لغة من ينصب (لم) حملاً للنَص القرآني وغيره على ظاهره، هجرًا للتكلف والتمحّل اللذين طالعنا بهما، وكذلك حمل الكلام على حذف نون التوكيد الخفيفة أولى ممّا ذهب إليه."[3]

كما ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ قوله تعالى: "(نشْرَحَ) يُقرأ بفتح الحاء؛ يريد: (نَشْرَحَن)، ثم حذف نون التوكيد، وأبقى الفتحة دليلاً عليها"[4]، والأصل في القراءة الجزم لدخول أداة الجزم (لم). وذكر الزمخشري أن القارئ قد يكون أبان الحاء وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنها فتحة.[5]

وجاء في الجامع: " أنّ المهداوي قال: وروي عن أبي جعفر المنصور أنّه قرأ (ألم نشرحَ لكَ صَدْرَكَ) بفتح الحاء، وهو بعيد وقد يؤول على تقدير النون الخفيفة، ثمّ أُبدلت النون ألفًا في الوقف، ثمّ حُمل الوصل على الوقف ثمّ حذفت الألف."[6]

2- تجاور الأحوال

هذا النوع من التجاور يقع في **الزمان والمكان**، إذ قال ابن جني[7] : "وأمّا تجاور الأحوال فهو غريب نحو قولهم: (أحسنت إليه إذ أطاعني)، فالإحسان لم يكن في أول وقت الطاعة وإنّما كان بعد ذلك، كما كان مسبّبًا عن الطاعة، وكأنها كانت علّة له، ولا بدّ من تقدم وقت السبب عن وقت المسبب، لكنّه لما تقارب الزمنان، وتجاورت الحالات في الطاعة والإحسان، صارَا كأنهما وقعَا

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 365.
[2] ابن جني، الخصائص، 3/ 94- 221.
[3] عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص 368.
[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تح، محمد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، 2/ 723.
[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص 1210.
[6] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 109.
[7] ابن جني، الخصائص، 3/ 222.

في زمان واحد، و(إذ) الظرفية في قولك: (أحسنت إليه إذ أطاعني) منصوبة بفعل الإحسان، كأنّك تقول: (أحسنت إليه وقت الطاعة)، وإنما كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه، ولمّا كان الثاني(الإحسان)، مسبّبًا عن الأول (الطاعة)، وتاليًا له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، فقد صار (الإحسان) كأنّه هو و (الطاعة) في زمان واحد، فعمل (الإحسان) في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه."[1]

ومن أمثلة تجاور الأحوال في الزمان قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ {الزخرف:39}. قال ابن جني: "وذلك أن تجعل (إذْ) بدلا من قوله: (اليوم)، وإلاّ بقيت بلا ناصب، وجاز إبدال (إذ) - وهو ماضٍ في الدنيا- من قوله: (اليوم) وهو حينئذٍ حاضرٌ في الآخرة، لمّا كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنّما هو مسبّب عن الظلم، وكنت أيضًا الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل، صار الوقتان على تباينهما (وتنائيهما) كالوقتين المقترنين، الدانيين المتلاصقين؛ نحو أحسنت إليه إذ شكرني وأعطيته حين سألني."[2]

وقوله تعالى:﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴿٢٢﴾﴾ {الفرقان: 22}.

ومثله أيضا قوله عزّ وجل:﴿وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحۡبِسُهُۥٓۗ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٨﴾﴾ {هود: 08}.

أمّا ما يُمكن حمله عند ابن جني من تجاور الأمكنة قول الشاعر:

فَهُمْ إذَا الخَيْلُ جَالُوا في كَوَاثِبِهَا فَوارِسُ الخَيْلِ لاَ مَيْلٌ ولا قَزَمَ.

[1] ابن جني، الخصائص، 222/3.

[2] المصدر نفسه، 222/3.

معنى الكاثب في البيت (الخيل)؛ وهو مكان التقاء الكتفين، والفارس يجول في صهوة الجواد، وليس في كاثبه، ولكنه لما تجاور المكانان (الصهوة) و(الكاثب) جريا مجرى الجزء الواحد.[1]

رابعا: آراء النحاة والمفسرين في الحمل على الجوار

إنَّ المستقرئ لمؤلفات إعراب القرآن وقراءاته، وكتب النحو والتفسير يَلحظ ورود مصطلح الجوار في ثناياها دون تبويب أو تقعيدٍ؛ وبهذا يَعسُر على القارئ الإلمام بمفهوم الجوار، ومعرفة كيفية استثماره في مختلف السِّياقات اللغوية، وعللُ ورُوده في كلام العرب شعره ونثره، وفي نصّ الشارع عزّ وجل، وفي الحديث النبوي الشريف.

وقد عرفت قضية **الحمل على الجوار** تباينًا بين مختلف العلماء الذين انقسموا إلى اتجاهين: اتّجاه يجيزُه، واتجاه لا يجيزه، واحتكامهم في ذلك إلى مقاييس اللغة وعدم الخروج عنها.

1- **المجيزون:** نجد من العلماء الذين أجازوا الحمل على الجوار: الخليل، وسيبويه، وابن هشام، وابن يعيش، والأخفش، و العكبري، والفراء، وغيرهم.

قال الخليل: "وقولهم: مررت برجلٍ عجوزٍ أمه [...] خفضت (عجوز) وليس من نعت (الرجل) إلاّ أنّه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار."[2]

فقد تأثرت كلمة (عجوز) في هذا القول بما قبلها؛ ليحدث الانسجام الصوتي بينهما، وذلك بسبب علاقة المجاورة، مع أنها ليست صفة له، فالعربية لغة يميل متكلموها إلى الانسجام اللّغوي على جميع المستويات.

قال سيبويه: "وممّا جرى نعتا على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضبٍّ خرب)، فالوجه الرّفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ (الخرب) نعتٌ (للجحر) والجحرُ رفعٌ، ولكن بعض العرب يجرُّه وليس بنعت (للضبّ)، ولكنّه نعت للذي أُضيف إلى الضبِّ فجرُّوه لأنّه نكرة كالضبِّ، ولأنّه في موضعٍ يقع فيه نعتٌ (الضبّ)، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة الواحد، ألا ترى

[1] ابن جني، الخصائص، 3/ 227.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص 173.

أنّك تقول: هذا حبُّ رُمّانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رُمّاني، فأضفت الرُّمان إليك، وليس لك الرُّمان إنّما لك الحبُّ، ومثل ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابِك، فكذلك يقعُ على جحر ضبٍّ ما يقع على حبِّ رمان، تقول: هذا جحرُ ضبّي، وليس لك الضَّبُّ، إنما لك جحرُ ضبٍّ فلم يَمنعك ذلك من أن قلت جحُرُ ضبِّي، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرد، فانجرَّ الخربُ على الضَّبِّ كما أضفت الجحرَ إليك مع إضافة الضَّب، ومع هذا أنّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بهم وبِدارهم، وما أشبه هذا".[1] وقال في موضع آخر: "وقد حملهم قُربُ الجوار على أن جرُّوا هذا جحر ضبٍّ خرب" ونحو، فكيف ما يصحُّ معناه". [2] إذ علّل سيبويه جرّ الكلمة بعللٍ ثلاث هي:[3]

- اتفاقها في حالة التنكير مع ما قبلها.
- وقوعها في موضع الصفة لما قبلها.
- صيرورتها مع ما قبلها وحدة لغوية واحدة في التنغيم الموسيقي عن طريق اتّفاق حركة الكسرة بينهما.

ومن المجيزين للحمل على الجوار أيضًا العكبريّ؛ حيث ورد في مؤلفه التبيان في إعراب القرآن قوله: "وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ {الواقعة:22} على قراءة من جرَّ، وهو معطوف على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾ {الواقعة: 18 }، والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى: يطُوف عليهم ولدانٌ مخلدون بحورٍ عينٍ." [4]

ومن المجيزين للجر بالمجاورة ابن يعيش الذي قال: "وممّا يدلُّ على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنّهم قالوا: (جحرُ ضبٍّ خربٍ) و(ماءٌ شنٌّ باردٍ)، فأتبعوا إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنَّ النَّصب لا يوصف بالخراب والشنِّ لا يوصف بالبرودة، وإنّما هما من صفات الجحر

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 436.
[2] المصدر نفسه، 1/ 67.
[3] فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، مج7، ع 2، 2004م، ص 45.
[4] العكبري، التبيان في إعراب القرآن،ص 422.

والماء، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة، قولهم: (خشَّنتُ بصَدره وصَدرِ زيدٍ)، فأجازوا في المعطوف وجهين: أجودهما الخفض ههنا حملا على الباء، وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة، وكان إعمالُ الثاني فيما نحنُ بصدده أولى للقرب والمجاورة، والمعنى فيهما واحدٌ."[1]

وأضاف أبو زكرياء الفراء قوله: " من كلام العرب الجرّ بالمجاورة، فإن قيل الإعراب بالمجاورة قليل، قيل قد حكيناه عن العرب في أشعارهم، وفي منثورهم، فكيف يكون شاذا قليلاً ؟!"[2]

كما جاء في خزانة الأدب ذكر الفراء أنّه لا يخفض بالجوار إلاّ ما استعملته العرب، ومنهم الشهاب(ت1069ه) في حاشيته، فهو يرد على من ينفي وجوده أو ينكر أن يحمل القرآن عليه: "حمل قراءة الجر على الجوار، وأشار إلى الرد على من قال إنّه شاذ بابه الشعر مع أنّه إنما ورد كثيرًا في النعت وقليلاً في التأكيد لا في العطف، وحرف العطف مانع من الجوار، بأنّه كثير في كلام العرب نظمًا ونثرًا، ولا يختص بالنعت والتأكيد إذْ قد ورد في العطف كما أثبته النحاة حتى عقدوا له بابا على حدته لكثرته، ولما فيه من المشاكلة، وقد كثر حتى تعدوا عن اعتباره في الإعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذلك، لكن شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمن نكتة[...] والنكتة فيه الإشارة إلى تخفيفه حتى كأنّه مسح."[3]

وممن أجاز هذه المسألة في غير باب العطف والبدل ابن هشام، إذ قال: "ولا يكون في النسق لأنَّ العاطف يمنع من التجاور."[4] وجاء في مصنفه شرح شذور الذهب قوله: "وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أنّ الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنّه

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 211.

[2] البيضاوي (القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر)، تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار القومية للطباعة، 2000م، 2/ 84.

[3] شهاب الدين الخفاجي (أحمد بن محمد بن عمر)، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، تح، محمد أزدمير، مطبعة دار الكتب، 1970م، 2/ 321.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 897.

كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل، لأنّه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا."[1]

وقال أبو عبيدة: "هو مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولهما لأنّ الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة."[2]

أمّا من النحاة المعاصرين الذين تحدثوا عن مسألة الجر بالجوار (عباس حسن) والذي ذكر أنّ النعت: " قد يكون مجرورًا لمجاورته لفظًا مجرورًا، لا لمتابعة المنعوت، ويذكرون في هذا مثالاً كثُر ترديده حتى ابتُذل وهو: (هذَا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) يعربون كلمة (خَرِبٍ) صفة لـ (جحر) لا لـ (ضبّ) كي لا يفسد المعنى، ويجرّون النعت تبعًا للفظ(ضبّ) الذي يجاوره."[3]

نلحظ من هذا القول أنّ عباس حسن لم ينف ورود النعت مجرورا؛ لمجيئه مجاورًا، لكنه ينصح بعدم الاعتماد على الأمثلة المتداولة بكثرة في كلام العرب، والتي وصفها بالشذوذ والابتذال.

2- **المانعون:** ويمثل هذا الاتجاه: أبو سعيد السيرافي، وابن جني، وأبو إسحاق الزجاج، وأبو جعفر النحاس، وابن الأنباري.

فأبو سعيد السيرافي يعتبر"كلّ ما جاء ظاهره الخفض على الجوار، فهو محمول على حذف المضاف."[4] حيث قال: "ورأيتُ بعض النحويّين البصريين قال في: هذا (جُحرُ ضَبٍّ خربِ الجحرِ) والذي يقويه أنّا إذا قلنا: خرب الجحر، فهو من باب حسن الوجه، وفي خرب ضمير الجحر مرفوع، لأنّ التقدير: كان خرب جحره، ومثله ممّا قالت العرب: مررتُ برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين وأصله لا قبيح أبواه، ثمّ جعل في قبيح ضمير الأبوين فثنّى لذلك، وأخرى على الأول فخفض، واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرها لما تقدّم من الذكر."[5]

كما نجد أنّ ابن جني قد منع الجر بالمجاورة مطلقًا، باعتباره شاذًا في كلام العرب، إذ قال: "فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذُ بُدِئ هذا العلم إلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح، حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص 332، 333.
[2] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 1/ 155، و العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/ 174.
[3] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 3/ 450، 451.
[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 196.
[5] البغدادي، خزانة الأدب، 5/ 88، 89.

قولهم: هذا جحر ضبٍّ خرب، فهذا يتناوله آخرٌ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وما في القرآن مثل هذا الموضع فهو على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا ساغَ وسلِس وقُبلَ."[1]

ولقد ردَّ ابن هشام على ما ذهب إليه السَّيرافي وابن جني؛ لأنّه يلزم على هذين التأويلين استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وليس مذهب البصريين كذلك، وإن أُمن اللبس.[2] وذكر أيضا أنّ الضمير يصح أن يستتر في الوصف الثاني في قولنا: (مَرَرْتُ برجُلٍ قَائمٍ أبوَاه لا قاعدَيْنِ)، وليس في الوصف الأول.[3]

ومن المانعين مسألة الجر على الجوار في القرآن الكريم: أبو إسحاق الزجاج القائل: " أمّا الجرّ على الجوار فلا يكون في كلمات الله".[4]

وكذا أبو جعفر النحاس الذي رأى أنّه: " لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجل ولا في شيء من الكلام، وإنّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، وهو بمنزلة الإقواء."[5] ورأى أيضًا أنّه: " لا يُحمل شيء من كتاب الله عزّ وجل وجل على هذا، ولا يكون بأفصح اللُّغات وأصحِّها."[6] وأضاف قولا آخر أكّد من خلاله منعه، وإنكاره للحمل على الجوار، وهو أنّ: " الجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النّحويين غلطٌ ممن قاله من العرب."[7]

وعند ابن الأنباري **الحمل على الجوار** "من الشاذ الذي لا يعرج عليه [...] وقولهم: جحر ضبٍّ خرب، محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنّه ليس كل ما

---

[1] ابن جني، الخصائص، 1/ 191، 192

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص761.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 761.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 153/2.

[5] النحاس، إعراب القرآن، 307/1.

[6] المصدر نفسه، 1/ 307.

[7] المصدر نفسه، 4/ 252.

حكي عنهم يقاس عليه"[1]، فالمعيار عند ابن الأنباري هو الاعتداد بما وافق المقاييس النّحوية حتى وإن كان الحمل على الجوار من أقوال العرب إلاّ أنّ قلة وروده على ألسنتهم ردّ على عدم الحمل عليه.

المبحث الثالث: الحمل على الجوار وعلاقته بالإتباع

تعدُّ ظاهرتا الإتباع و الحمل على الجوار من الظواهر اللغوية التي اجتهد علماء العربية من أجل التقعيد لها وفق ضوابط لم تخرج عن كلام العرب، فأفرزت بذلك عملية الاجتهاد جملة من القواعد الخاصة بهاتين الظاهرتين (الإتباع والحمل على الجوار).

أولا: مفهوم الإتباع في العربية

1- تعريف الإتباع

أ- **لغةً:** جاء في معجم العين: "وتَبِعْتُ الشيءَ وأَتْبَعْتهُ مثل ردِفتَه وأردفتَهُ."[2] وفي لسان العرب لابن منظور: " تَبِع الشيء تَبَعًا وتَباعًا في الأفعال، وتبِعتُ الشيء تُبوعًا: سرتُ في إثرِهِ. واتّبعه وأتبعه وتتبعه: قفاه وتطلّبه مُتَّبعًا له."[3] وهذا يعني أن معنى الإتباع يدور حول اقتفاء الأثر، واللحاق بالشيء، والموافقة له.

ب- **اصطلاحا:**

تعدُّ المصطلحات من الأدوات الكاشفة عن مضامين العلوم؛ بها تتبين حدودها، وتتضح مفاهيمها المؤسسة لتصوراتها، ومن بين تلك العلوم: علم القراءات الذي عرف تنوعًا في مصطلحاته، وتعددا في مفاهيمه، كمصطلح الإتباع الذي فصّل فيه العلماءُ القولَ. فقال ابن فارس: " الإتباع أن تتبعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعًا وتأكيدًا."[4] وهي ظاهرة لغويّة معروفة في العربية وفي وفي لغات أخرى، حيث كانت قاسما مشتركًا بين العرب والعجم.[5]

---

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص489.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادة (تبع)، 176/1.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة (تبع)، 8/ 27.

[4] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص263.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص 263.

وفي هذا السياق لا بدّ أن نشير إلى أنّ الإتباع لا يقتصر على مجرد التأكيد، وإنما القياس فيه يعتمد على المماثلة الصوتية، والتناغم الصرفي، والتناسب الحرفي قصد إشباع المعنى والأثر في نفس السامع؛ لأنّ المتكلم لا يود الوقوف على المتبوع لعدم كفايته في إظهار المعنى المطلوب.

وقد وضّح الكسائي السبب في تسمية الإتباع إتباعا بقوله: " إنما سُمّي إتباعًا؛ لأنّ الكلمة الثانية إنما هي تابعةٌ للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردةً؛ فلهذا قيل إتْباع".[1]

وجاء في الكليات أنّ: " الإتباع أن تُتْبَع الكلمة على وزنها ورويها إشباعًا وتوكيدًا حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراد في كلامهم."[2]

يتضح مما سبق أنّ الإتباع مرجعه الكلمة التي تسبقه، فهو لا يأتي منفردا في سياق الكلام إذ الغاية منه تأكيد المعنى وتحقيق التناغم الصوتي.

2- شروط الإتباع

بعد الوقوف عند التعريف اللغوي و الاصطلاحي للإتباع، نحاول أن نبين الشروط التي حدّدها العلماء عند تقسيمهم للإتباع، والتي لا بدّ من توافرها من أجل تحقق إتباع الكلمةِ الكلمة، وهذه الشروط هي كالآتي:[3]

1-2 تأخر التابع عن المتبوع وعدم إفراده في الكلام:

قال تاج الدين السبكي في الإبهاج في شرح منهاج البيضاوي نقلا عن فخر الدين الرازي: " أنّ التابع لا يفيد، كذا أطلقه في الكتاب، وزاد الإمام فقال: بل شرط كونه مفيدًا تقدم الأول عليه."[4]

وهذا الكلام معناه أنّ الكلمة التابعة -حتى يصبح لها معنى- وجب أن لا تفرد في الكلام، لذا فهي تقع لاحقة للمتبوع.

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1/ 415.

[2] الكفوي، الكليات، ص 35.

[3] ينظر: عوض أحمد حسن خليل، الحمل على الجوار في اللغة العربية وآخرون، دار المنظومة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ص 153-157.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 415/1 .

ففي (الكتاب) لا يعدّ سيبويه الكلمة الثانية إتباعًا إلاَّ إذا كانت مما لا يفرد في الكلام إذ قال: "وهذا حرف لا يُتكلم به مفردًا إلاّ أن يكون على (ويلَكَ)، وهو قولك: وَيْلَك وعَوْلك، ولا يجوز: عَوْلَكَ"[1] ؛ أي أنّ (عولك) هنا ليس لها معنى إلاّ إذا سُبقت بـ : (وَيْلَكَ).

وفي موضع آخر قال: "ولا تقول (عَولةٌ لك) إلا أن يكون قبلها (ويلَةٌ لك) ولا تقول: (عَوْلٌ لك) حتى تقول: (وَيْلٌ لك)؛ لأنّ ذا يتبع ذا، كما أنّ يَنُوءُكَ يتبَعُ يَسُوءُكَ، ولا يكون ينوءُك مبتدأ."[2]

ومعناه أن لا نجعل التابع متبوعا، والمتبوع تابعًا، فنقول: (ينوؤك ويسوؤك)، أو نقول: (عَولٌ لَك وويْلٌ لكَ)، هذا لا يجوز؛ لأنّ فيه اختلالاً بالشرط، وهو وجوب تأخر التابع عن المتبوع، وهو ما اشترطه الفارسي" أيضًا.[3]

ونلحظ هذا الشرط أيضًا عند الكسائي في قوله: "وليس يتكلم بالثانية منفردةٌ."[4] وأبو الطيب اللغوي (ت351هـ) الذي جاء في مصنفه (الإتباع): " أنّ التابع أو اللّفظة الثانية، إن لم يكن له معنى في نفسه، أو كان له معنى المتبوع، ولم يجئ إلاّ ليتد ما قبله ويقويه، ثم لا يُتكلم به مفردًا كان إتباعًا." [5]

ومن ثمّ فإنّ الكلمة التابعة بلا معنى، إذا أفردت في الكلام، أمّا إذا أُتبعت فإنّ معناها هو تأكيد المعنى للكلمة السابقة لها.

ومنهم من لا يشترط ذلك ويعُدّ اللفظ إتباعا ولو صحّ إفراده، أو كان له معنى بيّن، قال السيوطي: "وتجيء أشياء يمكن أن تفرد، نحو قولهم: غني ملي، وفَقِير وَقِير، والوَقْرُ: هَزْمَةٌ في العظم. وجَديد قشيب. "[6]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 318

[2] المصدر نفسه، 332/1.

[3] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 21/1.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 415/1، وأبو عبيد، غريب الحديث، 2/ 142.

[5] أبو الطيب اللغوي، الإتباع، ص 7.

[6] السيوطي، المزهر في علوم اللغة ، 419/1.

2-2 أن يكون التابع على وزن المتبوع:

ذكر ابن فارس في مصنفه: (الإتباع والمزاوجة) قوله: "وكلاهما على وجهين: أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على روي واحد. والوجه الآخر: أن يختلف الرّويان."[1] والمتأمل في الوجه الثاني من هذا القول يلحظ عدم تحققِ الانسجام الصوتي الذي لابدّ أن يحدث بين التابع والمتبوع.

وفي تعريفه للإتباع قال: " أن تُتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها. "[2] أي أنّ ابن فارس أكد بقوله على أن التابع يتبع المتبوع في وزنه، وإن لم يكن في وزنه كان في رويّه، نحو: "جوعًا له وجودًا وجوسًا"[3] فهذا مما اتفق وزنه ولم يتفق رويّه، وهو نادر في كلام العرب.

وممن اشترط ذلك أيضًا أبو علي القالي، حيث قال: "مذهبهم في الإتباع، أن تكون أواخر الكَلِم على لفظ واحدٍ، مثل القوافي والسَّجْع، لتكونَ مثلَ (حَسَنٍ)"[4] ؛ أي أنّ الكلمة التابعة وهي وهي (بَسَن) مثل المتبوعة وهي: (حسَن) في الوزن والروي.

3-2 أن لا يُفصل بين التابع والمتبوع حرف عطف.

اشترط بعض العلماء عدم الفصل بين التابع والمتبوع بحرف العطف، حتى يكون الإتباع صحيحًا، ومن بين هؤلاء العلماء ابن بري، إذ يقول في معرض الحديث عن قولهم (جوعا له ونوعًا) "والصحيح أنّ هذا ليس إتباعًا؛ لأنّ الإتباع لا يكون بحرف العطف."[5]

ومن ذلك أيضا قول العباس بن عبد المطلب في زمزم: " إني لا أحلها لمغتسل وهي لشارب (حِلّ وبلّ). ويقال: إنّه أيضًا إتباع، وليس هو عندي كذلك لمكان الواو."[6]

---

[1] ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، ص 28.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص263

[3] المصدر السابق، ص 54.

[4] القاسم القالي البغدادي (أبو عبيد البكري)، الأمالي ويليه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1976م، 242/2.

[5] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نوع)، 8/ 365.

[6] أبو عبيد، غريب الحديث، 2/ 143، 144.

مما سبق يتضح أن شرط الإتباع الخلو من حرف العطف، إلاّ أن بعضا من العلماء نفا هذا الشرط ووضح أن الاعتبار ليس بالواو.[1]

وحري بنا في آخر هذا المطلب أن ننوه إلى أمر هامٍ وهو أنّ الشروط سابقة الذكر لا تختص بجميع أنواع الإتباع، وإنما بنوع واحدٍ دون غيره وهو : (الإتباع الكلمي).

3- أنواع الإتباع

اختلف العلماء في تقسيم الإتباع، وفي تحديد أنواعه، ففي بداية الأمر كان الإتباع عند بعض النحاة واللغويين عبارة عن إشارات في مصنفاتهم، إلى أن ازداد اهتمامهم به، فجعلوا له مؤلفات عدّة، كما هو الحال عند ابن فارس الذي خصص له مؤلفا كاملا مرتبا على حروف المعجم، سماه (الإتباع والمزاوجة) صنف من خلاله اللفظ التابع إلى أنواع هي:[2]

3-1 أن تكون الكلمتان المتواليتان على رويّ واحد، نحو قولنا: (خَبيث نَبيث، شحيح بحيح، قبيح شقيح، وهكذا)، فقد أخرج بذلك ألفاظ الإتباع بـ (الواو)، نحو قول سيدنا آدم، عليه السلام. حين قُتل ابنه، قيل فمكث مائة سنة لا يضحك ثم جاءه جبريل. عليه السلام. وقال له: (حَيّاك الله وبيّاك)، ونقل ابن منظور عن الأصمعي بإسناد له عن سعيد بن جبير قوله في معنى (بيّاك) قال: أضحكك[3]، وقيل عجّل لك ما تحب، وعن أبي عبيدة أنّه قال: "بعض الناس يقول إنه إتباع، وهو عندي على ما جاء تفسيره في الحديث أنه ليس بإتباع وذلك أنّ الإتباع لا يكاد يكون بالواو وهذا بالواو."[4]

3-2 أن يختلف الرّويان، ويكون التابع غير واضح المعنى، نحو قولنا: (طعام سائغ لائغ، وكثير بثير، وأحمق ضال تال، وهكذا)، فقد نقل السيوطي عن التاج السبكي (ت771ه) قوله: " التابع وحده

---

[1] ينظر: أبو الطيب اللغوي، الإتباع، ص3.

[2] ينظر: ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، تح، كمال مصطفى، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، 1947م، ص 28.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 415/1.

[4] أبو عبيد (القاسم بن سلام الهروي)، غريب الحديث، تح، حسين محمد محمد شرف، المطابع الأميرية، 1984م، 143/2

لا يفيد شيئا بل شرط كونه مفيدا تقدم الأول عليه"[1]، فيقتصر عمل التابع على تقوية العبارة وتوكيدها، وعلى ذلك أغلب النحويين المتأخرين.

3-3 أن يختلف الرّويان، ويكون التابع ذا معنى أصلا، من ذلك ما نقله ابن منظور عن الأصمعي قوله: (والبِلُّ: المُباحُ، وقالوا: هولك حلٌّ وبلٌّ فبِلٌّ، شِفاءٌ من قولهم بَلَّ فلان من مَرَضه وأبَلَّ إذا بَرَأَ، ويقال: بِلٌّ مُبَاح مُطلَق، يمانِيَة حِمْيرِيَّة؛ ويقال: بلٌّ إتباع لحِلّ، وكذلك يقال للمؤنث: هي لك حِلٌّ، على لفظ المذكر؛ ومنه قول عبد المطلب في زمزم: لا أُحِلُّها لمغتسل وهي للشارب حِلٌّ وبِلٌّ)[2]، ومنه قولهم: (رجُلٌ قَسيمٌ وَسِيمٌ) وكلهما بمعنى الجميل، و(ضئيل بئيل)، و(شيطان ليطان) بمعنى لازم للشر.

واختصر السيوطي كل ذلك، فذكر للإتباع عدّة أنواع شاملة، وملمةً لكل ما ذكره سابقيه، وهذه الأنواع كالآتي:[3]

1- إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها، ونحوه من قرأ قوله تعالى: (الحمدِ لِلَهِ) {الفاتحة: 01} بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام، وهو ما رواه الحسن بن أبي الحسن وزيد بن عليٍّ.[4]

2- إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها فعن ابن أبي عبلة (ت 125هـ) أنّ قوله تعالى: (الحمدُ لُله) قرأت بضم الدّال واللاّم على إتباع الثاني الأول، ليتجانس اللفظ.[5]

3- إتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر، كما في (امرئ) فإنّ الرّاء تتبع الهمزة في حركتها فتقع مضمومة كقوله تعالى:﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 415/1.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (بلل)، 65/11.
[3] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 17-24.
[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/ 211.
[5] المصدر نفسه، 1/ 210.

ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴿١٧٦﴾ ﴾ {النساء: 176}. وتقع مفتوحة كما في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ﴿٢٨﴾ ﴾ {مريم: 28} وتكون مكسورة كما في قوله عزّ وجل:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١١﴾ ﴾ {النور: 11} .

4- إتباع حركة فاء اللام وذلك كما جاء في (مَرْءٍ وفُمٍ) فالميم والفاء يتبعان حركة الهمزة، فيقال في بعض اللغات: هذا مُرْءٌ وفُمٌ، ورَأيتُ مَرْأً وفَمًا، ونظرت مِرءٍ وفِمٍ، ولا ثالث لهما.

5- إتباع حركة لام الكلمة حركة فائها في الفعل المضارع المضعف المجزوم، وفي فعل الأمر، إذا لم يُفكَّ الإدغام في بعض اللغات، وذلك نحو: (عَضَّ ولم يَعَضَّ) بالفتح (وفِرَّ ولم يَفِرَّ) بالكسر، وَ(رُدَّ ولم يَرُدَّ) بالضم.

6- إتباع حركة عين الكلمة لفائها في جمع المؤنث السالم نحو: تَمَرَاتٍ بالفتح، وسِدْراتٍ بالكسر، وغُرُفاتٍ بالضم.

7- إتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في (مُنْذُ) حيث ذكروا أنَّ الذَال ضُمَّت إتْبَاعًا لحركة الميم، وذكر منها (بَلْهَ) على الفتح إتْباعًا لحركة الباء، ومثله قولهم: (لم يَلْدَهُ أبوانِ) حيث فتحت إتباعًا لفتحة الياء عند السكون اللاّم.

8- إتباع حركة الفاء في لغة من قال في (لَدُنْ) (لُدُ) ذكر هذا ابن يعيش وقال: "من قال: (لُدُ) بضم الفاء والعين فإنه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام."[1]

9- ومنه ما ذكره ابن دريد في الجمهرة من إتباع فاء الكلمة لحركة فاء أخرى لكونها قرنت معها

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 127.

وكذلك سُكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك فقال: "ما سمعت له جَرْسًا إذا أفردت فإذا قلت: ما سمعت له حِسًا ولا جِرْسًا، كسروا وأتبعوا اللفظ."[1]

10- ومنه ما ذكره الفارابي(ت 339هـ) في (ديوان الأدب) فقال: " يقال (رِجْس نِجْس) فإذا أفردوا قالوا نَجْس."[2]

11- إتباع الكلمة في التنوين لأخرى منونة مجاورة لها نحو قوله تعالى:﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ { النمل: 22} وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ سَلَـٰسِلَا۠ وَأَغْلَـٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ {الإنسان: 04}

12- إتباع كلمة لكلمة أخرى في فك ما استحق الإدغام.

13- إتباع كلمة في إبدال الواو فيها ياء لوجود ياء في كلمة أخرى، وذلك كقلب واو(تلوت) ياء من الحديث الشريف: «لا دريب ولا تليت» والأصل تلوت لأنه من التلاوة.

14- إتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث.

15- إتباع اسم لاسم، وذلك بإدخال اللام للثاني كقول ابن ميادة: (الطويل) [3]

رَأَيتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُبَارَكًا شديدًا بأعباءِ الخلافِة كاهِلُه

قال ابن خالويه: فإنه أزوَج باليزيدِ الوليدَ للمُجَاورةِ كما قالوا: "يأْتينا بالغَدَايَا والعَشايا، ولا تجُمع غَدَاةٌ على غَدَايَا وإنما أزْوجَ بها العَشَايَا."[4]

وقد جمع السيوطي في كتابه المزهر أمثلة كثيرة من هذا الباب، وزعم أن هذا النوع هو من باب التوكيد اللفظي مع تغيير بعض الحروف.[5]

وفي الأخير يمكن أن نجمل هذه التقسيمات وندرجها ضمن ثلاثة أنواع هي:

---

[1] ابن دريد، جمهرة اللغة، 2/ 75.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 21/1.

[3] ابن ميادة (الرّماح بن أبرد المري)، شعر ابن ميادة، تح، حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1982م، ص 192، وابن يعيش، شرح المفصل، 44/1.

[4] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص 71.

[5] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1/ 414، 425.

1- إتباع الكلمة الكلمة: والمقصود به أن تتبعَ كلمة كلمة أخرى على وزنها ورويّها، وقد تنفرد في الكلام، إن كان لها معنى، والعكس إن لم يكن لها معنى وهو الأصل، ولا تقع إلا ثانية والغاية منها تقوية المعنى وتزيين اللفظ.

2- الإتباع الصرفي: ونعني به إتباع كلمة كلمة أخرى سابقة أو لاحقة على وزنها ورويها بتغيير بناء الكلمة، والغاية منه المماثلة الصوتية، ولا يمكن إفراد التابع له، إلا بإزالة التغيير الطارئ.

3- الإتباع الحركي: وهو إتباع حركة حرف لحركة حرفٍ آخر سابق أو لاحق في كلمة، أو كلمتين من أجل تيسير النطق.

4- فائدة الإتباع

اختلف العلماء في المعنى الذي يحقّقه الإتباع، فقد نُقلَ عن الكسائي (ت189ه) قوله: " إنّما سُمّيَ إتباعًا، لأنّ الكلمة الثانية إنّما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها."[1] وذكر ابن قتيبة موضحًا ذلك، فقال: "وربّما جاءت صيغة فأرادوا توكيدها، واستوحشوا من إعادتها ثانية، لأنّها كلمة واحدة، فغيّروا منها حرفًا ثم اتبعوها الأولى، كقولهم: (عَطْشَان نَطْشَان). كرهوا أن يقولوا: (عَطْشَان عَطْشَان)، فأبدلوا من العين نونًا، وكذلك قولهم: حسَنٌ بَسَنٌ، كرهوا أن يقولون: حَسَنٌ حَسَنٌ، فأبدلوا من الحاء باءً، وشَيْطَان ليْطان في أشباه له كثيرة."[2]

فالملاحظ هنا أن الإتباع يفيد التوكيد، والتابع عندهما؛ أي (الكسائي وابن قتيبة) كلمةٌ لا تحمل معنى في ذاتها، بل هي عين الأولى يطرأ عليها تغيير طفيف للاتساق مع الكلمة الأولى.

ومنهم من جعل الإتباع من قبيل التوكيد اللفظي، فقد نقل السيوطي عن ابن دهان (ت569ه) قوله: " والدليل على ذلك كونه توكيدًا للأول، أنّه غير مبين معنى بنفسه عن نفسه فأكتع وأبصع مع أجمع فكما لا ينطق بأكتع بغير أجمع فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها، ولهذا المعنى كررت حروفها في مثل حسن بسن، كما فعل بأكتع مع أجمع [...] والذي عندي أنّ هذه الألفاظ تدخل في باب التوكيد بالتكرار، نحو رأيت زيدًا، ورأيت رجلا رجلا، وإنما غير منها حرف واحد

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1/ 415.

[2] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 150.

لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار"،[1] ونظير ذلك ما رواه السيوطي بفائدة الإتباع اللغوي عن السبكي قوله: " إنّ التابع يفيد التقوية فإنّ العرب لا تضعه سدى."[2]

نستنتج مما سبق أن الإتباع ضربٌ من التوكيد اللفظي، يحمل فيه اللفظ التابع على اللفظ المتبوع لغرض الإبانة والإفصاح تارة، وتأكيد العبارة وترسيخها في ذهن السامع تارة أخرى. فضلا عن الإتباع الصوتي الذي يضفي على العبارة نوعا من الإيقاع الموسيقي.

ثانيا: الإتباع بين القدماء والمحدثين

أسفرت أقوال اللغويين عن إشارات واضحة لمصطلح الإتباع الذي تبينت معانيه في سياق حديثهم، فعن أبي عمرو بن العلاء قوله: " سمعت أعرابيًا يقول لآخر: إنّك لتحسب الأرض على حيصًا بيصًا، بكسر أوله [...]، وقال أبو عمرو: يقال: رجلٌ طَبٌّ لَبٌّ، وهو العَالِمُ واللَّبُّ من قولك: رجُلٌ لبيبٌ، واللبِيبُ العاقلُ، إلاّ أنّه لا يقال: رَجُلٌ لَبٌّ مُفردًا."[3]

وقد أورد الخليل بن أحمد أمثلة منه من ذلك ما جاء في قوله: "والنُّوع: الجُّوع، ويقال: هو العطش وبالعطش أشبه، لقول العرب عليه الجُّوع والنُّوع، وجائع نائع. ولو كان الجوع نوعًا لم يحسن تكريره. وقال آخر: إذا اختلف اللفظان كرروا والمعنى واحد"[4]. ورُوي عن ابن الأعرابي(ت331هـ) أنّه قال: " أي شيء معنى شَيطَان ليطَان؟ قالوا: شيء نَتِدُ به كلامنا: نَشُدُّه"[5]. ومما أورده ابن دريد(ت321هـ): "جَائع نائع، والنَائع: المتمايل. قال الراجز: ميّالة مثل القضيب النائع وعَطْشَان نَطْشَان من قولهم: ما به نطيش، أي ما بِه حركة. وحَسَن بَسَن."[6]

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/ 425.

[2] المصدر نفسه، 1/ 416.

[3] أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي الحلبي)، الإتباع، تح، عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1961م ، ص77.

[4] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، 2/ 257.

[5] أبو العباس ثعلب (أحمد بن يحيى)، مجالس ثعلب، تح، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م، 7/1.

[6] ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن)، جمهرة اللغة، تح، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص1253.

كما استعمل سيبويه مصطلح الإتباع في باب الحروف الستة، فقال: "وأما الذين قالوا مِغِيرَةٌ ومِعِينٌ فليس على هذا، ولكنَّهم أتبعوا الكسرةَ الكسرة، كما قالوا مِنْتِنٌ وأُنْبُؤُكَ و أَجُوءُكَ، يريد: أَجِيئُكَ وأُنْبِئُكَ".[1] وفي موطن آخر يقول سيبويه: "وقالوا: عِدِلْ، وفِسِلْ، فأتبعوها الكسرة الأولى".[2]

ويوضح في موطن آخر، قائلًا: " اعلم أنّ منهم من يحرّك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحًا فتحوه، وإن كان مضمومًا ضمّوه، وإن كان مكسورًا كسروه، وذلك قولك: رُدُّ وعَضَّ وفِرَّ يا فتى."[3]

ويشير المبرد إلى الإتباع حين تحدث عن جمع المؤنث السالم، وذكر أنّه: "إن كان الاسم على (فُعلة) ففيه ثلاثة أوجه: إن شئت قلت: فُعُلات، وأتبعت الضمة الضمة، كما أتبعت الفتحة الفتحة."[4]

في حين نجد أنّ ابن جني قد استعمل لفظ الإتباع في باب الساكن والمتحرك، بدليل قوله: "ومن حركات الإتباع قولهم: أنا أجوءُك وأنبؤُك، ومُنْحُدُرٌ من الجبل ومِنْتِن ومِغِيرة، ونحو (من ذلك) باب شِعير ورِغِيف وبِعِير والزِئِير."[5] وفي باب الإدغام الأصغر وصف الإتباع قائلا: " وأما الإدغام الأصغر: فهو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدّغام يكون هناك، وهو ضروب: فمن ذلك الإمالة، وإنما وَقَعَت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت. وذلك نحو: عالِم، كتاب، وسَعَى، وقَضَى، واستقضى؛ ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأنّ نَحوتَ بالفتحة نحو الكسرة؛ فأَمَلْتَ الألِف نحو الياء. وكذلك سَعَى وقَضَى: نحوت بالألف نحو الياء، التي انقلبت عنها. وعليه بقية الباب".[6]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 109/4.
[2] المصدر نفسه، 4/ 173
[3] المصدر نفسه، 532/3.
[4] المبرد، المقتضب، 2/ 187.
[5] ابن جني، الخصائص، 2/ 336.
[6] المصدر نفسه، 2/ 141.

ويُضيف قائلًا: "ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحو: شِعيرٍ وبِعيرٍ ورِغيفٍ".[1] "ومنه تقريب الحرف من الحرف: نحو قولهم في نحو مَصدر: مَزْدر، وفي التصدير: التَزدِير".[2]

وذكر أيضًا مصطلح الإتباع في كتابه المُنصف شرح لكتاب التصريف للمازني؛ إذ يقول: "وقالوا: (ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ)، فهمزوا (مَأْزُورات)، وهو من الوزر إتْبَاعًا لهمزة (مأْجورات)، وقياسُهُ (موزورات)."[3]

أما المحدثون فقد اعتمدوا في الإتباع على ما ذكره القدماء، خاصة في إتباع الكلمة، وجعلوه في كتب فقه اللغة واللهجات. ومن تحدث منهم عن الإتباع في دراسة الأصوات فقد قصره على إتباع الحركة وعدّه ضربًا من المماثلة، وسمى بعضهم إتباع الحركة: (الانسجام المدّي)، ولا يعدّ ذلك بحثًا لإتباع الحركة، إنما هي إشارات سريعة مقتضبة، ربما كانت إيماء محضًا، أو ذكرًا عارضًا لكلمة الإتباع، ومعظمهم سكت عنه.[4]

نجد من هؤلاء إبراهيم أنيس الذي أطلق على مصطلح الإتباع (انسجام أصوات اللين)[5]، في حين سمّاه صبحي الصالح (الإتباع الصوتي)، وذكر " أنّ لغة تميم تمتاز بالإتباع الصوتي في مثل: (ضِحِك ضِحِكاً) عوضًا عن (ضَحِك ضَحكًا)؛ فقد أثّرَ صوت الحاء المكسور- وهو عين هذه الكلمة- على الضاد المفتوحة في أولها، فلم تُعَن تميم نفسها في تحقيق صوتين متعاقبين متنافرين؛ واستسهلت إتباع أولها ثانيهما بسبب القرب والجوار."[6] كما نجد من المحدثين غانم قدوري الحمد الذي ذكر

---

[1] ابن جني، الخصائص، 143/2.

[2] المصدر نفسه، 2/ 144.

[3] ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف ، 2/ 326.

[4] ينظر: رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص 61.

[5] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2007م، ص 91.

[6] صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2009م، ص 102.

مصطلح "المضارعة في الحركات"[1] وقصد به إحدى صور الإتباع، وسماه عبده الراجحي[2] وغالب فاضل المطلبي[3] "الإتباع".

يتضح مما تقدّم أنّ مصطلح الإتباع كان حاضرا في مؤلفات القدامى والمحدثين بالرغم من أنّ العلماء الأوائل أفردوا له بابًا مستقلا على خلاف من جاء بعدهم من الذين استغرقوا في تعليل الظاهرة بهدف تعميم الأحكام الخاصة بها.

ثالثا: علاقة الحمل على الجوار بالإتباع

يمكن القول بعد التطرق لظاهرة الإتباع اللغوي والحمل على الجوار إنّ العلاقة التي تجمع بينهما هي علاقة الجزء بالكل، كون الجوار هو الذي كان سببا في وجود الإتباع ؛ ولأنّ الإتباع يكون بلا معنى إذا ما انفرد في الكلام، كما أن الجوار هو الذي سمح بأن يبدل حرف في الكلمة التابعة حتى تصير على نسق الكلمة المتبوعة من حيث الروي والوزن.

والدليل على أن بين **الإتباع والحمل على الجوار** علاقة تجمعهما ما ذكره الثعالبي في شرح الحديث «إرجِعْنَ مَأزُورات غير مأجُوراتٍ» أنّ الأصل مَوزُوراتٍ وهو من الوزْر ولكن أجريت مجرى المأجورات للمجاورة بينهما، وكقوله: (بالغَدايَا والعشَايا) ولا يقال: الغَدَايا إذا أُفردت عن العَشَايا؛ لأنها الغدوات، والعامة

تقول: " (جاء البردُ والأكسية) والأكسية لا تجيء، ولكن للجوار حق في كلام العرب."[4]

---

[1] غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص 213.

[2] عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، مكتبة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1999م، ص225.

[3] ينظر: غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، إدارة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، سلسلة دراسات (364)، دار الحرية للطباعة، ص 183.

[4] الثعالبي(أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)، فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق حواشيه وقدم له ووضع له فهارسه، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 2000م،ص 360.

ودليل آخر يوضح العلاقة بين الظاهرتين وهو أن من العلماء من ذكر أمثلة عن الحمل على الجوار في مصنفه ثم عاد وكررها في باب الإتباع، على سبيل المثال قول العرب: "رِجْسٌ نِجِسٌ."[1]

وهو ما نقله السيوطي عن العكبري: " قد أجرت العرب كثيرًا من أحكام المجاور على المجاور له،حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى، كقولهم: (جحر ضب ضبٍ)، وكقولهم: " (أني لآتية بالغدايا والعشايا) والغداة لا تجمع على غدايا، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير."[2]

يتبين من هذا القول أن الإتباع والحمل على الجوار يحملان أبعادًا صوتية لا تقتصر على الموافقة في المعنى بين اللفظين المتجاورين فحسب؛ وإنما الاعتبار في الانسجام والتناسق الصوتي، وإن كان المتكلم في الحمل على الجوار يركز على البنية الصوتية للكلمة حتى وإن خالفت أقيسة اللغة من الناحية الصرفية.

المبحث الثالث: شواهد الحمل على الجوار والإتباع في تفسير الجامع

أولا: شواهد الحمل على الجوار

جاء في تفسير الجامع لأحكام القرآن الكثير من الآيات التي ورد بها الحمل على الجوار، وسنحاول استقصاء معانيها مع الوقوف عند الاختلافات الواقعة بين النحاة من الوجهة النحوية، ويمكن أن نحددّ المسألة ضمن أبواب وهي كالآتي:

1- باب العطف

تعدُّ مسألة الجرّ على الجوار في باب العطف من المسائل التي وردت في تفسير الجامع، من ذلك قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ ۝٦﴾ {المائدة: 06}؛ إذ اختلف القرّاء في قراءتها، وذلك في كلمة ﴿وَأَرْجُلَكُم ﴾ وهي الشاهد هنا؛ فقد قرأ نافع وابن عامر و

[1] السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 32

[2] المصدر نفسه، 1/ 190

الكسائي وحفص عن عاصم (أرجُلَكُم) نصبا، وباقي السبعة منهم: ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأبو بكر (وأرجُلِكُم) بالخفض، وقرأ الحسن بن أبي الحسن والأعمش سليمان(وأرجُلُكُم) رفعا.[1]

وبحسب ما ورد في الجامع أنّ في الكلام عاملين، أحدهما: الفعل (اغسلوا) والآخر الباء الجارة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن يُحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، ولذلك حُمل الكلام على أقربهما وهو الباء دون(اغسلوا)، وكان ذلك الموضع واجبًا، لما قام من الدلالة على أنّ المراد من المسح الغسل ما رُوي عن أبي حاتم عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: المسح في كلام العرب يكون غَسْلاً، ويكون مَسْحًا، ومنه يقال للرجل إذا توضأ، فغسل أعضاءه: قد تمسَّحَ؛ ويقال: مَسَح اللهُ ما بك: إذا غسَلَك وطهَّرَكَ من الذنوب.[2]

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجرّ بالمجاورة في العطف قد رفضه أكثر العلماء، ومن بينهم الزجاج والنحاس، وابن خالويه،[3] وذلك لأنّ حرف العطف يقع حاجزًا بين الاسمين، وبالتالي يحول دون وقوع المجاورة بين الكلمتين المتعاطفتين.

ولكن رغم ذلك نجد من النحاة من يقول بجرّ كلمة(أرجلِكم) بالمجاورة على العطف، ومن أشهر هؤلاء النحاة : الفرّاء، وأبو عبيدة، والأخفش، والعكبري.

حيث ذهب أبو عبيدة إلى أنّه مجرور بالمجاورة[4] والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأوّل، فكأنّ موضعه (واغسلوا أرجلَكم)، وجرى في المدار نفسه قول الفرّاء بالمجاورة، وأنّ السنّة الغسل "وحدثني محمّد بن أبان القريشي عن أبي إسحاق الهمداني عن رَجُلٍ عن عليّ أنّه قال: نزل الكتاب بالمسح، والسنّة الغسل، قال الفرّاء: السّنة الغسل".[5]

أمّا العكبري في تعليقه على هذه الآية قال: " قُرئ (وأرجلِكم) بالجرّ، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب، وفيه وجهان:

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7/ 342، 343.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 7/ 344.

[3] ينظر: فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة، مصر، 1985م، ص59.

[4] أبو عبيدة، مجاز القرآن، 1/ 155.

[5] الفراء، معاني القرآن، 1/ 302.

أحدهما: أنها معطوفة على (الرؤوس) في الإعراب، والحكم مختلف فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو الإعراب، الذي يقال فيه هو على الجوار. وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته.
ثانيها: أن يكون جرّ الأرجل بجار محذوف تقديره: وافعلوا بأرجلِكم غسلاً وحذف الجار، وإبقاء الجرّ جائز." [1]

تُبين مختلف التفسيرات السابقة عن نوعين من الأحكام أحدهما نحويٌّ، وثانيهما شرعيٌّ فالأول يقضي بضرورة الاحتكام إلى القاعدة القائلة: إذا اجتمع عاملان على معمول فالأولى أن يعمل الأقرب[2]، وهذا ما رجّحه القرطبي على خلاف ما ذهب إليه الزجاج، والنحاس، وابن خالويه. إلاّ أننا نجد القرطبي يحتكم أيضا إلى الحكم الشرعي، فإن لم تتطابق (أرجُلِكم) مع (وجُوهَكم) إعرابا فإنّهما يخضعان للحكم الشرعي نفسه والمتمثل في: وجوب غسل الأرجل كما هو واجب في غسل الأوجه، وعلتهم في ذلك أن المسح والغسل سواء.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣﴾ {التوبة: 03} قُرئت الآية﴿ وَرَسُولِهِۦ﴾ بالخفض على القَسم؛ أي: وحقِّ ورسوله وهي من الشواذ. أمّا من قرأ (ورسولُه) بالرفع فهي عطف على الموضع، ومن قرأ بالنصب (ورسولَه) فمحلها العطف على اللفظ، (معطوفة على اسم الله عز وجل).[3]

وقال الزمخشري: "حمل بعضهم قراءة الحسن الشاذة بجر (ورسوله) على الجر الجواري حملا للكلام العربي على المحمل الممكن؛ لأنّ ذلك الزمان زمان حق العربية، ويبعد أن ينطق العرب في اللحن."[4]

[1] ينظر: فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، ص 16.
[2] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 67.
[3] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 10/ 106، 107.
[4] الزمخشري، الكشاف، 2/ 185.

وقد أنكر أبو حيّان المجاورة في باب العطف[1]، وذلك ضعيف؛ لأنّه لم يحفظ عن العَرَب، والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنّهما تابعان بلا واسطة فهما أشدّ مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴿٧١﴾﴾ {غافر: 71}

الشاهد في الآية لفظ ﴿ٱلسَّلَٰسِل﴾. قرأها العامة (السلاسلُ) بالرفع عطفًا على الأغلال، وقرأها ابن عباس وأبو الجوزاء وعكرمة وابن مسعود بالنصب (السلاسِلَ) وبفتح الياء في (يَسحبون) وتقدير القراءة: (وَيَسحَبون السلاسِلَ)[2]

وحُكي عن بعضهم أنها قُرئت: (والسلاسِلِ) بالخفض على الجوار، وعلة ذلك أن القراءة محمولة على المعنى؛ لأن المعنى: (أعناقهم في الأغلال والسلاسلِ)؛ وهو مذهب الفراء.[3]

كما قُرئت الآية (والسلاسِل) بالخفض على الجوار والتقدير (وفي السلاسِل يُسحبُون)، وذلك خلافًا لأبي حيان وابن هشام، والأنباري الذي ذكر بأنها قراءة ضعيفة.[4] حيث قال: "والخفض على هذا المعنى غير جائز؛ لأنّك إذا قلت: زيد في الدار، لم يحسن أن تُضمر(في) فتقول: زيد في الدارِ، ولكنَّ الخفضَ جائزٌ على معنى: إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل، فيخفض (السلاسل) على النَّسق على تأويل (الأغلال)؛ لأنّ الأغلالَ في تأويل الخفض؛ كما تقول: خاصمَ عبدُ الله زيدًا العاقِلَيْن؛ فتنصب العاقِلَيْن، ويجوز رَفْعُهما؛ لأنّ أحدَهما إذا خاصمَ صاحبَه فقد خاصَمَه صاحبُه. "[5]

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 2/ 535.
[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 18/ 381.
[3] ينظر: المصدر نفسه، 18/ 381، 382.
[4] أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 2/ 334.
[5] أبو بكر الأنباري، في إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تح، محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، 2/ 873، 874.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ۝١﴾ {البينة: 1} قال القرطبي: " قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ في موضع جرّ عطفا على أهل الكتاب."[1] وتبعه في ذلك الأنباري في البيان[2]، ومكّي القيسي(ت437هـ) في المشكل،[3] والعكبري في التبيان.[4]

ورغم أن هناك من قرأ قوله تعالى: (والمُشركونَ) بالرفع عطفا على(الذين) إلاّ أنّ قراءةُ الجرّ أَبينُ؛ لأنّ الرفع يصير فيه الصنفان كأنهم من غير أهل الكتاب.[5] ومثله أيضًا ما جاء في قوله تعالى:﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ۝١٠٥﴾ { البقرة: 105} الشاهد في الآية: ﴿وَلا ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ معطوفٌ بالجرّ على ﴿أَهۡلِ﴾ ويجوز العطف بالرفع على ﴿ٱلَّذِينَ﴾.[6]

وفي قوله تعالى:﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ۝١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝١٩ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٞ ۝٢٢﴾ ({الواقعة:17-22} الشاهد في الآية﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ إذْ قرئت بالرفع والنصب والجرّ. وقد فصّل القرطبي في توجيه العلماء لهذه القراءة وفيما يلي بيان ذلك:[7]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 22/ 406.

[2] أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 2/ 225.

[3] أبو طالب القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب)، مشكل إعراب القرآن ، تح، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1984م، ص 831.

[4] العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 2/ 1297.

[5] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 22/ 409.

[6] ينظر: المصدر نفسه، 299/2.

[7] ينظر: المصدر نفسه، 20/ 190، 191.

1- فمن الذين قالوا بالجرّ: حمزة والكسائي وغيرهما وهو جائز أن يكون معطوفًا على ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ وفيه حمل على المعنى؛ لأنّ المعنى: يتنعمون بأكواب وفاكهة ولحم وحورٌ، وجاز أن يكون العطف على (جنّاتٍ) على تقدير هم في (جنات النعيم) وفي (حورٍ عينٍ)، أي في مقاربة ومعاشرة حور عين، فحذف المضاف، قال بهذا الفارسي ومكي والزمخشري وغيره، قال: ولا ينكر أنْ يكون لأهل الجنة في الطواف عليهم بالحور، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه.[1]

2- ومن نصب وهو الأشهب العقيلي، والنّخعي وعيسى بن عمر الثّقفي، فهو على تقدير إضمار فعل؛ كأنه قال: (ويزوّجون حُورًا عينًا).

3- أما من رفع وهم الجمهور، واختيار أبي عبيدة وأبي حاتم. قال الزجاج: ومن قرأها بالرفع فهو أحسن الوجهين.[2] والتقدير عند أغلبهم: وعندهم حورُ عينُ، لأنّه لا يطاف عليهم بالحور. وقال الكسائي: ومن قال: (وحورٌ عينٌ) بالرفع، وعلّل بأنّه لا يطاف بهنّ، يلزمه ذلك في فاكهة ولحم؛ لأنّ ذلك لا يطاف به، وليس يطاف إلا بالخمر وحدها، وذكر الأخفش أنّه جائزٌ أن يكون محمولا على المعنى؛ لأنّ المعنى: لهم أكواب، ولهم حورٌ عين، وجائزٌ أيضًا أن يكون العطف على (ثلّةٌ)، و(ثُلّة) ابتداء، وخبره: (على سررٍ موضونةٍ) وكذلك (وحورٌ عينٌ) وابتدأ بالنكرة؛ لتخصيصها بالصفة.

ومن ذلك ما جاء في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحفص، للآية الكريمة: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ {الرعد: 04} برفع ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ عطفًا على الجنّات، بينما قرأها الباقون بالخفض على المجاورة نسقًا على الأعناب، والتقدير: جناتٌ من أعناب، ومن زرعٍ، ومن نخيلٍ، ويجوز أن

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، و ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 340، و الزمخشري، الكشاف، 4/ 54، و أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 206.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5/ 111.

يكون العطف على (كلّ).[1] وهو ما ذهب إليه الزجاج بقوله: " القراءة محمولة على حذف حرف الخفض والتقدير: من أعناب ومن كذا وكذا."[2]

2- باب النعت

يعدُّ باب النعت من أكثر الأبواب التي اتفق فيها العلماء على جواز الحمل على الجوار، ومن شواهد هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۚ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ ﴿٨٤﴾ ﴾ {هود: 84} الشاهد في الآية ﴿مُّحِيط ﴾، جاء في الجامع أنّ الله عزّ وجل: "وصفَ اليومَ بالإحاطة، وأراد وصفَ ذلك اليوم بالإحاطة بهم، فإنَّ يومَ العذابِ إذا أحاط بهم فقد أحاط العذابُ بهم، وهو كقولك: يومٌ شديدٌ، أي: شديدٌ حرُّه."[3]

فنلاحظ أنّ النعت﴿مُّحِيط ﴾ جاء مجرورا بالمجاورة على حدِّ قول أبي البقاء العكبريّ، فهو نعتٌ لـ ﴿يَوۡمٖ ﴾ في اللفظ وللعذاب في المعنى.[4]

وذهب الزّمخشري إلى أنّ ﴿مُّحِيط ﴾ وصف لليوم، وهو أبلغ من وصف العذاب؛ لأنّ﴿يَوۡمٖ ﴾ زمان يشتمل على الحوادث.[5]

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴿١٨﴾ ﴾ {إبراهيم: 18} الشاهد في هذه الآية﴿ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾.

---

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12/ 11.

[2] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 217.

[3] المصدر السابق، 11/ 191.

[4] عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص 47.

[5] الزمخشري، الكشاف، 2/ 394.

وفي وصف اليوم بالعُصوف ثلاثة أقاويل هي:[1]

- أنّ العُصوفَ وإن كان للريح فإنّ اليوم قد يوصَفُ به؛ لأنّ الريحَ تكون فيه، فجاز أن يُقال: يومٌ عاصفٌ، كما يُقال: يومٌ حارٌّ ويومٌ باردٌ، والبرد والحر فيهما.

- أن يُريد: في يومٍ عاصفٍ؛ لأنها ذُكرت في أول الكلام، كما أنشد الشاعر:

إذا جاء يومٌ مُظْلِمُ الشَّمسِ كَاسِفُ.

- أنّه نعت للريح، غير أنّه لمّا جاء بعد اليوم أُتبعَ إعرابَهُ، كما قيل: جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

وممن حمل الآية على الجوار الفراء قال: "وإنْ نويت أن تجعل(عاصف) في نعت (الريح) خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه."[2] وقرأها ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بكر: (في يومٍ عاصِفٍ) وتقدير القول: في يومِ ريحٍ عاصفٍ."[3]

ومن ذلك أيضًا قراءة يحيى والأعمش في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ {الذاريات: 58} (المتينِ) بالجرِّ على أنّه وصفٌ (للقوّة)، أمّا قراءة الباقون فكانت بالرفع على النعت لـ (الرّزاق)، أو (ذو القوة)، أو يكون خبر ابتداءٍ محذوف تقديره (هو المتين)، أو نعتا لاسم (إنّ) على الموضع، أو خبرًا بعد خبرٍ.[4]

وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴿٨٠﴾﴾{ طه: 80} أنكر (أبو حيان) قراءة الجر على الجوار في

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12/ 124، 125.

[2] الفراء، معاني القرآن، 2/ 74.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12/ 125، وينظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 360، وينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 5/ 404.

[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 508/19 .

(الأيمنِ) وجعلها من الشواذ الذي لا يجوز أن يأتي بها كلام الله عزّ وجل حيث قال: "وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث لا ينبغي أن لا تُخرّج القراءة عليه."[1]

ومن قرأ الأيمنَ بالنصب فهو نعت لـ (جانب) المنصوب على المفعولية؛ إذ ليس للجبل يمينٌ ولا شمالٌ.[2]

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرًاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ١٨﴾ {يوسف: 18} بخفض ﴿كَذِبٍ﴾ على الجوار، وقد وُصف أيضا الدم بالمصدر فصار التقدير: بدمٍ ذي كذبٍ، والأصل في القراءة فيه النصب على الحال.[3]

و في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ٢١﴾ {الإنسان: 21} توجيهات أربع:[4]

الأول: أن يكون (خُضْرٍ) بالجر على نعت (السُّندس)، و(إسْتَبْرَقٌ) بالرّفع نسقًا على الثياب، وتقدير القول: (عَالِيَهُم سُنْدُسٌ وإسْتَبْرَقٌ)، وهي قراءة ابن محيصن وابن كثير وأبو بكر.

والثاني: ويكون برفع (خُضْرٌ) نعتًا للثياب، و(إسْتَبْرَقٍ) بالخفض نعتًا (للسُنْدُس)، وهي قراءة ابن عامر وأبو عمر ويعقوب، واختارها أبو عبيدة وأبو حاتم لجودة المعنى؛ ولأنّ (الخضر) أحسنُ ما كانت نعتًا (للثياب)، فهي مرفوعة، وأحسن ما عطف (الإستَبْرَق) على(السُّنْدس) عطفَ جنسٍ على جنس، والمعنى: عالِيَهُم ثِيابٌ خُضْرٍ مِن سُنْدُسٍ وإسْتَبرقٍ، أي: من هذين النوعين.

أما الثالث: فيكون برفع كلاهما: (خُضْرٌ)، و(إسْتَبْرَقٌ)، فتصير الأولى نعتٌ للثياب، والثانية عطفٌ على الثياب، وهي قراءة نافع وحفص.

[1] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 6/ 246.
[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14/ 112.
[3] ينظر: المصدر نفسه، 11/ 286.
[4] المصدر نفسه، 21/ 483.

والرابع: بخفضها، وهي قراءة الأعمش وابن وثّاب وحمزة والكسائيّ، ويكون قوله تعالى: (خُضْرٍ) نعتًا للسُّندس، والسُّندس اسم جنس، وقد أجاز الأخفش وصفَ اسم الجنس بالجمع على استقباح له؛ وتقول: أهلكَ الناسَ الدينَارُ الصُّفرُ والدرهمُ البيضُ؛ ولكنه مُستَبعدٌ في الكلام. والمعنى على هذه القراءة: عَالِيهم ثِيَابُ سُندسٍ خُضرٍ وثيابُ إِسْتَبرقٍ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معظم القراء قد اعتبروا لفظ (اسْتَبْرَقٍ) من الألفاظ التي لا تمنع من الصرف ما عدا ابن محيصن؛ فإنّه فتحه ولم يصرفه، فقرأ: (واسْتَبرقَ) نصبًا في موضع الجر، على منع الصرف؛ وسبب ذلك أنّ اللفظ أعجميٌ، وهو غلط، لأنّه نكرة يدخله حرفُ التعريف؛ فتقول (الإستَبرَق).[1]

ومن شواهد الحمل على الجوار في باب النعت أيضا قوله تعالى:﴿ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾ {البروج: 15} قرءها حمزة و الكسائي (ذو العرشِ المجيدِ) بالخفض على الجوار؛ لأنَّ المجيد من أسماء الله تعالى فالكلمة نعت لـ (ذو العرش) وليس (العرش)، وقرأ الباقون (المجيدُ) بالرفع نعتًا لـ (ذو) وهو الله عزّ وجل.[2]

3- باب البدل

أجمع العلماء على أنّ الحمل على الجوار في البدل لا يجوز، حيث قال أبو حيان: " لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئا فيما نعلم، وسبب ذلك أنّه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع وربما وجب إذا كان العامل رافعًا أو ناصبًا ففي جواز إظهاره خلاف فبعدت، إذ ذاك، مراعاة المجاورة."[3]

قال ابن هشام: "وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا." غير أنّ أبا عبيدة أجازه واستشهد بقوله تعالى:﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 483.

[2] ينظر: المصدر نفسه، 22/ 197.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2/ 583.

أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ {البقرة: 217}، حيث ذهب إلى أنّ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ مخفوض على الجوار[1]، لكن أبا حيان ردّ ذلك، وذهب إلى أنّ أبا عبيدة في خفضه ﴿قِتَالٍ فِيهِ ﴾ على الجوار، لم يُوضِّح المقصود بالجوار، فإن كان أبو عبيدة عني بالخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، فهو كما قال ابن عطية: وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله في رفع أو نصب من حيثُ اللفظ والمعنى فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعًا من حيثُ المعنى، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب، فيكون ﴿قِتَالٍ﴾ تابعا له فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنَّه تابعٌ لمخفوضٍ فخفضه بكونه جاور مخفوضًا، أي: صار تابعًا له ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقا لقول الجمهور إلاّ أنّه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح.[2]

وتبعه في ذلك النحاس إذ قال: " لا يجوز أن يعربَ الشيء على الجوار في كتاب الله، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجِوارُ غلطٌ، وإنما وقع في شيءٍ شاذٌّ، وهو قولهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، والدليل على أنّه غلط قولُ العرب في التثنية: هذان جُحرا ضبٍّ خَرِبان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يُحمل شيء من كتاب الله هذا، ولا يكون إلاّ بأفصح اللّغات وأصحّها."[3] واعتبره أيضًا ابن عطية خطأ.[4]

[1] أبو عبيدة، في مجاز القرآن، 1/ 72.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2/ 154.

[3] النحاس، إعراب القرآن، ص 92.

[4] ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/ 290.

وذهب السمين الحلبي إلى أنّ في خفض﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ ثلاثة أوجه:[1]

الأول: خفضٌ على البدل من﴿ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ﴾، وهو بدل اشتمال، وهو مذهب جمهور النحاة.

الثاني: خفضٌ على التكرير، وإضمار(عن)، وهو مذهب الكسائي والفراء، وهو ضعيف ؛لأنّ حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار.

الثالث: خفض على الجوار، وهو مذهب أبي عبيدة وهو بعيد، لأن الجوار من مواضع الضرورة أو الشذوذ فلا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة.

4- باب الخبر

ذُكر في القرآن الكريم الحمل على الجوار في الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ ۝٣﴾ {القمر:03} روي عن أبي جعفر بن القعقاع قوله: (وكُلُّ أَمرٍ مُسْتَقَرٍّ) بخفض (مستقرٍ) لمجاورتها (أمرٍ)، وكان القياس فيها أن تكون مرفوعةً؛ لأنّها خبرٌ للمبتدأ (كلٌّ).[2]

كما جاء في الدر المصون: " أنّ العامة على رفع (مستقر)، خبرًا لـ (كلّ)، أنّ قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وزيد بن علي، بالجرّ، فيها أربعة أوجه هي:[3]

1: أن يكون (مستقر)، صفةٌ لـ (أمر)، ويرتفع (كلّ) عطفًا على (الساعة) في الآية الأولى، والتقدير: (اقتربت الساعة وكل أمر)، بخلاف أبي حيانّ، الذي ذكر بأن هذا بعيد، لوجود الفاصل بين المعطوف و المعطوف عليه بثلاث جمل، ولأنّه لا يوجد مثل هذا في كلام العرب ورأى أنّ التقدير: وكلُّ أمرٍ مستقرٍ بالغوهُ".[4]

---

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، 527/1.

[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 75.

[3] المصدر السابق، 6/ 221.

[4] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 172.

2: أن يكون (مستقر)، خبرًا لـ (كلّ)، وهو مرفوع، ولكنه خفض على الجوار، وهو مذهب أبي الفضل الرازي، وقد أنكره أبو حيان فقال: "ولأنّه لم يُعهد في خبر المبتدأ، وإنّما عُهد في الصفة على اختلاف النّحويين في وجوده."[1]

3: أن يكون (كلّ) مبتدأ، وتكون (حكمةٌ بالغةٌ) خبرًا له، والتقدير: (كلُّ أمرٍ مستقرٍ حكمةٌ بالغة)، وتكون الآية: {القمر: 04}، جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر.

4: أن يكون الخبر مقدرا، حيث قدّر (بالغوه) من قبل أبي حيان، بينما قدّره العكبري (معمولاً به).

ثانيا: شواهد الإتباع

إن ظاهرة الإتباع اللغوي التي وجدت في القرآن الكريم وقراءاته، من الظواهر اللغوية التي يسّرت النطق للقارئ وساعدته على الاقتصاد والتخفيف عند الأداء الصوتي للقراءات القرآنية، فاختصرت بذلك الجهد العضلي، إذ لا تقل أهمية عن الظواهر الأخرى على نحو: الإدغام، والإبدال، والمخالفة وغيرها.

إلاّ أنّ الإتباع الذي وردت به القراءات القرآنية يقتصر على نوع واحد فقط وهو: (الإتباع الحركي) والذي عرّف بأنّه: تأثر صوت بصوت آخر مجاور له، حيث يتبعه في حركته سواء أكانت الحركة فتحة أم كسرة أم ضمّة، ويكون التأثر إما تأثرًا تقدميًّا، يتأثر فيه الصوت الثاني بالأول، وإمّا رجعيًّا يتأثر فيه الصوت الأول بالصوت الثاني.[2]

وهذا النوع من الإتباع ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

1- ما يتمثل في الصوائت(الحركات)، والمقصود به تأثر صوت بصوت آخر مجاور له، يتبعه في حركته، سواء أكانت الحركة فتحة أم كسرة أم ضمّة، ويكون التأثّر إمّا تأثرًا تقدميًّا وإمّا تأثرًا رجعيا، وذلك مثل: (رَغَدًا ورَغْدًا)، (إبل وإبْل)، (جُمُعَة وجُمْعَة)، (بِهيمة وبَهِيمَة).

---

[1] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 8/ 172.

[2] ينظر: فوزية محمد الحسن الإدريسي، ظاهرة الإتباع في اللغة العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة، إشراف أحمد علم الدين الجندي، المملكة العربية السعودية، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1987م، ص 26، 27.

[3] المرجع نفسه، ص 26، 27.

2- يتمثل في الصوامت أو الحروف، والمقصود به: تأثر صوت بصوت مجاور له بحيث الصوت المجاور، أو بالأحرى المؤثر، يشبه الصوت المتأثر في المخرج، أو في الصفة، أو يكون قريبًا منه.
ويتمثل هذا النوع من الإتباع في الظواهر الصّوتية الآتية: الإدغام، الإبدال، الإعلال، التقاء الساكنين، الإمالة، الترقيق، التفخيم، (أو التغليظ)، تغيير البناء.
3- يتمثل في (النحو) حيث تتغير الحركة الإعرابية من ضمة إلى كسرة، ومن فتحة إلى ضمّة، ومن كسرة إلى ضمة من أجل الإتباع، أو ما يسمى بـ: (المناسبة الصوتية)، وذلك بسبب الجوار في الأسماء والأفعال.[1]

ومن أمثلة ما ورد من آيات الكتاب العزيز في تفسير الجامع قوله عزّ وجل: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ {الفاتحة: 02}؛ إذ كُسرت دال (الحمد) إتباعًا لكسرة اللام في (للّه)، "وهو ضعيف في الآية، لأنّ فيها إتباع الإعراب البناء، و في ذلك إبطال للإعراب".[2] وقد ينعكس الأمر، فيكون الإتباع بتغيير حركة الحرف الأول من الكلمة التالية إلى حركة من جنس حركة الحرف الأخير من الكلمة السابقة، ويتجلى ذلك في قراءة من قرأ (الحمدُ لُله)، " بضمّ الدّال واللاّم على إتباع اللام الدال، وهو ضعيف أيضًا، لأنّ الجر متصل بما بعده، منفصل عن الدال [...] إلا أنّ مَنْ قرأ به فرَّ من الخروج من الضم إلى الكسر، وأجراه مجرى المتصل، لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفردًا عما بعده"[3]، "وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال[...] إلا أنّ (الحمدُ لُله)، بضم الحرفين، أسهل من (الحمدِ لِله)، بكسرهما."[4] وعلة ذلك ترجع إلى سببين على حسب رأي ابن جني:[5]

[1] ينظر، فوزية محمد الحسن الإدريسي، ظاهرة الإتباع في اللغة العربية، ص 27.
[2] ابن جني، المحتسب، 1/ 38.
[3] ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 11.
[4] ينظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 37.
[5] المصدر نفسه، 1/ 37، 38.

أولهما: أنّه يجب في الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول، فالسبب أسبق رتبةً من المسبّب، وهذا أقيس من أن يكون الأول تابعًا للثاني؛ ولذا كان (الحمدُ لُله)، بضم الدال واللام، أسهل مأخذًا من (الحمدِ لِله)، بكسرهما.

والآخر: أنّ ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لِله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: (الحمدُ لُله) فقريب أن يغلب الأقوى الأضعفَ، وإذا قلت:(الحمدِ لِلّه) جنى البناءُ الأضعف على الإعراب الأقوى.

ومنه قوله تعالى:﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٧٣﴾ {البقرة: 173} الشاهد في الآية﴿ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ ﴾ قرأها نافع، وابن كثير، وابن عامر، و الكسائي بضمّ النون، وعلة ذلك أنّ النون إنّما ضُمَّت إتباعًا لضمة الطاء بعد وصل الهمزة.[1]

وذكر القرطبي أنّها قُرئت بضمّ النُّون للإتباع وبالكسر- وهو الأصل- لالتقاء الساكنين. وقال ابن محيصن قد قرأ (فمنِ آطُّرَّ) بإدغام الضاد في الطاء، وأبو السّمال (فمنُ آضْطِرَّ) بكسر الطاء وأصله اضطُرِرَ فلما أدغمت نقلت حركة الراء إلى الطاء.[2]

ومن شواهد الإتباع قول الله تعالى:﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ١١١﴾ {الأعراف: 111} قرأ نافع: (أَرْجِهِ) بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء ولا يهمز.[3] وقرأ الحلواني عن نافع (أَرْجِهِ): بكسر الهاء من غير إشباع. وحجته هي أنّ الكسرة تدل على الياء وتنوب كما قال: (أَكْرَمَنِ) و(أَهَانَنِ) والأصل: أكرمني وأهانني.[4]

---

[1] ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح، شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص 219.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/ 34، 35.

[3] ابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر)، كتاب السبعة في القراءات، تح، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، 1980م، ص 287.

[4] أبو زرعة، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، 1997م، ص 290.

وقرأ ابن كثير وهشام بهمزة ساكنة: (أَرجِه).[1]

ذكر القرطبي أنّ كسرَ الهاء في (أَرْجِهِ) على الإتباع[2]، والملاحظ هنا أنّ الصوت المتأخر تأثر بالصوت المتقدم، فأتبع السكون الكسر فكسر؛ تحقيقًا للانسجام الصوتي بين الحركات المتجاورة.

وممّا أُتبع فيه الضم الفتح قوله عزّ وجل:﴿مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ١٤٣﴾ {النساء: 143} الشاهد في الآية:﴿مُّذَبۡذَبِينَ﴾ قرأها الجمهور بضم الميم وفتح الذالين. أمّا قراءة (مَذَبْذَبِينَ) بفتح الميم والذالين فقد نسبها ابن خالويه إلى ابن عباس رضي الله عنه.[3]

وكان الإتباع هنا إتباعا رجعيا، وذلك بتأثر الصوت المتقدم بالصوت المتأخر؛ أي تأثر الضمة بالفتحة.

وفي قوله عزّ وجل:﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمۡ وَقُلۡنَا لَهُمُ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُلۡنَا لَهُمۡ لَا تَعۡدُواْ فِي ٱلسَّبۡتِ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا ١٥٤﴾ {النساء: 154} قرأ ورش وحده (لا تَعَدُّوا) بفتح العين[4]، حيث نُقلت فتحة التاء إلى العين. ويوضح القرطبي أنّ الأصل فيه: (تَعْتَدُوا)، أُدغمت التاء في الدال.[5]

ومن أمثلة الإتباع أيضًا ما ورد في قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ٣٧﴾ {غافر: 37} قال القرطبي: " قراءة

---

[1] أبو طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تح، محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1974م، 1/ 470.

[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 9/ 294.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 7/ 194، وينظر: رضي الدين الكرماني (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر)، شواذ القراءات، تح، شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، ص146.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 208/7.

[5] المصدر نفسه، 7/ 208.

الكوفيين ﴿وَصُد﴾ على ما لم يسمّى فاعله، وهو اختيار أبي عُبيد وأبي حاتم. ويجوز على هذه القراءة (وَصِدَّ) بكسر الصاد، نُقلت كسرة الدال على الصاد؛ وهي قراءة يحيى بن وثّاب وعلقمة. وقرأ ابن أبي إسحاق وعبد الرحمن بن أبي بَكرَة (وَصَدَّ عن السبيل) بالرفع والتنوين. الباقون (وَصَدَّ) بفتح الصاد والدال. أي: صدَّ فرعونُ النَاسَ عن السبيل."[1]

فمن قرأ بالضم على ما لم يُسَمَّ فاعله، جعل الفعل لله: إنّ الله صدّ فرعون عن السبيل، أما من قرأ بالنصب: فقد أسند الفعل إلى الفاعل وهو فرعون.[2]

الملاحظ في قراءة النصب أنّ ضمة الصاد قد فتحت تبعًا للدال، المفتوحة بعدها، وأنّ التأثير رجعيٌّ.

ومنه قوله تعالى: في قراءة﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٢٧١ ﴾ {البقرة: 27}، قرأ ابن كثير وحفص وورش بكسر النون والعين في ﴿فَنِعِمَّا﴾، في حين قرأ ابن عامر وحمزة و الكسائي بكسر العين وفتح النون (فَنَعِمَّا).[3] حيث تأثر الصوت المتقدم، وهو النون المفتوحة، بالصوت المتأخر، وهو العين المكسورة؛ فكسر الصوت المفتوح إتباعًا.

قال تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨ ﴾ {البقرة: 168} الأصل في جمع (خُطْوَة) (خُطُوات)؛ لأنّ مفردها على زنة (فُعْلَة)، فضلا على أنّ التحريك فاصل بين الاسم والصفة، وما أُسكِنَت الطاء فيها إلاَّ على نية الضمة، وطلبًا للتخفيف.[4]

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 18/ 359.
[2] ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 632.
[3] المصدر نفسه، ص 147
[4] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/ 12.

وذكر الزمخشري أنّ (خطوات) قُرئت بضمتين، وبضمة وسكون، وخُطُؤات بضمتين وهمزة فَجُعلت الضمة على الطاء كأنها على الواو ،وخَطَوات بفتحتين، وبفتحة وسكون.[1]

وذهب العكبري إلى أنّ (خُطُوات) تُقرأ بضمّ الطاء على إتباع الضم الضم. وتُقرأ كذلك بإسكانها للتخفيف، وتُقرأ في الشاذ بهمز الواو لمجاورتها الضمة، وهو ضعيف، ويُقرأ شاذًا بفتح الخاء والطاء على أن يكون الواحد (خَطْوة)، و(الخَطْوة) بالفتح مصدر(خَطَوت)، وبالضم مابين القدمين، وقيل: هما لغتان بمعنى واحد.[2]

وقد قرِئت ﴿خُطُوَٰت﴾ بالضم إتباعا للضم في فاء الكلمة[3]، إلاّ أنّ هذا الإتباع مستثقل عند بعض العرب، لأنّ الضمة الواحدة ثقيلة فكيف بها إن كانت ضمتين بدليل قول ابن جني: "ومن استثقل الثقلين".[4]

وفي قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا وَٱغۡفِرۡ لَنَآۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٨﴾ {التحريم: 08} قرأ أبو بكر عن عاصم وخارجة عن نافع: (نُصُوحًا) بضم النون، وقرأ حفص عن عاصم والباقون: (نَصُوحًا) بفتح النون.[5]

فمن قرأ بضم النون: جعله مصدرًا من (نصح ينصَحُ نُصْحًا ونَصاحة ونُصوحًا) ومن قرأ بالفتح (نَصُوحًا): جعلوه صفة للتوبة. ومعناه توبة بالغة في النصح.[6] وهنا تأثر الصوت المتقدم المفتوح،

[1] الزمخشري، الكشاف، ص 107.
[2] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص 139.
[3] ينظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 56.
[4] المصدر نفسه، 1/ 56.
[5] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 641، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 99.
[6] أبو زرعة، حجة القراءات، ص 714.

وهو النون، بالصوت المتأخر المضموم، وهو الصاد؛ فضمّ إتباعًا له؛ تحقيقًا للانسجام بين الحركات المتجاورة.

ومن شواهد الإتباع في (اسم الفاعل) قوله تعالى:﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠﴾ {المدثر: 50}. فقد قرأ نافع وابن عامر (مُسْتَنْفَرة) بفتح الفاء، واختاره أبو عبيد وأبو حاتم، وقرأ الباقون: (مُسْتَنْفِرة) بكسر الفاء.[1] يقول أبو زرعة: والكسر أولى، ألا ترى أنّه قال تعالى: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝٥١﴾ { المدثر:51} فهذا يدلّ على أنّها هي استنفرت.[2]

وحتى يتحقق التناسق والانسجام الصوتي بين الحركات المتجاورةّ نلحظ أنّ حركة الكسر أتبعت الفتح.

وفي قول الله تعالى:﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧﴾ {القيامة:07} قرأ نافع وأبان عن عاصم: (بَرَقَ) بفتح الراء. ومعناه: لَمعَ بصره من شدّة شخوصه، فتراه لا يطْرِف،[3] وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة و الكسائي: (بَرِقَ) بكسر الرّاء.[4]

ففي القراءة الأولى فتحت الراء المكسورة لمجاورتها الباء المفتوحة تبعًا لها؛ وطلبا للخفة.

خلاصة الفصل

في الختام وبعد عرض آراء النحاة والمفسرين حول مسألة الحمل على الجوار، وبعد تتبع شواهدها في القرآن الكريم من خلال تفسير الجامع لأحكام القرآن توصلنا إلى جملة من النتائج وهي:

- ينقسم الحمل على الجوار إلى نوعين اثنين حمل في تجاور الألفاظ، وآخر في تجاور الأحوال، وهو عند ابن جني موضوع غريب لم يتطرق إليه أحد من النحاة قبله.

[1] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 399/21، و ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 734.
[2] أبو زرعة، حجة القراءات، ص 734.
[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 21/ 410.
[4] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 661.

- تُعتبر مسألة الحمل على الجوار من المسائل التي اختلف فيها النحاة والمفسرون، فمن المجيزين لها: أبو البقاء الكفوي، وابن يعيش، والأخفش، ومن المانعين: السيرافي، وأبو جعفر النحاس.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم إنما هو حمل على الظاهر، وهذا أولى من حمله على المعنى.
- المواضع التي ذكر فيها الحمل على الجوار في القرآن الكريم هي باب العطف، والنعت، والبدل، والخبر.
- الإتباع: هو حمل لفظ التابع على المتبوع في الوزن والرّوي بهدف التقوية والتأكيد، والشرط الأساسي لذلك أن لا يكون بين التابع والمتبوع حرف عطف (الواو).
- لا يقتصر الإتباع على كلام العرب فقط وإنما وجد مثله في القرآن الكريم، ويظهر ذلك من خلال تغيير حركة حرف لتماثل وتجانس حركة حرفٍ آخر نحو قوله تعالى: (الحمدُ لله) بضم اللام إتباعًا لضمة الدال، طلبًا للخفة وتيسير النطق.
- لظاهرة الإتباع علاقة وثيقة بالحمل على الجوار تمثلت في نقل حركات الحروف إلى الحروف المجاورة لها.

تتلخص نتائج البحث المتوصل إليها في النقاط الآتية:

- تنوعت مصادر الجامع عند القرطبي - رحمه الله-، وتعددت، فهو ينقل من كتب التفسير، ومن كتب علوم القرآن وإعجازه، ومن كتب معاني القرآن وإعرابه، ومن كتب الفقه والمذاهب الفقهية، ومن كتب الفكر الإسلامي، ومن المعجمات اللغوية، ومن كتب اللغة والنحو وغيرها، ولذلك تميّز منهجه عند تفسيره لمحكم التنزيل بالموسوعية، فنجده يعرض آراء مختلف العلماء ويحتج بمقولاتهم دون أن يرجّح رأيا على آخر، فالضابط عنده الاعتماد على ما يوافق المعنى عند التفسير.
- الحمل هو إعطاء الفرع حكم الأصل وذلك لشبه لفظي أو معنوي.
- مصطلح القياس والحمل من المصطلحات المتداخلة، إلاّ أننا نقف على فروقات بينهما فالقياس هو تلك القواعد التي يعتمد عليها في عملتي التعليم والتعلم، حيث بها يتم قياس ما قيل من كلام العرب، وما لم يقل، بينما الحمل هو عملية يقوم بها المتكلم العربي بملكته اللغوية أو النحوي بصنعته العلمية.

- لم تقتصر ظاهرة الحمل اللغوي على لون معين من الكلام، فقد ورد بها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهي أكثر من أن تحصى في الكلام، فلها صور متعدّدة وأشكال متنوعة منها ما هو مرتبط بالقياس كحمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع، وحمل النظير على النظير، وحمل الشيء على ضده، وأخرى وردت شواذها مبعثرة في كتب الأصول والنحو كالحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والحمل على الجوار، والحمل على التشابه والتماثل، والحمل على الأكثر وغيرها.
- الأصل في الكلام أن يكون محمولا على اللفظ، وهو مطرد في كلام العرب، إذ به تحصل المطابقة من حيث الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.
- الحمل على المعنى هو إعطاء المقيس حكم المقيس عليه لعلة اشتراكهما في المعنى. وهذا أمر ساعد المفسرين على توجيه دلالات آيات القرآن وبيان أحكامها ومقاصدها.

- تعدّ ظاهرة الحمل على المعنى من أبرز الظواهر التي اعتمدها اللّغويون والنحاة القدامى، واستخدموها استخداما واسعًا حرصًا منهم على أن يبنوا للغة العربية قواعد مطّردة، وأنظمة مقننة من أجل الحفاظ على نظام اللغة؛ ولأنّ القرآن الكريم يُمثل أعلى درجات الفصاحة لذلك النظام، إلاّ أنّ بعض القواعد والأقيسة التي وضعها النحاة قد تعارضت مع آياته، لذلك استندوا على العديد من الظواهر اللغوية والتي من بينها ظاهرة الحمل على المعنى على نحو: حمل المفرد على معنى المثنى، وحمله على معنى الجمع.

- يلاحظ أنّ القرطبي يفسر كثيرا من النصوص التي خرجت عن القاعدة بحملها على اللفظ أحيانا، أو على المعنى أحيانا أخرى، أو بحملها على اللفظ والمعنى في أحايين أخرى.

- من خلال استقرائنا للشواهد القرآنية التي وردت في الجامع نجد أنّ القرطبي يعلّل، ويؤول ويوجه، أثناء ممارسته للحمل اللغّوي.

- يتبين لنا من خلال البحث في تفسير الجامع لأحكام القرآن أنّ صاحبه–رحمه الله- ينوع كثيرا في استعمال صيغ الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، مراعاة للجانب المعنوي واللفظي للكلمة.

- تذكير المؤنث واسع جدا في العربية؛ لأنه حمل فرع على أصل، في حين أن تأنيث المذكر أمر مستغرب ومستنكر؛ لأنه حمل أصل على فرع.

- بعض الآيات القرآنية كانت محل خلاف بين النحاة الذين قالوا بجواز التذكير والتأنيث، فعللّوا تلك المخالفة في الظاهرة بعلل مختلفة تعدّدت عندهم ، بل عند النحوي الواحد.

- تعدّدت المواضع التي ورد فيها الحمل على الجوار في تفسير الجامع، فهو من الظواهر اللغوية التي اعتمد عليها المفسرون والنحاة، إذ يرى هؤلاء أنّ الحمل على الجوار هو حمل للنص القرآني على الظاهر، وهو أولى من حمله على المعنى.

- تُعد مسألة الحمل على الجوار من المسائل التي اختلف النحاة والمفسرون في جوازها أو منعها فمن المجيزين لها: أبو البقاء الكفوي، وابن يعيش، والأخفش، ومن المانعين: السيرافي، وأبو جعفر النحاس.

- تنوعت شواهد الحمل على الجوار في تفسير الجامع لأحكام القرآن، حيث شملت أبوابا تمثلت في: العطف، والنعت، والخبر.

- إنّ العلاقة التي تجمع بين الحمل على الجوار والإتباع اللغوي هي علاقة الجزء بالكل، كون الجوار هو الذي كان سببا في وجود الإتباع؛ ولأنّ الإتباع يكون بلا معنى إذا ما انفرد في الكلام، كما أن الجوار هو الذي سمح بأن يبدل حرفا في الكلمة التابعة حتى تصير على نسق الكلمة المتبوعة من حيث الروي والوزن.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (المصحف الإلكتروني).

إبراهيم أنيس:

1. في اللهجات العربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2007م.

أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ):

2. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000م.

سير أعلام النبلاء

أحمد بن محمد البنا:

3. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح، شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) (ت215هـ):

4. معاني القرآن، تح، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م.

أبو إسحاق الثعلبي(أحمد بن محمد بن إبراهيم) (ت 426هـ):

5. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح، عبد الله بن جمعة طعمية، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015م.

إسماعيل أحمد عمايرة:

6. دراسات لغوية مقارنة، دار وائل، 2003م.

إسماعيل باشا البغدادي(ت1339هـ):

7. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1955م.

الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد) (ت 900هـ):

8. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م.

الأعشى(ميمون بن قيس) (ت7هـ):

9. ديوان الأعشى الكبير، تح، محمد حسين.

الألوسي(أبو الثناء شهاب الدين محمود الحسيني البغدادي) (ت1270هـ):

10. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

امرؤ القيس (بن حجر بن الحارث الكندي) (ت130 ق. هـ):

11. ديوانه، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، 1984م.

أبو البركات الأنباري(عبد الرحمان كمال الدين بن محمد) (ت577هـ):

12. أسرار العربية، تح، محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.

13. الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957م.

14. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح، جودة مبروك محمد مبروك ورمضان عبد التواتب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

15. البُلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنث، تح، رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970م.

16. البيان في غريب إعراب القرآن، تح، طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م.

البغدادي (أبو منصور عبد القادر بن طاهر بن محمد) (ت1093هـ):

17. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.

البغوي (الحسين بن مسعود) (ت510هـ):

18. معالم التنزيل تفسير البغوي، تح: محمد عبد الله النمر عثمان جمعة ضميرية وآخرون، دار طيبة، الرياض، 1989م.

أبو بكر الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) (ت328هـ):

19. شرح القصائد السبع الطوال، تح، عبد السلام هارون، دار المعارف، ط5، 1993م.

20. المذكر والمؤنث، تح، محمد عبد الخالق عظيمة ورمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1981م.

21. في إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تح، محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.

البيضاوي (القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر) (ت685هـ):

22. تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار القومية للطباعة، 2000م.

التستري (سعيد بن إبراهيم) (ت361هـ):

23. المذكر والمؤنث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م.

تمام حسان:

24. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

التهانوي (محمد علي بن محمد الحنفي) (ت1158هـ):

28. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح، رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، 1996م.

ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام) (ت728هـ):

29. دقائق التفسير، تح، محمد السيد الجليند، موسوعة علوم القرآن، دمشق، سوريا.

30. مقدمة في أصول التفسير، تح، عدنان زرزور، ط2، 1972م.

الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل) (ت430هـ):

31. فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق حواشيه وقدم له ووضع له فهارسه، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 2000م.

الجاربردي (أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين) (ت746ه):

32. شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، تح، علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

33. مجموعة الشافية من علمي التصريف والخط، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1984م.

جرير(حذيفة بن عطية بن الخطفي) (ت114ه):

34. جرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح، نعمان محمد أمينة طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3.

أبوجعفر الطوسي (محمد بن الحسن بن علي بن الحسن) (ت 460ه)

35. التبيان في تفسير القرآن، تح، أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1982م.

جمال الدين الطائي (محمد بن عبد الله بن مالك) (ت672ه):

36. شرح التسهيل لابن مالك، تح، عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر.

جمال الدين القفطي(علي بن يوسف) (ت646ه):

37. إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1986م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت392ه):

38. الخصائص، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (دط)، (دت).

39. سر صناعة الإعراب، تح، حسن هنداوي، دمشق، سوريا، ط3، 1993م.

40. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح، علي النجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، 1986م.

41. المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح، إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الإسكندرية، القاهرة، ط1، 1954م.

ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد) (ت597هـ):

42. المدهش، تح مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005م.
43. زاد الميسر في علم التفسير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي بن محمد الكناني) (ت852هـ):

44. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية.

حسن خميس الملخ:

45. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001م.

حسن محمود سليمان:

46. الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1993م.

حماسة عبد اللطيف:

47. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م.

أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف) (ت745هـ):

48. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط1، 1998م.
49. تفسير البحر المحيط، تح، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
50. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا.

خالد إسماعيل حسان:

51. المعنى النحوي والمعنى الدلالي، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م.

خالد سعد محمد شعبان:

52. أصول النحو عند ابن مالك، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2009م.

خالد بن سليمان بن مهنا الكندي:

53. التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م.

خالد عبد الرحمن العك:

54. أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

ابن خالويه (أبو عبد الله حسين بن أحمد) (ت370هـ):

55. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة هلال، بيروت، لبنان، 1985م.

56. حجة في القراءات السبع، تح، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1979م.

57. ليس في كلام العرب، تح، أحمد عبد الغفور عطّار، مكة المكرمة، ط2، 1979م.

ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد) (ت808هـ):

58. المقدمة، تح، عبد الله محمد الدّرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرحمن) (ت 175هـ):

59. الجمل في النحو، تح، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

60. كتاب العين، مادة (ضيف)، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

خير الدين الزركلي:

61. الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط7، 1986م.

الداؤودي (محمد بن علي بن أحمد شمس الدين) (ت 945هـ) :

62. طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) (ت321هـ):

63. جمهرة اللغة، تح، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل) (ت 502هـ):

64. معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تح، شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1989م.

رضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن نجم الدين) (ت686هـ):

65. شرح شافية ابن الحاجب، تح، محمد محي الدين عبد الحميد و محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

66. شرح كافية ابن الحاجب، تح، يحيى بشير المصري، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، ط1، 1996م.

رضي الدين الكرماني (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر) (ت563هـ):

67. شواذ القراءات، تح، شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت لبنان.

رمضان عبد التواب:

68. التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط2، 1994م.

الزبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى) (ت1205هـ):

69. تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (وسع)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (دت).

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) (ت311هـ):

70. معاني القرآن وإعرابه، تح، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م.

الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق) (ت340هـ):

71. الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1979م.

72. الجمل في النحو،تح، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984م.

أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة) (ت403هـ):

73. حجة القراءات، تح، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،ط5، 1997م.

الزركشي(بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر) (ت794هـ):

74. البرهان في علوم القرآن، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر.

الزمخشري(أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)(ت538هـ):

75. أساس البلاغة، مادة (حمل)، دار النفاس، دمشق، ط1، 2009م.

76. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه، خليل مأمون ثيحا، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط3، 2009م.

77. المفصل في علم العربية، تح، فخر صالح قدارة، دار عمار،عمان، ط1، 2004م.

زهير بن أبي سلمى(ربيعة بن رباح المُزَني) (ت13 ق. هـ):

78. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي) (ت316هـ):

79. الأصول في النحو، تح عبد الله الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.

سعود غازي أبو تاكي:

80. التعانق والحمل دراسة في النحو واللغة، دار غريب، القاهرة، مصر، 1432 هـ.

السكري(الحسن بن الحسين أبو سعيد) (ت275هـ):

81. شرح أشعار الهذليين، تح، عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

سليمان إبراهيم البلكيمي:

82. العلة النحوية في القرن السابع الهجري، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2017م.

السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم) (ت756هـ):

83. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح، أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،سوريا.

سناء ناهض الريس:

84. ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت180هـ):

85. الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1996م.

السّيد إبراهيم الرّضوي:

86. شرح لامية العرب، تح، أسماء محمد حسن هيتو، دار الفارابي للمعارف، ط1، 2009م.

ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل) (ت458هـ):

87. المحكم والمحيط الأعظم، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

88. المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المزربان) (ت385هـ):

89. شرح أبيات سيبويه، تح، محمد علي السلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

90. شرح كتاب سيبويه، تح، أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

السيوطي (جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن) (ت911هـ):

91. الأشباه والنظائر في النحو، تح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

92. الاقتراح في علم أصول النحو، تح، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999م.
93. طبقات المفسرين، تح، علي محمد عمر، دار النوادر، الكويت.
94. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986م.
95. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
96. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

ابن الشجري(هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة) (ت542):

97. أمالي ابن الشجري، تح، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992م.

الشريف الجرجاني(علي بن محمد بن علي الشريف) (ت816هـ):

98. معجم التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

الشعراء الهذليين:

99. ديوان الهذليين، الدار القومية، القاهرة، 1965م.

شمس الدين الذهبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) (ت748):

100. سير أعلام النبلاء، تح، بشار عوّاد معروف، ومحي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط11، 1996م.

شهاب الدين الخفاجي(أحمد بن محمد بن عمر)(ت1069هـ):

101. حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، تح، محمد أزدمير، مطبعة دار الكتب، 1970م.

صبحي صالح:

102. دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2009م.

صلاح الدين الصفدي (خليل بن أيبك بن عبد الله) (ت764هـ):

103. الوافي بالوفيات، تح، أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

أبو طالب القيسي(أبو محمد مكي بن أبي طالب) (ت437هـ):

104. الكشف عن وجوه القراءات السبع، تح، محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1974م.

105. مشكل إعراب القرآن، تح، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1984م.

الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن) (ت548هـ):

106. مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) (ت310هـ):

107. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001م.

الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن) (ت460هـ):

108. التبيان في تفسير القرآن، تح، أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1982م.

أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي الحلبي) (ت351هـ):

109. الإتباع، تح، عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1961م.

عادل أحمد عبد الموجود:

110. التوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

عادل العبيري:

111. التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2003م.

ابن عاشور(محمد الطاهر بن محمد) (ت1393هـ):

112. التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1884م.

أبو العباس ثعلب (أحمد بن يحيى) (ت291هـ):

113. مجالس ثعلب، تح، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م.

عباس حسن:

114. النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3.

عبد الرحمن الجامي (نور الدين) (ت898هـ):

115. الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، اعتنى به، إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

عبد الرحمن محمد إسماعيل:

116. التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية،المكتبة التوفيقية، ط1، 1982م.

عبد السلام المسدي:

117. قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتب، ط1، دت.

عبد الفتاح حسن علي البجة:

118. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، ط1، 1998م.

عبد الفتاح الحموز:

119. التأويل النحوي في القران الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984م.

عبد القادر المهيري:

120. نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، دار صادر، بيروت، 1993م.

عبد اللطيف الخطيب:

121. معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين، (دط)، (دت).

عبده راجحي:

122. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، مكتبة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1999م.

أبو عبيد (القاسم بن سلام الهروي) (ت224 هـ):

123. غريب الحديث، تح، حسين محمد محمد شرف، المطابع الأميرية، 1984م.

أبو عبيدة (معمر بن المثنى) (ت209هـ):

124. مجاز القرآن، تح، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1904م.

عزمي محمد سليمان:

125. جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين الشاطبي أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012م.

العظيم آبادي (محمد أشرف بن أمير) (ت1329هـ):

126. عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار ابن حزم، قدم له واعتنى به، رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن.

ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأنلسي) (ت546هـ):

127. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح، الرحالة الفاروق وآخرون، دار الخير، دمشق، سوريا، ط2، 2007م.

ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله الهمداني) (ت769هـ):

128. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980م.

العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله) (ت 616هـ):

129. إعراب القراءات الشواذ، تح، محمد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

130. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

131. التبيان في إعراب القرآن، تح، علي محمد البجاوي، الناشر، عيسى البابي الحلبي، 1976م.

132. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1989م.

133. مسائل خلافية في النحو، تح، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007م.

علي عبد الله حسين العنبكي:

134. الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، بغداد، 2012م.

أبو علي الفارسي(الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) (ت377هـ):

135. الحجة في علل القراءات السبع، تح، عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

136. الحجة للقراء السبعة، تح، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

137. المسائل الشيرازيات، تح، حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز، اشبيليا، الكويت، ط1، 2004م.

138. المسائل العضديات، تح، علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

علي أبو المكارم:

139. أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.

ابن عماد العكري (عبد الحي بن أحمد بن محمد) (ت1089هـ):

140. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح، عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1991م.

غالب فاضل المطلبي:

141. في الأصوات اللغوية في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، إدارة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، سلسلة دراسات (364)، دار الحرية للطباعة.

غانم قدوري الحمد:

142. المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م.

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا) (ت395هـ):

143. الإتباع والمزاوجة، تح، كمال مصطفى، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، 1947م.

144. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح، عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

145. معجم مقاييس اللغة، مادة (حمل)، تح، عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (دط)، 1979م.

فاضل صالح السامرائي:

146. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 2006م.

147. التعبير القرآني، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط3، 2018م.

148. معاني النحو، مكتبة أنوار، دجلة، بغداد.

فخر الدين الرازي (محمد بن عمر بن الحسين) (ت606هـ):

149. المحصول في علم أصول الفقه، تح طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1979م.

150. مفاتيح الغيب التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981م.

الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد) (ت207هـ):

151. المذكر والمؤنث، تح، رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، ط3، (دت).

152. معاني القرآن، تح محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد) (ت799هـ):

153. الديباج المذهب، تح، إبراهيم صالح، دار البشائر، ط1، 1994م.

الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس) (732م):

154. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

فصيح مقران:

155. المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، منشورات زين، بيروت، لبنان، ط1، 2011م.

فهمي حسن النمر

156. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة، مصر، 1985م.

القاسم القالي البغدادي (أبو عبيد البكري) (ت356هـ):

157. الأمالي ويليه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.

ابن قتيبة (أبو محمد بن عبد الله بن مسلم الدينوري) (ت276هـ):

158. تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره، السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، 1973م.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر) (ت 671هـ):

159. التذكار في أفضل الأذكار، بعناية بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط3، 1407هـ.

160. التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تح، الصادق محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1425هـ.

161. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2013م.

القصبي محمود زلط:

162. القرطبي ومنهجه في التفسير، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، لبنان.

الكرماني (أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة) (ت505هـ):

163. البرهان في توجيه متشابه القرآن، تح، عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

كريم حسين ناصح الخالدي:

164. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2006م.

الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني) (ت1094هـ):

165. الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، وضع فهارسه، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998م.

كمال جبرى عبهري

166. الزمخشري سيرته - آثاره - مذهبه النحوي، دار الجنان، عمان، الأردن، ط1، 2014م.

لسان الدين بن الخطيب (محمد بن عبد الله بن سعيد) (ت776هـ):

167. الإحاطة في أخبار غرناطة، تح، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1977م.

ابن مالك (جمال الدين الأندلسي) (ت627هـ):

168. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح، طه حسين، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ.

الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري) (ت450هـ):

169. النكت والعيون، تح، السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010م.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) (ت286هـ):

170. الكامل في اللغة والأدب، الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.

171. المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1994م.

المجاشعي (أبو الحسن علي بن فضال) (ت479هـ):

172. شرح عيون الإعراب، تح، عبد القاسم سليم، دار المعارف، 1988م.

ابن مجاهد(أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر) (ت324هـ):

173. كتاب السبعة في القراءات، تح، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، 1980م.

محمد بن أحمد الفاسي (المكي تقي الدين) (ت 832هـ):

174. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح، محمد حامد الفقي و فؤاد سيد الطناحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1985م.

محمد بن حجر:

175. العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2019م.

محمد حسن شرّاب:

176. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

محمد حسين الذهبي(ت1398ه):

177. التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة.

محمد الخضر حسين:

178. القياس في اللّغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353م.

محمد راضي محمد علي:

179. التأويل والتوجيه في ضوء تعارض الأدلة النحوية، دار المقتبس، سورية، دمشق، ط1، 2017م.

محمد سالم صالح:

180. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، 2006م.

محمد سمير نجيب اللبدي:

181. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

محمد عابد الجابري:

182. تكوين العقل العربي، دار الطليعة، ط1، 1984م.

محمد عبد العظيم الزرقاني(ت1367ه):

183. مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، 1943م.

محمد علي التهانوي:

184. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح، رفيق العجم علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

محمد نور الدين المنجد:

185. اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010م.

محمود عكاشة:

186. الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 2009م.

محمود محمد الطناحي:

187. مقالات، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

المراكشي(أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي) (ت703هـ):

188. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح، إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، دار الغريب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م.

مفتاح السّنوسي بلعم:

189. القرطبي حياته وآثاره العلمية ومنهجه في التفسير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1998م.

المقرّي(أحمد بن محمد التلمساني) (1041هـ):

190. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م.

أبو منصور الأزهري (محمد بن أحمد) (ت370هـ):

191. معاني القراءات، تح، عيد مصطفى درويش و عوض حمد القوزى، ط1، 1991م.

ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين) (ت711هـ):

192. لسان العرب، مادة (حمل)، دار صادر، بيروت، لبنان، (د،ط)، (د،ت).

منى إلياس:

193. القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، سورية، دمشق، ط1، 1985م.

مهدي المخزومي:

194. في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

ابن ميادة (الرّماح بن أبرد المري) (ت149هـ):

195. شعر ابن ميادة، تح، حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1982م.

النحاس (أبو جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل) (ت388هـ):

196. إعراب القرآن، دار المعرفة، اعتنى به، الشيخ خالد العلي بيروت، لبنان، ط2، 2008م.

النسفي(أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود) (ت710هـ):

197. تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح، يوسف علي بدوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م.

أبو نصر المجريطي القرطبي(هارون بن موسى بن جندل القيسي) (ت401هـ):

198. شرح عيون كتاب سيبويه، تح، عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، مكتبة لسان العرب، ط1، 1984م.

ابن هشام الأنصاري(جمال الدين عبد الله بن أحمد) (ت761هـ):

199. شرح شذور الذهب، تح، حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان.

200. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح، محمد محيي الدين عبد المجيد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2013م.

وئام الحيزم:

تأويل اللفظ والحمل على المعنى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009م.

ياقوت الحموي:

201. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م.

ابن يعيش(موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي) (ت643هـ):

202. شرح المفصل،صحح وعلق حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطيبة بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

ثانيا: المجلات والدوريات:

حمروش إدريس:

1. التأويل في النحو العربي موقف القدامى والمحدثين، مجلة منتدى الأستاذ، دورية محكمة، قسنطينة، ع1، أفريل، 2005م.

عبد القادر المهيري:

2. التعليل ونظام اللغة، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع 22، 1983م.

فكري محمد سليمان:

3. أثر الجوار في المستويات اللغوية، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، مج7، ع2، 2004م.

كاصد ياسر الزيدي (وليد ابن أحمد حسين):

4. تفسير القرآن بالقرآن: نشأته وتطوره حتى عصر الجلالين، كلية الآداب، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، ع12، كانون الأول، 1980م.

محمد يوسف حبلص:

5. الحمل على المعنى عند النحاة العرب، حولية كلية دار العلوم، القاهرة، ع15، 1992م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

أسعد خلف عبد جابر العوادي:

1. العلل النحوية في كتاب سيبويه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف صباح عطيوي عبود، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، 2002م.

أشرف السيد إبراهيم إسماعيل العربي:

2. التوجيه بين معاني الفراء والزجاج، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف أحمد هندي وطارق شلبي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م.

الزايدي بودرامة:

3. التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم اللسان العربي، إشراف بلقاسم ليبارير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006م/2007م.

عوض أحمد حسن خليل:

4. الحمل على الجوار في اللغة العربية وآخرون، دار المنظومة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1996م.

فوزية محمد الحسن الإدريسي:

5. ظاهرة الإتباع في اللغة العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة، إشراف أحمد علم الدين الجندي، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987م.

محمد الشريف نطور:

6. التوجيه النحوي للمعنى في تفسير ابن عطية (سورة هود أنموذجا)، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في اللغة العربية، تخصص نحو وصرف، إشراف سامي عبد الله الكناني، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم اللغة العربية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014/2015م.

الملخص

الملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة مبحث من مباحث اللغة العربية المتمثل في الحمل اللّغوي ومدى استثمار علماء التفسير له عند تأويلهم وتعليلهم لآي القرآن، إذ وقفنا على تلك الممارسة في تفسير الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي-رحمه الله- فتبين لنا تنوع مظاهر الحمل في المدونة على نحو الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، والحمل على الجوار، والملاحظ أنّ صاحب التفسير لم يخرج عن ضوابط اللغويين والنحويين الخاصة بحمل ما تشابه من الظواهر اللغوية لفظيا أو معنويا، فقاس على ذلك، وردّ الفروع إلى الأصول وفق ما تطلبه سياق التفسير. وقد تميز تفسير القرطبي بتعدد مصادره ونقله عن علماء العربية، فكان كثير الأخذ عن أقوالهم، كثير الاستشهاد بكلام العرب.

Abstract:

This research aims to study one of the arabic language's researches (topics) which is the lingual corrélation measurement And the extent of its investment by explanation scientists when they explain and justify the holly Quran verses, because we observed those practices behaviors in the explanation of the book of "El Djamae li-Ahkam el-Quran" wich was written by "Imam Qurtubi"-God bless him-, so the variety in kinds of correlation in the research paper was displayed to us, such as: the correlation of words, the correlation of meanings, the anomaly in inflectional cases. We also observed what the writer of the explanation respected the linguists' and grammarians' limits which concern the correlation of lingual phenomena similarities either at the meaning words level or meaning, so he made a process of reasoning based on subsections and principals according to what explanation context requires. Also, the Qurtubi's explanation was characterized by the variety of its resources and its adaptation from the Arabic language scientists, so he took a lot of the Arab sayings and examples.

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ- د
المدخل: الإمام القرطبي وتفسيره الجامع لأحكام القرآن	
توطئة	11
أولا: نبذة عن الإمام القرطبي	11
1- اسمه ونسبه	11
2- مولده ونشأته	11
3- أخلاقه وصفاته	13
3-1- زهده وورعه	13
3-2- شجاعته وجرأته في الحق	14
3-3- بساطته وتواضعه	15
3-4- جديته في الحياة وقوة وروعه	15
3-5- أمانته	16
4- مكانته العلمية	16
5- شيوخه	17
5-1- شيوخه بقرطبة	18
5-2- شيوخه بمصر	20
6- تلاميذه	21
7- مؤلفاته وآثاره العلمية	23

8- وفاته	25
ثانيا: تفسير الجامع لأحكام القرآن	25
1- تسميته والدافع إلى تصنيفه	25
2- المنهج المعتمد في تصنيفه	25
3- مصادره	36
4- طباعته	37
5- فهارسه	37
6- قيمته العلمية	38
الفصل الأول: الحمل اللغوي- مصطلحات ومفاهيم	
توطئة	40
المبحث الأول: الحمل اللغوي مفهومه وأركانه	40
أولا: تعريف الحمل	40
1- لغة	40
2- اصطلاحا	41
ثانيا: علاقة الحمل بالقياس	44
ثالثا: أركان الحمل	48
1- الأصل	48
2- الفرع	48
3- العلة	49
4- الحكم	49
المبحث الثاني: الحمل ظاهرة لغوية أم علة نحوية؟	50
أولا: العلة أقسامها وأنواعها	52

1- أقسام العلة	52
2- أنواع العلة	55
ثانيا: أسباب الحمل وأهميته في العربية	60
1- أسباب ودواعي الحمل	60
1-1- ما يخص ابن اللغة	61
1-2- ما يخص النحاة واللّغويين	62
2- أهمية الحمل في العربية	63
ثالثا: صور الحمل وضوابطه	65
1- صور وأشكال الحمل	65
2- قواعد الحمل	71
المبحث الثالث: تحرير المصطلحات: التأويل، والتعليل، والتضمين، والاتساع، والتوجيه	78
أولا: الحمل والتأويل	78
ثانيا: الحمل والتعليل	81
ثالثا: الحمل والتضمين	84
رابعا: الحمل والاتساع	85
خامسا: الحمل والتوجيه	87
خلاصة الفصل	88
الفصل الثاني: الحمل على اللفظ وعلى المعنى في تفسير الجامع لأحكام القرآن	
توطئة	90
المبحث الأول: الحمل على اللفظ	91
أولا: تعريف الحمل على اللفظ	92
ثانيا: ضوابط الحمل على اللفظ	94
ثالثا: شواهد الحمل على اللفظ في الجامع	95
المبحث الثاني: الحمل على المعنى	101
أولا: الحمل في الإفراد والتثنية والجمع	104
1- المفرد بمعنى المثنى وبمعنى الجمع	105
2- المثنى بمعنى المفرد وبمعنى الجمع	120

3- الجمع بمعنى المفرد وبمعنى المثنى	127
ثانيا: الحمل في التذكير والتأنيث	136
1- تذكير المؤنث	138
2- تأنيث المذكر	143
3- استواء المذكر والمؤنث	148
المبحث الثالث: الحمل على اللفظ والمعنى معا	157
أولا: الحمل على اللفظ والمعنى بين الجواز والمنع	157
ثانيا: شواهد الحمل على اللفظ والمعنى في الجامع	165
خلاصة الفصل	174
الفصل الثالث: الحمل على الجوار في تفسير الجامع لأحكام القرآن	
المبحث الأول: مفهوم الحمل على الجوار وآراء العلماء فيه	177
أولا: تعريف الحمل على الجوار	177
1- لغة	177
2- اصطلاحا	178
ثانيا: شروط الحمل على الجوار	178
ثالثا: أنواع الحمل على الجوار	185
رابعا: أراء النحاة والمفسرين في الحمل على الجوار	190
المبحث الثاني: الحمل على الجوار وعلاقته بالإتباع	195
أولا: مفهوم الإتباع	195
1- تعريف الإتباع	195
أ- لغة	195
ب- اصطلاحا	195
2- شروط الإتباع	196
3- أنواع الإتباع	199
4- فائدة الإتباع	203
ثانيا: الإتباع بين القدماء والمحدثين	204
ثالثا: علاقة الحمل على الجوار بالإتباع	207

المبحث الثالث: شواهد الحمل على الجوار والإتباع في تفسير الجامع	208
أولا: شواهد الحمل على الجوار	208
1- باب العطف	208
2- باب النعت	214
3- باب البدل	217
4- باب الخبر	219
ثانيا: شواهد الإتباع	220
خلاصة الفصل	226
الخاتمة	229
قائمة المصادر والمراجع	233
ملخص البحث	257
الفهرس	258